استغلال بدون رحمة وانتهاك للقانون الدولي



مؤسسة بجث حقوق الانسان لتركمان العراق

مطبعة بندا ناميخن – هولندا

استغلال بدون رحمة وانتهاك للقانون الدولي

من منشورات مؤسسة بجث حقوق الانسان لتركمان العراق

> مطبعة بندا آذار ۲۰۲۰

حق الطبع © الطبعة الاولى ٢٠٢٠ مطبعة بندا، نايمخن، هولندا

تم التأكيد على حق مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق في أن يكون مؤلفًا لهذا العمل بموجب حقوق الطبع والنشر والتصميم وبراءات الاختراع. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب أو ترجمته بأي شكل، ان يكون بواسطة الطباعة الفوتوغرافية أو الميكروفيلم أو الميكروفيش أو أي وسيلة أخرى بدون موافقة مكتوبة من المؤلف

Stichting Onderzoekcentrum Iraaks-Turkmeense Mensenrechten



soitm.foundation@turkmen.nl

اهداء

الى كل من يتحدى الصعاب ويتطلع لتجاوز المشاعر والافكار وحتى المعتقدات، التي تعيق إرساء الثقافة الديمقراطية ومبادئ حقوق الانسان

اشعار

الايمان والعطاء دون ملل أو كلل أو كسل، شرطان اساسيان من شروط الانجاز في مواجهة التحديات لتحقيق الأهداف العظيمة ...

ولحسن الحظ وجدت مؤسسة سويتم الذين يمتلكون مثل هذه الصفات... منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة كانت في مقدمة الذين قدموا جهدا كبيرا في مراجعة مقالات المؤسسة باللغة الانكليزية على مدى أكثر من عشر سنوات... على الرغم من قلة الذين حصلنا منهم المساعدة الا أن بضعة منهم قاموا بدور لا يقدر بثمن وبالاخص في مراجعة النسخة العربية لمقالات سويتم مفضلين البقاء من الجنود المجهولين، وتقديم الشكر لهم قد لا يفي بالغرض، غير انهم ليسوا بحاجة الى الشكر أو المديح أو الاطراء، لأنهم سعداء مع أنفسهم حين ليسوا بحاجة الى الشكر أو المديح أو الاطراء، لأنهم سعداء مع أنفسهم حين

التركمان اليوم بأمس الحاجة الى المؤمنين الصادقين بقضيتهم والباحثين عن الحلول باصرار والعاملين دون مقابل في تحدي كل القيود النفسية والفكرية وحتى العقائدية لاكمال المسيرة، بهدف النهوض بالسياسة التركمانية الى المستوى المطلوب وتمثيل حجمه الحقيقي في الوسط السياسي العراقي من أجل انقاذ تركمان العراق من الهاوبة...

محتويات

١	معلومات عن مؤسسة سويتم
٣	المقدمة
٥	خربطة شمال العراق-التوزيع الاثني للمجتمعات غير الحاكمة (الأقليات)
٦	تصنيف المجتمع السياسي التركماني
٨	الى الطلبة والشباب والمثقف التركماني
١.	ملخص تاريخ وجغرافية ونفوس التركمان في العراق
	أ. تاريخ التركمان
	ب. جغرافية التركمان
	ت. نفوس التركمان
١٦	معلومات لابد معرفتها قبل البدء بقراءة محتويات الكتاب
۱٧	توضيحات حول الكتاب
	الثاني عشر: خارطة طريق مؤسسة سويتم للتعامل مع الهيمنة التركية على
١٨	الثاني عشر: خارطة طريق مؤسسة سويتم للتعامل مع الهيمنة التركية على تركمان العراق
14	
	تركمان العراق
۱۸	تركمان العراق أ. السياسة التركية غير القابلة للتغيير وازدياد معاناة التركمان
14	تركمان العراق أ. السياسة التركية غير القابلة للتغيير وازدياد معاناة التركمان ب. مراحل تناول مؤسسة سويتم للتدخل التركي في القضايا التركمانية
1A 19 Y.	تركمان العراق أ. السياسة التركية غير القابلة للتغيير وازدياد معاناة التركمان ب. مراحل تناول مؤسسة سويتم للتدخل التركي في القضايا التركمانية الاولى: انتقاد الجهة التركمانية دون المساس بالدور التركي
1A 19 7. 71	تركمان العراق أ. السياسة التركية غير القابلة للتغيير وازدياد معاناة التركمان ب. مراحل تناول مؤسسة سويتم للتدخل التركي في القضايا التركمانية الاولى: انتقاد الجهة التركمانية دون المساس بالدور التركي الثانية: معلومات قليلة حول الدور التركي
1A 19 7. 71	تركمان العراق أ. السياسة التركية غير القابلة للتغيير وازدياد معاناة التركمان ب. مراحل تناول مؤسسة سويتم للتدخل التركي في القضايا التركمانية الاولى: انتقاد الجهة التركمانية دون المساس بالدور التركي الثانية: معلومات قليلة حول الدور التركي الثالثة: مزيدا من التفاصيل حول الدور التركي الضار للتركمان
1A 19 7. 71 71	تركمان العراق أ. السياسة التركية غير القابلة للتغيير وازدياد معاناة التركمان ب. مراحل تناول مؤسسة سويتم للتدخل التركي في القضايا التركمانية الاولى: انتقاد الجهة التركمانية دون المساس بالدور التركي الثانية: معلومات قليلة حول الدور التركي الثالثة: مزيدا من التفاصيل حول الدور التركي الضار للتركمان الرابعة: تقديم تفاصيل عن الاستغلال التركي لتركمان العراق

٣.	ح. استنتاج
٣٧	خ. توصیات
٣٣	الاول: دور الجبهة التركمانية العراقية غير البناءة في السياسة التركمانية
٣٣	أ. اخفاقات الجهة التركمانية
٣٤	ب. العوامل التي جعلت نظام الجبهة التركمانية نظام غير فعال
٣٧	ث. توصیات
٣٩	الثاني: تركمان العراق ضحية التبعية والواقع السياسي التركماني المتردي
٣٩	أ. حجم تركمان العراق والحركة السياسية التركمانية باختصار
٤.	ب. تحليل ضعف المؤسسات التركمانية السياسية والمجتمع المدني
٤.	- العوامل الداخلية
	- المواطن
	- السياسيون والمؤسسات التركمانية
٤٣	- العوامل الخارجية
٤٤	ت. السياسة التركية غير البناءة تجاه التركمان
٤٥	ث. الإعلان عن إعادة تأسيس المجلس التركماني
٤٦	ج. فشل اعادة تاسيس المجلس التركماني
٤٧	ح. مختصر عن الهيكل الإداري للجهة التركمانية العراقية
٤٨	خ. استنتاج
٤٩	د. توصیات
٥.	الثالث: تركيا تفتح شرخا اخر في النظام السياسي التركماني الهش
٥.	أ. عوامل سهلت الهيمنة التركية على الساحة السياسية التركمانية
01	ب. العوامل التي تحدد السياسة التركية تجاه تركمان العراق
07	ت. فترات ادارة تركيا للنظام السياسي التركماني
٥٣	ث. الوسائل التي تستعملها تركيا للتحكم على ادارة الجيهة التركمانية
٥٤	- المصدر المالي (التمويل)
٥٤	- ألية التعيين

00	- الاعلام
00	- تمزيق النظام السياسي التركماني
٥٦	- عوامل اخرى
٥٦	ح. انتكاسات السياسية التركمانية تحت الهيمنة التركية
٥٩	خ. التحالفات الطائفية لترجب طيب أردوغان في العراق
٦.	- قائمة التجديد
٦.	- قائمة العراقيون
71	- حكومة الإقليم الكردي
77	د. الإدارة غير العقلانية لتركيا في إدارة الشؤون التركمانية
٦٤	ذ. استنتاجات
٦٥	ر. توصیات
٦٧	الرابع: السياسة التركية تجاه التركمان تفتقر لأبسط المقومات الاخلاقية
٦٧	أ. تركيا والمجتمعات الناطقة باللغة التركية في الدول المجاورة
٦٨	ب. الابعاد غير الانسانية للسياسة التركية تجاه التركمان
٦٩	ت. الدور التركي في فشل النظام السياسي التركماني والسياسة التركمانية
٧.	ث. اسباب الموقف السلبي لتركيا تجاه مناقشة المشكلة التركمانية في البرلمان الاوربي
٧١	ج. استنتاج
٧١	ح. توصیات
٧٣	الخامس: نهج مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق
٧٣	أ. تأسيس مؤسسة سويتم ونشاطاتها
٧٣	ب. بعض من نشاطات سويتم
٧٥	ت. بداية دراسة مؤسسة سويتم للسياسة التركية تجاه التركمان
٧٥	ث. السياسة المتبعة في توزيع المقالات
٧٧	ج. توصیات
	السادس: تركيا قصمت ظهر تركمان العراق وذلك بحرمانهم من واردات شهرية
٧٩	تقدر بالملايين من الدولارات

٧٩	أ. الطلاب التركمان في تركيا وهجرة التركمان الى تركيا
٧٩	ب. ظهور منظمات المجتمع المدني التركماني والعمل الساسي في تركيا
٨.	ت. العوامل التي أدت الى تخلف الحركة السياسة التركمانية في تركيا
٨.	ث. برنامج النفط مقابل ألغذاء، والواردات وحرمان التركمان
	السابع: السياسة التركية تجاه التركمان تستند على المبدأ الميكافيللي الذي
٨٤	يبرر كل الوسائل
٨٤	أ. نشوء الحركة السياسية التركمانية المتواصلة
٨٥	ب. العوامل التي أخرت ظهور المؤسسات السياسية التركمانية
٨٥	ت. عوامل سهّلت خضوع النظام السياسي التركماني للإ ا ردة التركية
٨٦	ث. التناقضات والتقاطعات بين المصالح التركمانية والتركية
٨٧	ج. العوامل التي جعلت تركيا تسيطر على النظام السياسي التركماني
٨٧	ح. اسس السياسة التركية تجاه تركمان العراق
	- قبل فترة حكم اردوغان
	- في فترة اردوغان
٨٩	خ. اشتراك الحزب الوطني التركماني في مؤتمرات المعارضة العراقية
٩.	د. تركيا تهمش قادة الحزب الوطني لتاسيس الجهة التركمانية
91	ذ. تركيا تحيد قادة الحزب الوطني وتبدلهم لاعادة بناء الجبهة
9 7	ر. الجيش يسحب الملف التركماني وينظم المؤتمر التركماني العام الأول
٩٢	ز. توصیات
9 ٤	الثامن: القتهم في اليم مكتوفين وقالت اياكم اياكم ان تبتلوا بالماء
9 ٤	أ. اسباب الانتكاسات التركمانية
90	ب. تشتت النظام السياسي التركماني تحت الادارة التركية
97	ت. اسباب حرمان الحركة السياسية التركمانية من مصادر التمويل
٩٨	ث. اسباب معاناة التركمان من الفقر
99	ج. حتمية تأسيس مجلس تركماني محترف واحتياجات تركمان العراق
١.٢	ح. حرمان التركمان من مصادر تمويية ضخمة نتيجة التسلط التركي

1.7	 الحرمان من واردات برنامج النفط مقابل غذاء للأمم المتحدة
1.7	- الحرمان من تمويل الدول الشقيقة - الحرمان من تمويل الدول الشقيقة
1.8	- الحرمان من مصادر التمويلية الاخرى - الحرمان من مصادر التمويلية الاخرى
1.2	•
	خ. استنتاجات
1.0	د. توصیات
	التاسع: لماذا يتوجب على تركمان العراق قبل كل شيء العمل على تغيير
1.7	سیاساتهم تجاه ترکیا؟
١.٦	أ. الضعف التركماني كمجتمع غير حاكم (أقلية)
١.٦	ب. مراحل السياسة التركية تجاه تركمان العراق
١.٧	ت. الانعكاسات السلبية للهيمنة التركية على التركمان
١.٨	ث. الحاجة الى نظام سياسي تركماني مستقل عام
11.	ج. التدخل التركي للحيلولة دون بناء النظام السياسي التركماني المستقل
117	ح. العوامل التي تساعد على بناء نظام سياسي تركماني مستقل عام
118	خ. توصیات
110	العاشر: دور تركيا في فشل التركمان في الانتخابات العراقية
110	أ. تقدير عدد سكان تركمان العراق
110	أ. تقدير عدد سكان تركمان العراق ب. سياسة تركيا تجاه العراق
110	ب. سياسة تركيا تجاه العراق
110	ب. سياسة تركيا تجاه العراق ت. مراحل الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني
110	ب. سياسة تركيا تجاه العراق ت. مراحل الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني ث. عجز السياسة التركمانية وسوء استخدامها من قبل تركيا ج. العوامل التي تسهل الاستغلال التركي لتركمان العراق
110 117 17.	ب. سياسة تركيا تجاه العراق ت. مراحل الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني ث. عجز السياسة التركمانية وسوء استخدامها من قبل تركيا ج. العوامل التي تسهل الاستغلال التركي لتركمان العراق خ. التدخل التركي في عقد التحالفات الانتخابية للجهة التركمانية
110 117 17. 177	ب. سياسة تركيا تجاه العراق ت. مراحل الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني ث. عجز السياسة التركمانية وسوء استخدامها من قبل تركيا ج. العوامل التي تسهل الاستغلال التركي لتركمان العراق خ. التدخل التركي في عقد التحالفات الانتخابية للجبهة التركمانية د. المؤسسات السياسية التركمانية والتحضيرات للانتخابات والنتائج
110 117 17. 177 172	ب. سياسة تركيا تجاه العراق ت. مراحل الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني ث. عجز السياسة التركمانية وسوء استخدامها من قبل تركيا ج. العوامل التي تسهل الاستغلال التركي لتركمان العراق خ. التدخل التركي في عقد التحالفات الانتخابية للجهة التركمانية د. المؤسسات السياسية التركمانية والتحضيرات للانتخابات والنتائج ذ. المتدخل التركي في التحضيرات التركمانية للانتخابات
110 117 17. 177 178 170	ب. سياسة تركيا تجاه العراق ت. مراحل الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني ث. عجز السياسة التركمانية وسوء استخدامها من قبل تركيا ج. العوامل التي تسهل الاستغلال التركي لتركمان العراق خ. التدخل التركي في عقد التحالفات الانتخابية للجبهة التركمانية د. المؤسسات السياسية التركمانية والتحضيرات للانتخابات والنتائج

الحادي عشر: مختصر عن تاريخ مجلس تركمان العراق	128
أ. ضروريات تأسيس المجلس التركماني المحترف	188
ب. كيفية تأسيس المجلس التركماني العراقي	188
ت. تغييرات ظالمة في النظام السياسي التركماني من قبل انقرة	127
ث. محاولات التركمان لتاسيس المجلس التركماني العام	127
ج. استنتاجات	121
الثالث عشر: في الساحة السياسية التركمانية المنهارة، أرشد الصالحي (مختار	
اوغلو) الى اين المسير؟	1 2 9
أ. الساحة السياسية التركمانية المنهارة	1 2 9
ب. اخفاقات السياسة التركمانية	10.
ت. الجهة التركمانية	101
ث. الادارة التركية لتركمان العراق	101
ج. التمويل التركي لتمرير سياستها على تركمان العراق	101
ح. من هو أرشد الصالحي؟	108
خ. الصالحي، الى اين المسير؟	100
د. ايجابيات الصالحي	107
ذ. اخفاقات الصالحي	101
ر. الصالحي ومنصب الرئيس	109
ز. استنتاجات	177
س. توصیات	178
ش. الصالحي بين الاحتمالين	١٦٦
الرابع عشر: السياسة التركية تجاه التركمان تاريخ مستمر من الاهانات	۱٦٨
أ. العوامل التي ساعدت تركيا على الهيمنة على التركمان	179
ب. اللاعقلانية في السياسة التركية تجاه التركمان	۱٧.
- تقييد مصادر التمويل	۱٧.
 اخضاع تركمان العراق للخطوط الحمراء في السياسة التركية 	١٧.

171	 تلاعب الدولة التركية في النظام السياسي التركماني
۱۷٤	ت. استنتاجات
۱۷٤	ث. توصیات
	الخامس عشر: المؤتمر التركماني الخامس كان مسرحية انتقامية اعدتها
۱۷٦	واخرجتها أنقرة ومثلها بعض التركمان
۱۷٦	أ. تحديد رؤساء الجهة التركمانية قبل المؤتمرات التركمانية العامة
۱۷٦	ب. المؤتمر التركماني العام الخامس (١٣-١٤ تموز ٢٠٠٨)
178	ت. الاحداث التي سبقت تنظيم المؤتمر
	- الأوضاع التركمانية
	- جهة تركمانية فاشلة
	- تأخير المؤتمر
	 ثورة اللجنة التنفيذية واقالة أركيج
	- غضِب انقرة
	- الانتقام التركي
179	ث. تسلسل احداث المؤتمر
	- خطوات تنظيم المؤتمر
	- اللجنة التحضيرية
	- مصطفى ضيائي
	- اختيار الهيئة العامة من الشعب
	- انتخاب أعضاء مجلس التركمان
	- تحديد الفائزين
۱۸۱	ج. نتائج المؤتمر ومعاقبة الذين ارادوا اقالة رئيس الجبهة
١٨٢	ح. استنتاجات
١٨٢	خ. توصيات
۱۸٤	السادس عشر: التاريخ الجائر الذي تكتبه حكومة أردوغان التركية لتركمان العراق
۱۸٤	أ. مختصر حول الحركة السياسية التركمانية ومجلس تركمان العراق

۲۸۱	ب. المحاولات التركمانية لتاسيس المجلس التركماني العام والمانع التركي
۲۸۱	١. محاولة عام ٢٠١٠
۱۸۸	- حل مجلس تركمان العراق في عام ٢٠١١
۱۸۹	٢. محاولة عام ٢٠١٣
١٩.	٣. محاولة شهر كانون الثاني عام ٢٠١٤
191	٤. محاولة شهر تشرين الثاني عام ٢٠١٤
۱۹۳	- سلوك يونس بيرقدار
198	٥. محاولة شهر نيسان عام ٢٠١٥ (حركة طلبة وشباب التركمان)
190	ت. خطوات افشال المبادرة الشبابية
190	- التدخلات المباشر للحكومة التركية
	- رفض مبكر للحركة الطلابية من قبل بعض المنظمات التركمانية
197	الخاضعة مباشرة لتركيا
197	 انسحاب الأعضاء الموالين لتركيا من الهيئة الانتقالية
191	- انسحاب منظمات المجتمع المدني التركماني
199	- تراجع الأحزاب التركمانية
	 تجمع التركمان القوميين
	 الحركة القومية التركمانية
	 حزب تورکمن ایلي
	 حزب العدالة التركماني
۲.۱	ث. استنتاج
۲.۲	ح. توصیات
۲.٧	السابع عشر: محنة تركمان العراق والطاعة العمياء للدولة التركية
۲.٧	أ. المحنة التركمانية
۲.۸	ب. العوامل التي ساعدت على تعرض التركمان الى مآسي مستمرة
۲.۸	ت. العوامل التي ساعدت لنشوء الطاعة العمياء عند التركمان لتركيا
۲.۹	ث. غياب التركمان في السياسة الخارجية التركية قبل عام ١٩٩٠

۲۱.	ج. اهتمام تركيا لتركمان العراق بعد عام ١٩٩٠، واسبابه
711	ح. تأسيس الأحزاب التركمانية تحت تسلط الدولة التركية
717	خ. تصنيف الأحزاب التركمانية من حيث خضوعها وعدم خضوعها للهيمنة التركية
717	 الأحزاب التركمانية الخاضعة للهيمنة التركية
	 الجهة التركمانية العراقية
	 حزب العدالة التركماني
	 حزب توركمن ايلي
110	 الأحزاب التركمانية، التي لا تخضع مباشرة لتركيا
	 الحركة القومية التركمانية وحزب القرار التركماني
	 حزب الإرادة التركماني
717	 الأحزاب التركمانية غير الخاضعة للهيمنة التركية
	 الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق
	 حزب الحق القومي التركماني
	 حركة الوفاء التركمانية
717	د. أسباب عدم معرفة المواطن التركماني حقيقة السياسة التركية
	الخاتمة



القبة الزرقاء في قلعة كركوك



قلعة اربيل



قلعة تلعفر

مؤسسة بحث حقوق الإنسان لتركمان العراق (مؤسسة سويتم)

مؤسسة بحث حقوق الإنسان لتركمان العراق والتي تعرف اختصارا باسم "سويتم": تهدف إلى ما يلى:

- العمل على تحسين حقوق الإنسان في العراق عن طريق:
- دعم وتعزيز الحماية الدولية لحقوق الإنسان في المجالات المدنية، السياسية،
 الاجتماعية والثقافية
 - مراقبه ورصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها
 - ٥ رصد التطورات الخاصة بحقوق الإنسان ونشرها
- تعزيز الهوية الثقافية لتركمان العراق عن طريق تشجيع دراسة ثقافة وتاريخ تركمان العراق
 - التعريف بتركمان العراق في المجتمع الدولي
 - تشجيع تكيف تركمان العراق المتواجدون في هولندا مع المجتمع الهولندي

تحقق "سويتم" أهدافها عن طريق ما يلي:

- تنظيم محاضرات، دورات، حلقات نقاشية والندوات
- طباعة ونشر مجلات، كتب، صحف وغيرها من وسائل الإعلام الالكترونية
 - أقامه المؤتمرات والدورات التدريبية.
 - تعزيز التعاون فيما بين المنظمات التركمانية.
- التعاون في مجال تبادل المعلومات مع المنظمات الدولية ومناقشتها وتحليلها
- شرح وتوضيح الوضع المتعلق بحقوق الإنسان في المناطق التركمانية للبرلمانيين، الأكاديمبين، الصحفيين الدوليين ويصورة خاصة الأوروييين.

هناك خمسة عشر ناشطا لمؤسسة مؤسسة بحث حقوق الإنسان لتركمان العراق في داخل العراق وخارجه. يقع المقر الرئيسي للمؤسسة في هولندا ولها فرق عمل في المناطق التركمانية الأخرى من العراق. التالية: كركوك، بغداد، الموصل كما ولها تمثيل في المناطق التركمانية الأخرى من العراق.

مؤسسة سويتم تعتبر منظمة مجتمع مدني لها اهتمام في مجالات حقوق الإنسان والثقافة الديمقراطية. ولمؤسسة سويتم اتصالات منتظمة مع السياسيين الأوروبيون والأكاديميين

مؤسسة سويتم

المختصين في شؤون الشرق الأوسط، ألصحافة الدولية ومنظمات حقوق الإنسان وتعرفيهم بتركمان العراق والحصول على الدعم في إرساء الديمقراطية وتطوير منظمات المجتمع المدني في العراق وخصوصا في المناطق التي يتواجد فيها التركمان.

مؤسسة سويتم مؤسسة غير ربحية تأسست عام ٢٠٠١، وتمويلها يقوم على أساس الهبات. مؤسسة سويتم مؤسسة مستقلة وليس لها صلة أو ارتباط بحزب سياسي معين أو إيديولوجية فئة معينه.

المقدمة

تتميز العقلية السياسية التركية بمواصفات مختلفة عن العقلية السياسية المعاصرة. اذ يتم قياس الوقائع والحقائق على اساس المصالح الشخصية والايديولوجيات السياسية والتعاليم العقائدية. اما الوقائع والحقائق العامة وكيفية تعريفهما مهملة في العقل السياسي التركي: "ان الذي اعرفه يعد السياسي التركي: "ان الذي اعرفه يعد صحيحا، ووفقا لذلك يجب اثبات خطأ مايعرفه الاخرين الذي يختلف عما اعرفه".

رغم ان المبادئ الانسانية ومنذ عقود بدات تلعب دورا مهما في رسم وانتهاج السياسة الخارجية والداخلية للدول بالاخص المتحضرة منها وذلك لتفادي انتهاك قواعد العدالة وحقوق الانسان، فالعقل السياسي التركي لا يزال خارج إطار هذه الرؤية وكانها يسير على النهج الميكافيلي الذي يبرر استخدام كل الوسائل لتحقيق الغايات، وبالاخص التي تتعلق بالمصالح الوطنية التركية. ان مايعري الانانية الطاغية على تلك السياسية هو انعكاسها بشكل كبير على السياسة التركية تجاه تركمان العراق التي كانت تبعاتها مدمرة على التركمان على الرغم من وجود اسباب مهمة ومشتركات كثيرة تفرض غير تلك السياسة السياسة السياسة السوامة والأرض في وطنهم العراق.

عوامل مختلفة اجبرت تركمان العراق على الخضوع والاستسلام للهيمنة التركية وبالتالي تمكينها من التحكم بالنظام السياسي التركماني بالاكراه ليلحق الكثير من الضرر والتراجع على واقع التركمان، وقد تم تشخيصها والاشارة اليها في سلسلة مقالات سويتم التي تكوّن محتوى هذا الكتاب.

رغم الكثير من التحديات والصعوبات الكبيرة، الا أن مؤسسة سويتم تمضي في تحقيق مهامها التي اسست من أجلها في الدفاع عن حقوق التركمان من خلال رصد وتوثيق انتهاكات حقوق التركمان في جميع المجالات والبحث عن الدعم للقضية التركمانية. من هنا بدات سويتم دراسة السياسة التركية تجاه التركمان في سلسلة مقالاتها منذ عام ٢٠٠٨ والكشف عن قواعد وابعاد السياسة التركية تجاه تركمان العراق ومخاطرها.

المقدمة

نستطيع اعتبار بدايات تاريخ تاسيس الحزب الوطني التركماني العراقي (أواخر عام ١٩٩٠ وأوائل عام ١٩٩١) هي بداية للنشاط السياسي التركماني الفعلي الذي استمر بدون انقطاع ليومنا هذا. أن المجتمع السياسي التركماني العراقي اليوم يمكن تصنيفه الى ثلاث مجموعات: ١. الأحزاب القومية المحافظة. ٢. الاحزاب الدينية الشيعية. ٣. الاحزاب المتعاونة مع الاكراد.

التعرض للسياسات القمعية قبل وبعد عام ١٩٩١ وسوء المعاملة التركية للنظام السياسي التركماني ادّت الى تخلف السياسة التركمانية وانحراف نموها وانعدام نشاطاتها، وولدت مؤسسات سياسية وتقافية واعلامية ومنظمات مجتمع مدني تركمانية هزيلة غير محترفة ولا ترقى الى مهام ادارة سياسة مجتمع بحجم التركمان فبقيت كما نشأت ضعيفة ومشرذمة، مما أدى إلى تهميش المثقف التركماني وعزَّلَ غالبيتهم أنفسهم بعد ان خضعوا للامر الواقع. وأصبحت الساحة السياسية التركمانية أرضا خصبة لنمو الاتنهازيين والنفعيين والوصوليين في وقت تقلصت فيه الفرص أمام العاملين المحترفين من السياسيين التركمانية طبقة من الكتاب والصحفيين والسياسيين التابعين للقوى المهيمنة السياسية التركمانية والقوى المهيمنة على السياسية التركمانية مثل اولئك الذين جاءت بهم الدولة التركية والقوى الكردية النفذة.

مؤسسة سويتم ١ مارت ٢٠١٥



تصنيف الحركة السياسية التركمانية وتواريخ تاسيسهم

مجموعة المحافظين القوميين

194.	١ .منظمة الديمقراطيين الوطنيين التركمان
199.	٢ .حزب الوطني التركماني العراقي
1997	٣ .حزب الاتحاد التركماني ١٩٩١، حزب تركمن ايلي
1997	٤ .الحركة التركمانية الوطنية الديمقراطية
1992	 حركة التركمان المستقلين
1990	٦ .الجبهة التركمانية العراقية
1997	٧ .حزب الشعب التركماني
1997	٨ .وقف تركمن ايلي
1997	٩. الحركة الاسلامية لتركمان العراق
۲٤	١٠. تجمع القوميين التركمان
۲ ٤	١١ .الحركة القومية التركمانية
۲٤	١٢ .حزب العدالة التركماني
۲٥	١٣ .حزب القرار التركماني
7 9	١٤. كتلة تركمان العراق
7.17	١٥ .التحالف التركماني
7.15	١٦. حزب الحق التركماني القومي

تصنيف الحركة السياسية التركمانية

المجموعة الدينية الشيعية

1991	.الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق	١
77	حركة وفاء التركمانية	۲

في الاحزاب الشيعية العراقية:

- ١ .حزب الدعوى الاسلامي
- ٢ .المجلس الاعلى الاسلامي، محمد تقى المولى
 - ٣ .منظمة بدر محمد مهدي البياتي
 - ٤ .الصدريين فوزي أكرم
 - ه الاخرين

تحت إدارة حكومة الإقليم منها الخاضعين للأحزاب الكردية

1997	١. حزب الاتحاد والاخاء التركماني
199.	٢. حزب الاخاء التركماني
1995	٣. حزب الاتحاد التركماني العراقي
1997	 الحزب الديمقراطي التركماني لكردستان
1991	 عزب الانقاذ القومي التركماني
1991	٦. الجمعية الثقافية التركمانية لكردستان
7 7	٧. حزب الشعب التركماني
* • • •	٨. التجمع القومي التركماني
۲۳	٩. جمعية اللبراليين التركمان
۲۳	١٠. حزب الشروق التركماني
۲ ٤	١١. الحركة الديمقراطية التركمانية
۲٥	١٠. حركة الاصلاح التركماني

الى الطلبة والشباب والمثقف التركماني

لا شك بان سايكلوجية تركمان العراق كانت وما زالت تتميز بالسلمية، الرافضة لمنهج التطرف واستخدام العنف باشكاله المتعددة، في الوقت نفسه يتفادى التركمان التعرض اليه، ولا شك بان هذه الصفات محمودة ومحسوبة لصالحهم، ولعل تلك الصفات التركمانية ساعدت في تخفيف الضغوط وتقليل غضب تلك العقليات التسلطية للحكومات المتوالية على التركمان وبالاخص في فترة نظام البعث السوداء التي تمت فيها محاولات مبرمجة لتغييب التركمان ومحو هويتهم قدر استطاعتها الا أن تركمان العراق فلتوا من حرب الابادة فدفعوا أقل الخسائر في الارواح الى حد ما واستطاعوا الحفاظ على الكيان القومى الى درجة معينة.

ولكن يبدو ان الحقب الطويلة التي تعرض فيها التركمان الى الاضطهاد المستمر فضلا عن حرمانهم من بناء المؤسسات القومية قد اثر سلبيا على نمو القدرات والقيادات الادارية وأدى الى تراجع روح التحدي عند التركمان، الأمر الذي اصبحوا يجهلون فيه العمل الجماعي المنظم بل يفتقدون الى روح التعاون والتضامن فيما بينهم رغم تقديسهم لهما مما شل حركتهم وتركهم مكتوفي الايدي امام التحديات الكبيرة التي تواجههم في كل حين وبالأخص اتجاه من كان السبب في تراجعهم وقوقعتهم اذ لم يستطيع التركمان اظهار اي نوع من التحدي امام هيمنة الدولة التركية على نظامهم السياسي والتحكم بمصيرهم في استغلال بشع لهم والاستهانة بكرامتهم.

يقف تركمان العراق اليوم على مفترق الطرق في وقت يتعرضون فيه الى أبشع سياسات التطهير العرقي، هم اليوم بأمس الحاجة الى الاستنهاض وشحد الهمم في مجالات العمل السياسي المحترف من خلال التعاون والتعاضد وتحدي الرتابة وروح التضحية وبناء نظام سياسي تركماني عام محترف. على الرغم من الادراك المتأخر للمجتمع السياسي التركماني من ان اهم اسباب الهزائم التي لحقت بهم والتي تهدد وجودهم ومستقبلهم هو غياب النظام السياسي التركماني المحترف. توجد هناك عوامل عديدة ادت الى فشل التركمان في بناء نظامهم السياسي المحترف، الا ان تركيا كانت وراء ذلك بالدرجة الأساس وقد لعبت دورا رئيسيا ومازالت تلعب في افشال النظام السياسي التركماني.

الى الطلبة والشباب والمثقف التركماني

هذه الدراسة التي قامت بها مؤسسة سويتم على شكل سلسلة مقالات تحت عنوان "السياسة التركية تجاه تركمان العراق" يثبت بدون اي شك ان الدولة التركية هي التي اعاقت وتعيق بناء نظام سياسي تركماني محترف، اذ استغلت ومازالت تستغل التركمان من اجل المصالح الوطنية التركية العليا دون أي مبالاة او وخزة من شعور قومي او انساني بما حل ويحل بالتركمان من مآسي وفضائح الصهر والقتل والتهجير مما يجعل تركيا شريكا اساسيا في تعرض التركمان الى التطهير العرقي.

ملخص تاريخ وجغرافية ونفوس التركمان في العراق

تاريخ التركمان

وجود الشعوب الناطقة باللغة التركية في الشرق الاوسط يرجع الى العصر السومري. يرجع تواجدهم في بلاد الرافدين الى القرن السابع من الميلاد من خلال تجنيدهم والاعتماد عليهم كجنود من قبل الخلفاء الامويين. لم يتوقف التواجد التركماني في العراق متواصلا تدفقهم في العهد العباسي حيث أصبح التركمان يشكلون الجيش العباسي كاملة في عهد الخليفة المعتصم.

استمر قدوم التركمان الى العراق والشرق الاوسط بعد العصر العباسي في العهد السلجوقي وخلال الموجتين المنغوليتين (جنكيزخان وتيمورلنك)، ودولة الخروف الابيض ودولة الخروف الاسود والصفويين وباعداد كبيرة جدا لخمسة قرون متواصلة اذ كانت المنطقة تحت الادارة التركمانية، فضلا عن الدولة العثمانية التي فيها لعب التركمان دورا مهما في ادارة الدولة في العراق حتى الحرب العالمية الاولى في ١٩١٤.

جغرافية التركمان

يتواجد تركمان العراق ويشكل رئيسي في المحافظات الشمالية من العراق. اذ يقطنون في محافظات كركوك، نينوى، اربيل، صلاح الدين، ديالى، كوت ويغداد. استقرت الموجات الاولية من المهاجرين التركمان في العهد الاموي والاغلبية في العهد العباسي والسلجوقي في مناطق وسط وجنوب العراق متاثرين بديمغرافيتها التي ادت الى نسيان لغتهم وثقافتهم التركمانية كليا. (خريطة) ادناه نبذة مختصرة عن المناطق التركمانية:

محافظة كركوك، تعد مدينة كركوك عاصمة لتركمان العراق. يتواجد فيها أكبر التجمعات التركمانية في العراق التي تتلون هويتها اللغوية والثقافية والاثنية بوجودهم. ان سياسات التعريب والتكريد قللت الى درجة كبيرة من الكثافة السكانية للتركمان في جميع المناطق التركمانية ولا سيما في محافظة كركوك. قضاء داقوق (طاووغ) والناحيتين النون كوبرى وتازه خورماتو وعشرات القرى في محافظة كركوك يسكنها اكثرية تركمانية.

محافظة أربيل، يعيش التركمان في هذه المحافظة في مدينة اربيل فقط تقريبا. تعرضت مدينة اربيل الى التكريد وبصورة متكرر ومركزة مبكرا خلال القرن الماضي. ان حجم نفوس التركمان في هذه المدينة في الوقت الحاضر تقدر ب ٢٥٪ من مجموع سكانها في الوقت الذي كان التركمان يشكلون ٩٠٪ من سكان المدينة في اوائل القرن العشرين.

محافظة نينوى، يعيش التركمان في الموصل في مناطق واسعة وبالاخص في غرب وجنوب المحافظة وتحديدا في قضاء تلعفر والناحيتين التابعتين له مثل العياضية والمحلبية فضلا عن العشرات من القرى التركمانية المرتبطة اداريا لهذا القضاء ضمن المحافظة. اما القرى التركمانية الكبيرة في هذه المحافظة والتي تقع خارج الحدود الادارية لقضاء تلعفر هي قره قوينلو، رشيدية، شريخان والسلامية. اضافة الى قضاء سنجار ومدينة الموصل اذ يعيش فيهما التركمان باعداد كبيرة.

محافظة صلاح الدين، مناطق البيات الواسعة بنواحيها وقُراها التركمانية والمأهولة بالسكان تنتشر في هذه المحافظة. يعيش التركمان في قضاء طوز خورماتو، والنواحي التابعة له مثل بسطاملي وامرلي فضلا عن سليمان بيك والعشرات من القرى ضمن الحدود الادارية لمحافظة صلاح الدين.

محافظة ديالى، يتواجد في هذه المحافظة أكبر المدن التركمانية والمؤهلة بالسكان التي تعرضت الى الهجرات العربية والكردية مبكرا في القرن الماضي. يعيش التركمان في اقضية كفري والمقدادية (شهريان) وخانقين وفي النواحي قرة تبة والسعدية (قزل رباط) ومندلي وجلولاء وقزانية وعشرات القرى الاخرى.

محافظة واسط، على الرغم من تاثر التركمان من القوميات الاخرى وتعريبهم او تكريدهم كليا في هذه المحافظة الا انه لايزال يتواجد من يتكلم اللغة التركمانية في قضاء البدرة. اما الذين تعربوا كليا يتواجدون في قضاء العزيزية. تعد عشيرة القره غولي المشهورة في العراق خير مثال على ذلك.

العاصمة بغداد، تقدر المصادر التركمانية عدد نفوس التركمان في بغداد بـ ٣٠٠،٠٠٠ نسمة او ٥٠،٠٠٠ عائلة تركمانية. في اوائل القرن العشرين كان حي الميدان المعرف في بغداد يسكنه العسكريين التركمان اما حي حيدر خانة فكانت يسكنه العوائل التركمانية

ملخص تاريخ وجغرافية ونفوس التركمان في العراق

الأرستقراطية وكبار موظفي الدولة من التركمان. * يتواجد تركمان بغداد في احياء راغبة خاتون، الاعظمية، الفضل، حسن باشا، باب الشيخ والقره قول.

نفوس التركمان

من المتفق عليه من قبل الأمم المتحدة بأن المكونات الغير الحاكمة (الأقليات) القومية والعرقية والدينية واللغوية هي مكونات معرضة لانتهاكات حقوق الانسان. لا شك في ان تعرض هذه المكونات الى انتهاكات حقوق الانسان يزداد طرديا مع زيادة التعصب وبالاخص في الثقافات غير الديمقراطية. يعتبر تركمان العراق خير مثال لمثل هذه المكونات. مجتمع اثني ولغوي غير حاكم (الاقلية) يتواجد في عراق غير ديمقراطي تتغلب فيه الطائفية والشعور القومي المتعصب.

نستطيع اعتبار محاولات تقليل عدد النفوس لاي مكون من المكونات غير الحاكمة (الاقليات) الخطوة الاولى لإنكار وجودهم وحقوقهم. عندما جرت التقديرات السكانية والاحصاء السكاني وتم وضع سجلات النفوس لاول مرة في العراق مباشرة بعد الحرب العالمية الاولى كانت العوامل الجغرافية السياسية ليست من صالح تركمان العراق.

المشاعر السلبية في العالم العربي التي تكونت ضد الدولة العثمانية في اواخر عهدها انعكست على المجتمعات ذات الاصول التركية المتبقية في الدول التي تم تشكيلها بعد السقوط. وان ولاية الموصل العثمانية التي كانت تضم المحافظات العراقية الحالية (نينوى، كركوك، اربيل، سليمانية ودهوك) وفيها تتواجد معظم سكان تركمان العراق اصبحت منطقة متنازع عليها بين الجمهورية التركية الخارجة من الحرب العالمية الاولى مهزوما وبين المنتصر الاكبر في الحرب "بريطانيا العظمى" الى جانب المملكة العراقية المتكونة حديثًا. كانت الدولتان (بريطانيا، العراق) تحكمان المنطقة تم تقدير النفوس او التعداد السكاني من قبلهما، علما بان النسبة الكبيرة لنفوس تركمان العراق في ولاية الموصل كانت ضد هاتين الدولتين بخصوص تقرير مصير ولاية الموصل العثمانية.

في اول تقدير بريطاني لعدد نفوس المكونات الاثنية لولاية الموصل الذي تم تنظيمه في عام ١٩٢١ بلغت نسبة نفوس التركمان ٨٠٤ من مجموع نفوس الولاية. (جدول ١)°

استمرت المفاوضات حول مشكلة الموصل على مدى ثمانية اعوام وتصاعدت نبرة

المناقشات بشكل مستمر في لوزان وفي عصبة الامم بالاصرار التركي على ضم ولاية الموصل الى الجمهورية التركية.

في اول تعداد سكاني في العراق في عام (1977 - 1977) الذي تم تنظيمه من قبل الحكومة العراقية ووصفته لجنة الموصل لعصبة الامم في عام 1977 بانه تعداد اعتباطي، تم تخفيض نسبة التركمان في ولاية الموصل الى النصف تقريبا لتصبح 1977، اما نسبة التركمان في العراق حسب تلك الاحصائية فكانت 1٪ من مجموع نفوس العراق.

بعد تعداد عام (١٩٢٢ – ١٩٢٢)، لم تُحسب نفوس المكونات الاثنية العراقية حتى تعداد عام ١٩٥٧ الذي استمر نتائجه الاولية في التقليل من عدد نفوس التركمان وأعلن نفوس التركمان في العراق ١٣٦،٨٠٠ نسمة. الا ان النتائج المنقحة لهذا التعداد التي أعلنت بعد اعلان الجمهورية العراقية في عام ١٩٥٨ فاعطت نفوس التركمان في العراق ٥٦٧،٠٠٠ نسمة والذي كان يشكل ٩٪ من النفوس الكلي للعراق ٢٠،٠٠٠

ازدادت السياسة العنصرية للحكومات العراقية المتعاقبة مع ازدياد الشعور القومي العربي بعد خمسينيات القرن الماضي التي وصلت الى قمتها في حكم نظام البعث. بقيت نتائج التعدادات السكانية العراقية المتعاقبة والمتعلقة بالمكونات الاثنية والدينية بعد التعداد السكني لعام ١٩٥٧ غير معلنة على الاغلب، والتي اعلنت منه فقالت من نفوس التركمان الى درجة كبيرة.

في وقت كان فيه العالم الغربي منشغلا بالقضية الكردية اعتمد الغرب على الارقام الرسمية غير الجديرة بالثقة والمعلنة من قبل الحكومات العراقية حول المكونات العراقية غير الكردية. ولم يُسمح للتركمان في تعداد عام ١٩٨٧

بتستجيل قوميتهم كتركمان واجبروا على تسجيل أنفسهم اما عربا او اكرادا. وعمدت السلطة ارغام التركمان لتغيير قوميتهم من التركمانية الى العربية.

بعد سقوط نظام البعث في عام ٢٠٠٣ بدات اشد سياسات الاضطهاد واحتواء التركمان

ملخص تاريخ وجغرافية ونفوس التركمان في العراق

من قبل الاحزاب الكردية الذين قاموا بالسيطرة على جميع المناطق التركمانية وانكروا الوجود التركماني وادعوا ملكية جميع المناطق التركمانية.

جدول ١، عدد السكان الكلي وعدد نفوس تركمان العراق في مقاطعة (ولاية) ومحافظة الموصل في العهد العثماني حسب التقديرات البريطانية في عامي ١٩١٩ و ١٩٢١ والإحصائيات التركية التي قدمت الى معاهدة لوزان. *

(1) %	عدد نفوس	عدد نفوس	المنطقة	تاريخ	
	الكلي	التركمان			
	٧٠٣,٣٧٨		مقاطعة (٣)		تقديرات الادارة
	70.,7 VA		محافظة (٤)	1919	البريطانية (٢)
٨,٤	٧٨٥,٤٩٨	70,190	مقاطعة	1971	تقديرات الادارة
٣, ٤ ٤	٤٣٢,٤٦٨	12,190	محافظة	(0)	البريطانية
۲۱,۸	٦٧٣,٠٠٠	1 £ 7, 9 7 •	مقاطعة	قبل	الاحصائيات
	-	٣٥,٠٠٠	محافظة	الحرب	التركية

١. النسبة المئوية لنفوس التركمان. ٢. لم يتم تقدير المكونات الاثنية. ٣. مقاطعة الموصل العثمانية كانت تتكون من المحافظات العراقية الحالية التالية: محافظة نينوى، كركوك، اربيل، سليمانية ودهوك. ٤. محافظة الموصل العثمانية كانت تتكون من محافظة نينوى ومحافظة دهوك الحالية. ٥. تم هذه التقديرات البريطانية في مقاطعة (ولاية) الموصل فقط

جدول ٢، عدد السكان الكلي وعدد نفوس تركمان العراق في مقاطعة (ولاية) ومحافظة الموصل في العهد العثماني حسب التعداد السكاني العراقي الاول (٢ ٢ ١ ٩ ١ - ١٩٢٤)

(1) %	عدد نفوس الكلي	عدد نفوس التركمان	
٤،٨	۸٠١,٠٩٠	٣٨,٦٥٢	مقاطعة
٣,٣	790,972	9,404	محافظة

١. النسبة المئوية لنفوس التركمان

رغم ذلك، فان سعة المناطق التركمانية (خريطة) وكثرة نفوسهم جعلت انكار التركمان غير ممكنة. فيما حددت مؤتمرات المعارضة العراقية التي بدات تنظم بعد عام ١٩٩١ خارج العراق نسبة التركمان في العراق بـ ٦٪.

وعلى الرغم من سياسات الاحتواء التي اتبعتها الحكومات العراقية تجاه التركمان، وخاصة خلال فترة نظام البعث، ثم التعرض للتطهير العرقي على يد الإدارة الكردية منذ عام ٢٠٠٣ والاستغلال البشع للحكومات التركية لتركمان العراق ونظامهم السياسي، فظهر العديد من الاحزاب السياسية التركمانية والمنظمات المجتمع المدني التركمانية، وفاز المرشحون التركمان في الانتخابات البرلمانية العراقية ويلغ عدد برلماني التركمان أكثر من عشرة برلمانيين في جميع الانتخابات البرلمانية العراقية. في حين تقدر المصادر التركمانية عدد التركمان في العراق بين ٢ و ٤ مليون نسمة وينقسمون بالتساوي تقريبا الى المذهبين الشيعي والسني. وهناك نسبة صغيرة من التركمان الشبك والكاكئبين والمسيحيين.

المصادر

 ١. عزيز قادر صمانجي، "التأريخ السياسي لتركمان العراق" دار الساقي – لبنان ١٩٩٩م، الطبعة الاولى، الصحيفة ٨٥.

٢. خارطة شمال العراق حول التوزيع الاثني للمكونات العراقية الغير الحاكمة (الأقليات) في الصحيفة رقم ٥

٣. إدوارد أوديشو، "مدينة كركوك: لا هوية تاريخية بدون تعددية إثنية"، جامعة شمال شرق ألينويس شيكاغو،

 $http://www.turkmen.nl/1A_Others/City-of-Kirkuk.pdf$

- ٤. حنا بطاطو، "الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق"، طبعة جامعة برينستون، نيو جيرسي ١٩٧٨، صفحة ١٨.
- عصبة الامم، "مسألة الحدود بين تركيا والعراق"، تقرير مقدم الى مجلس العصبة من قبل اللجنة المكونة حسب قرار المجلس في ٣٠ ايلول ١٩٢٤، ص ٣١.
- تقاش بين كنعان مكية وباتريك كلاوسون، "العراق: تحقيق السلام بين الاثنيات بعد حكم نظام صدام"، جيمس باومان نت، ٥ مارت ٢٠٠٣،

http://www.jamesbowman.net/review_print.asp?pubID=1373

 ٧. أرشد هرمزلو، "التركيبة الاثنية لمنطقة كركوك والمناطق التركمانية"، مجلة الاخاء، المجلد ٣٤، ص ٨

معلومات لابد معرفتها قبل البدء بقراءة محتويات الكتاب

كُتِبت مقالات هذا الكتاب بين شباط عام ٢٠٠٨ وأيلول عام ٢٠١٥، وتم جمع المعلومات بصورة عامة من السياسيين التركمان بالإضافة الى معايشة مؤسسة سويتم منذ تأسيسها للأحداث التي وقعت في الساحة السياسية التركمانية، وأن قياديي المنظمة عايشوا تلك الاحداث منذ عقود.

ان الصراع الذي بدأ بين فتح الله كولن، رئيس جماعة دينية نفذت الى جميع مؤسسات الدولة التركية، ورجب طيب أردوغان رئيس الحزب الحاكم في تركيا منذ عام ٢٠٠٣، أدى الى المحاولة الانقلابية في شهر تموز عام ٢٠١٦، التي كشفت خفايا كثيرة حول مراكز القوى في الدولة والذي تَطلّب توضيحا مختصرا حول القوى التركية التي ادارت السياسة التركمانية.

من المعلومات الوفيرة التي تُشرت حول اختراق كولن لمؤسسات الدولة التركية يتبين بانه قد سيطرة الى درجة كبيرة على المؤسسات التركية التي كانت قد تبادلت الاشراف على إدارة الملف التركماني عند الدولة التركية وهذه الدوائر هي الجيش التركي وجهاز الاستخبارات الوطنية والوزارة الخارجية.

ان وجود كولن المخفي في تلك المؤسسات يشير الى انه لعب دورا مهما في إدارة الملف التركماني ومنذ تسعينيات القرن الماضي، أذ ازداد دوره بعد استلام اردوغان تقاليد الحكم في عام ٢٠٠٣، الذي سمح لكولن بالنفوذ الى جميع مفاصل الدولة. ويبدوا ان كولن بدأ يتدخل في إدارة الملف التركماني منذ ٥٠٠٠، عندها كان قد ازداد نفوذه الى درجة كبيرة في الجيش. تقاسم كولن إدارة الملف التركماني مع الجيش التركي منذ عام ٢٠١٠ وحتى الانقلاب في عام ٢٠١٦ بعد ان بدأ التعاون بينه وبين العسكريين ضد هيمنة أردوغان على إدارة الدولة. اما أردوغان فشاركم في إدارة تلك الملف بعد عام ٢٠١١، وانفرد في ادارته بعد المحاولة الانقلابية المذكورة.

هذا الكتاب

يضم الاقسام السبعة عشر لسلسلة مقالات مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق حول السياسة التركية تجاه تركمان العراق

يتناول التدخلات التركية في الشأن التركماني العراقي التي تعتبر تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية العراقية

يبحث عن الدوافع ويحلل الأسباب ويقدم النتائج السلبية ويوصي بالمعالجات والحلول

يؤكد بان "السياسة التركية تجاه تركمان العراق لا تقل خطورة عن سياسات الاحتواء لنظام البعث وتهميش الاحزاب الكردية"

القسم الثاني عشر

خارطة طريق مؤسسة سويتم للتعامل مع الهيمنة التركية على تركمان العراق

تاریخ: ۳۱ کانون الاول ۲۰۱۶ عدد: مقا. ٥- ل ۱٤۳۱

السياسة التركية غير القابلة للتغيير وازدياد معاناة التركمان

تناول القسم الخامس من سلسلة مقالات مؤسسة سويتم حول السياسة التركية تجاه التركمان والذي تم نشره بتاريخ ١٣ تموز ٢٠١٣ مختصر عن النهج الذي سلكته المؤسسة خلال عمرها الذي تجاوز عشرة سنوات اذ كُتِب حينها وضمن سلسلة مقالاتها اربعة اقسام فقط وتم توزيعها على نطاق محدود. '

وصل اليوم عدد مقالات السلسلة الى احدى عشر مقالة اذ تضمنت المقالات الجديدة معلومات مهمة وحساسة بخصوص السياسة التركية تجاه تركمان العراق، ومرت ظروف كتابة هذه المقالات بمراحل متعددة تأثرت فحواها في كل مرحلة بعوامل عدة مرتبطة بالتغييرات التي طرأت على الساحة السياسية وتم توسيع قاعدة توزيع المقالات باعتماد نهج معين.

ان التطورات المهمة المتعلقة باسس وسير التاريخ السياسي التركماني الحديث وفي احلك مراحله التي تعرض فيها التركمان الى التطهير العرقي، تَطَلَبَ كتابة خارطة طريق جديدة لمؤسسة سويتم عن الكيفية التي اعتمادها المؤسسة للتعامل مع الهيمنة التركية على تركمان العراق وعلى نظامهم السياسي والحد من تدخلها السافر في الشؤون السياسية التركمانية بهدف انقاذ النظام السياسي التركماني من الضياع والعمل على اعادة بنائه على اسس مهنية صحيحة بعيدة عن الاستغلال التركي بغية النهوض بالنظام التركماني الفاشل الى مستوى التحديات التي تستهدف وجودهم ومنذ فترة طويلة.

يوما بعد يوم ايقنت مؤسسة سويتم ومن خلال دراستها لعدة سنوات بان غياب النظام السياسي التركماني المستقل والمحترف فضلا عن عجز الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني التركمانية الحالية يعدان من اهم اسباب فشل التركمان في التصدي للتهديدات التي تستهدف وجودهم في الوسط السياسي العراقي المعقد وغير المستقر امنيا وسياسيا. وإن تاسيس النظام السياسي التركماني المحترف أصبح من الخطوات العملية الحتمية لانقاذ الشعب التركماني من شتى انواع الاضطهاد التي بات يتعرض لها منذ عقود.

حاولت مؤسسة سويتم في هذه السلسلة من مقالاتها تشخيص الجوانب المتعددة للهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني وتسخير التركمان من اجل المصالح التركية والامن القومي التركي، مستشهدة في الوقت نفسه بادلة وشواهد كثيرة توضح الاجراءات التركية لمنع تركمان العراق من بناء نظامهم السياسي التركماني المستقل والعمل على تشتيت السياسة التركمانية.

بمراجعة بسيطة يمكن استخلاص وتشخيص ابرز مظاهر التدخل التركي في الشأن التركماني ولا سيما في اجهاض بناء النظام السياسي التركماني المحترف والذي ادى الى فشل التركمان فشلا ذريعا في الساحة السياسية الامر الذي ساهم في تعرضهم الى حملات الابادة الجماعية ووضعهم كلقمة سائغة امام الآخرين والتي يمكن تحديدهما بنقطتين جوهربتين هما:

- قيام تركيا بتثنيت السياسة التركمانية ويعثرتها لتتحول الى قوة سياسية سلبية عديمة الفائدة. "، ؛
- قيام تركيا بالحيلولة دون التقارب والتعاون وتوحيد الصف التركماني –التركماني بين القوتين التركمانيتين السياسيتين الرئيسيتين. °

بدات مؤسسة سويتم دراسة النظام السياسي التركماني والتدخل التركي في الشؤون التركمانية وبشكل مكثف في عام ٢٠٠٨، وتوصلت الى نتائج التي سمحت لها بالشروع في اعداد هذه السلسلة من المقالات الخاصة تحت عنوان رئيسي "تقييم السياسة التركية تجاه تركمان العراق" باللغة الانكليزية ومن ثم القيام بترجمتها الى اللغة العربية والتركية ليصل عدد هذه المقالات الى احدى عشر مقالة. (جدول ١)

مراحل تناول مؤسسة سويتم للتدخل التركى في القضايا التركمانية

قسم ١٠ : خارطة طريق مؤسسة سويتم للتعامل مع الهيمنة التركية على تركمان العراق جدول ١، سلسلة مقالات مؤسسة سويتم تحت العنوان العام "تقييم السياسة التركية تجاه تركمان العراق" وتواريخ كتابتها

تاريخ	عنوان	القسم
7 \/ \/ \	دور الجبهة التركمانية العراقية غير البناءة في السياسة	الاول*
7.11/7/77	تركمان العراق ضحية التبعية والواقع السياسي التركماني	الثاني
۲۰۱۳/۵/۸	تركيا نفتح شرخا اخر في النظام السياسي التركماني الهش	الثالث
7.17/0/7.	تفتقر لأبسط المقومات الاخلاقية	الرابع
7.17/٧/17	نهج مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق	الخامس
7.17/1./70	تركيا قصمت ظهر تركمان العراق وذلك بحرمانهم من واردات	السادس
	شعرية تقدر بالملايين من الده لارات	
7.17/11/71	تستند على المبدأ الميكافيللى الذى يبرر كل الوسائل	السابع
7.12/2/19	القتهم في اليم مكتوفين وقالت اياكم اياكم ان تبتلوا بالماء	الثامن
7.15/0/77	لماذا يتوجب على تركمان العراق قبل كل شيء العمل على	التاسع
	تغيب سياساتهم تحاه تكيا؟	
7.12/11/10	دور تركيا في فشل التركمان في الانتخابات العراقية	العاشر
7.11/11/71	مضتصر عن تاريخ مجلس تركمان العراق	الحادي ع

^{*} تم اعادة كتابتها في ٢٧ شباط ٢٠٠٩، وتم مراجعتها مرة اخرى في ١٠ تموز ٢٠١٣

المرحلة الاولى: انتقاد الجبهة التركمانية دون المساس بالدور التركى

بتاريخ ٢٢ شباط ٢٠٠٨، كتبت سويتم مقالة بعنوان "فشل النظام في السياسة التركمانية" اللغة التركية فقط. تم فيها تسليط الضوء على الجوانب الهيكلية والوظيفية للجبهة التركمانية ونقد الجوانب السلبية فيها فيها دون المساس بالسلطات التركية على الرغم من سيطرة الاخيرة على الجبهة التركمانية ودورها الرئيسي في افشال النظام السياسي التركماني. حيث تم ارسال هذه المقالة حينها الى السلطات التركية والى عدد قليل جدا من السياسيين التركمان.

بعد مرور عدة أشهر ونظرا لاستبداد رئيس الجبهة التركمانية آنذاك، قام جميع اعضاء الهيئة التنفيذية للجبهة التركمانية تقريبا باصدار مذكرة تُقِيل فيها رئيس الجبهة التركمانية سعدالدين اركيج الذي كان يتبع سياسة موالية لتركيا مدعومة من الجيش التركي. جوبهت اقالة الرئيس بالرفض من قبل السلطات التركية.

بتاريخ ١٢-١٢ تموز ٢٠٠٨ تم تنظيم المؤتمر التركماني الخامس من قبل الجيش التركي الذي كان ينفرد في ادارة الملف التركماني، ومن خلال اجراء انتخابات مزورة تم طرد اربعة من الاحزاب التركمانية من الجبهة التركمانية وقطع التمويل عنهم واتباع سياسة تكتيم الافواه لاسكات الموقعين على طرد اركيج الاخرين في اللجنة التنفيذية للجبهة الذين وقعوا على استقالة اركيج كذلك تم في المؤتمر اقرار واعتماد تسجيل الجبهة التركمانية في الدولة كحزب سياسي.

المرحلة الثانية: معلومات قليلة حول الدور التركي

تلت هذه المرحلة مابعد المؤتمر التركماني الخامس والتي كانت بمثابة مسرحية حينها قررت مؤسسة سويتم كتابة سلسلة مقالاتها تحت عنوان عام "تقييم السياسة التركية تجاه تركمان العراق". في ٢٧ شباط ٢٠٠٩ بعدها تم اعادة كتابة المقالة السابقة بتفصيل أكثر ويثلاث لغات وتحت عنوان جديد هو "دور الجبهة التركمانية العراقية غير البناءة في السياسة التركمانية" وتم نشر هذه المقالة على نمط القسم الاول من السلسلة وتم توزيعها بدون تقييد.

تم في هذا القسم من السلسلة تسليط الضوء على اوجه الخلل الرئيسية في ادارة الجبهة التركمانية وغياب الانضباط في ظل الصراعات الكبيرة بين القياديين فيها والذي يخل بعمل وكفاءة الجبهة التركمانية. اوصت المقالة بالحاجة الى اعادة بناء الجبهة التركمانية على اسس مهنية ويحتمية التعاون بين المؤسسات التركمانية، ولاسيما بين المجموعة القومية المحافظة والشيعية الدينية. فضلا عن ذلك تضمن هذا القسم فقرة عن المؤتمر التركماني الخامس الذي شابته عملية تزوير مكشوفة والذي نظمته تركيا دون التطرق الى تفاصيل الدور التركى في النظام السياسي التركماني. *

المرحلة الثالثة: مزيدا من التفاصيل حول الدور التركى الضار للتركمان

قسم ٢ أ : خارطة طريق مؤسسة سويتم للتعامل مع الهيمنة التركية على تركمان العراق

لتفادي مزيدا من الاجراءات الانتقامية من قبل السلطات التركية على النظام السياسي التركماني، تريثت سويتم في كتابة القسم الثاني^ من السلسلة لثلاث سنوات متتالية خشية وتحسبا من وقوع المزيد من الضرر على النظام السياسي التركماني. استمرت الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني المتمثل بالجبهة التركمانية على نحو متزايد، لتصبح أكثر تفككا وضعفا، ولتتوالى المصائب على تركمان العراق.

عاودت سويتم الكتابة مرة اخرى فتم الانتهاء من كتابة القسم الثاني من السلسلة وتحديدا في ٢٦ شباط ٢٠١١ ليتم ارساله الى المسؤولين الاتراك. وكان هذا القسم تضمن المعلومات التالية:

- تفاصيل أكثر حول ضعف المؤسسات التركمانية السياسية منها والمجتمع المدني
 - فشل اعادة تاسيس المجلس التركماني
 - الخلل الذي تعانى منه ادارة الجبهة التركمانية
 - التدابير الانتقامية التركية بحق السياسيين التركمان والمؤسسات التركمانية
 - اتهام تركيا بسوء استعمال النظام السياسي التركماني

بعد القسم الثاني من مقالات سلسلة سويتم مباشرة، ما قامت تركيا بواسطة سفارتها في بغداد بتغييرات انتقامية من النظام السياسي التركماني المكون من الجبهة التركمانية والمجلس التركماني. اذ بعد هذا القسم وتحديدا في ٣ مايس ٢٠١١، وباوامر من السفارة التركية قامت رئاسة مجلس التركمان بجملة من الاجراءات القسرية اذ حل المجلس التركماني وتغيير رئيس الجبهة التركمانية واعضاء اللجنة التنفيذية والغاء تنظيم المؤتمرات التركمانية العامة التي كانت تنظم كل ثلاث سنوات، رافقت هذه الاجراءات تخفيض حجم التمويل التركي للجبهة التركمانية. وبهذه الاجراءات ذهبت الجهود المكثفة التي قامت بها المؤسسات التركمانية لاحياء المجلس التركماني هباءاً. هنا يجب الاشارة الى ان اتخاذ مثل هذه الاجراءات والتي تعد من القواعد الاساسية للسياسة التركمانية هو من اختصاص المؤتمر التركماني الذي يتطلب تنظيم مؤتمر لتركماني لغرض تنظيم اقرارها.

في ذات الفترة الزمنية تخلصت الحكومة التركية من وصاية الجيش التركي وسحبت الملف التركماني منه، وهذا يعني بان هذه الاجراءات تم اتخاذها من قبل الحكومة التركية وليس الجيش التركي الذي كان قد انفرد في ادارة الملف التركماني منذ عام ١٩٩٧.

لم تبق السلطات التركية غير مبالية او متغافلة عن انتقادات مؤسسة سويتم التي استمرت بايصال المعلومات على مجمل السياسة التركية تجاه تقزيم النظام السياسي التركماني وتهميشه وإلحاق الاذى به وبسياسييه ويوسائل عديدة عن طريق قنوات مختلفة لإطلاع السلطات التركية على مساوئ السياسات التركية المتبعة تجاه التركمان والتي سببت اذى كبيرا على واقع ومستقبل التركمان.

ثم جاءت قضية طارق الهاشمي واتهامه بالعمليات الارهابية في تشرين الثاني من عام ٢٠١١ لتضاعف من تفاقم وتعقيد السياسة التركية تجاه التركمان الى درجة كبيرة، بعد رفض الجبهة التركمانية والعديد من الجهات التركمانية املاءات الحكومة التركية لسحب الوزير التركماني من حكومة المالكي. تداعيات هذه الحادثة ادت الى اتخاذ اثنين من الاجراءات العقابية العدوانية من قبل الحكومة التركية على النظام السياسي التركماني:

- انخفض التمويل التركي للجبهة التركمانية بشكل كبير مما ادى هذا الاجراء الى اعاقة عملها الى درجة كبيرة.
- احدثت الحكومة التركية شرخا كبيرا داخل اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية اذ شكلت مجموعة تدعم سياستها الطائفية ويها انقسمت اللجنة الى مجوعتين متضاربتين ادت الى شل الجبهة التركمانية.

عادت مؤسسة سويتم مرة اخرى الى النقيد بتجنب الكتابة عن سوء استخدام الحكومة التركية لتركمان العراق ونظامهم السياسي وذلك لسببين رئيسيين:

- اولا: خشية المزيد من الاجراءات الانتقامية للحكومة التركية ضد التركمان والنظام السياسي التركماني.
- ثانيا: على امل ان تدفع المعاناة التركمانية الكبيرة السلطات التركية الى إدراك حجم السياسة غير العقلانية الواضحة للعيان بانها تضر بالتركمان.

المرحلة الرابعة: تقديم تفاصيل عن الاستغلال التركي لتركمان العراق

في ٨ مايس ٢٠١٣ بعد نحو عامين ونصف تقريبا تم الانتهاء من القسم الثالث لسلسلة سويتم، والتي تضمنت:

- الأسباب التي ادت الى استسلام تركمان العراق للهيمنة التركية
 - تاريخ سوء استخدام تركيا لتركمان العراق

قسم ٢ أ : خارطة طريق مؤسسة سويتم للتعامل مع الهيمنة التركية على تركمان العراق

لعب عاملان مهمان دورا في إعداد هذا القسم من سلسلة مقالات سويتم:

- أولا، استمرار السياسة التركية المؤذية للتركمان التي ادت الى المزيد من التخلف في النظام السياسي التركماني.
- ثانيا، ظهور انتقادات غير منطقية من قبل المسؤولين الاتراك للاجتماع الذي تم تنظيمه من قبل البرلمان الاوربي حول المآسي التي يعاني منها تركمان العراق وبالاخص المقالة التي نشرت من قبل مركز استراتيجي تركي (اورسام) والتي انتقدت فيها الاجتماع المذكور بحجج واسباب واهية للتقليل من شان ذلك الاجتماع وبهدف اثارة المواطن التركماني ضد الجهات التركمانية التي شاركت في الاجتماع. أناه

استمرت السياسة التركية تجاه التركمان دون تغيير، علاوة على ذلك قام الجناح المؤيد للسياسة التركية في اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية وبعض برلمانيي الجبهة بالعمل مع خط الكتل البرلمانية السنية العربية الموالية لتركيا التي دأبت على اعاقة التشريعات الخاصة بحقوق التركمان، على سبيل المثال، لجنة شؤون الشمال وتغيير الوضع الاداري لقضاء تلعفر الى محافظة.

بهدف مواصلة اطلاع السلطات التركية الى جانب عدد محدود من السياسيين والمثقفين التركمان عن التاثيرات السلبية المؤذية للسياسة التركية تجاه التركمان، استمرت مؤسسة سويتم على نهجها في توثيق السياسات التركية الهادفة الى استغلال النظام السياسي التركماني وتشتيته ومنع تطويره عاودت المؤسسة كتابة الاقسام الجديدة من سلسلة مقالات مؤسسة سويتم بهدف اصلاح وترميم النظام السياسي التركماني قدر الامكان.

السياسة المتبعة في توزيع المقالات

تناولت مؤسسة سويتم في هذه السلسلة من المقالات التدخل التركي في الشؤون التركمانية الذي يعتبر تدخلا غير مشروع في الشؤون الداخلية العراقية وانتهاكا للقانون الدولي وحقوق الانسان والذي فُرض على التركمان واضطر تركمان العراق تقبلها مرغمين. بالإضافة الى ذلك، تضمنت مقالات مؤسسة سويتم معلومات خاصة في غاية الحساسية تتعلق بقضايا داخلية جوهرية للسياسة التركمان. ورغم ان نشر مثل هذه المقالات تُعرض التركمان بالتاكيد لمشاكل اضافية في الوسط العراقي غير الامن، ونظرا لخصوصية هذه

المقالات تقرر عدم نشرها بل تم توزيعها بعناية، على الرغم من ان بعض السياسيين التركمان فضلوا نشرها. فتم وضع برنامج خاص لتوزيع هذه المقالات وفق المعايير التالية:

- الاجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية تجاه التركمان والنظام السياسي التركماني
 - التطورات في الوضع التركماني
 - اختصاص الجهات المرسلة اليها
 - الموضوع الذي تناولتها المقالة

ازدادت وتوسعت عملية توزيع المقالات بخط متوازي مع ازدياد سوء استعمال السياسة التركمانية من قبل تركيا كما ازدياد التوزيع مع ازدياد معاناة التركمان. وفقا لنوعية وعدد الجهات التي ارسلت إليهم هذه المقالات، والتي يمكن تقسيم مراحل هذا التوزيع التي قامت بها مؤسسة سويتم الى خمسة مراحل:

- ١. تم ارسال جميع المقالات الى عدد من المسؤولين في الدولة التركية وقليل من السياسيين التركمان حال الانتهاء منها.
- ٢. بعد شهر ايلول عام ٢٠١٦، بدات المؤسسة ارسال القسم الثاني من المقالات الى
 اعداد كبيرة من المثقفين التركمان وبعض الصحفيين الاتراك وعدد قليل من المؤسسات في العالم التركي.
- ٣. بعد الشهر الاول من عام ٢٠١٤، تم ارسال الاقسام (الثاني والثالث والسابع) الى جميع المثقفين التركمان تقريبا وعشرات من الصحفيين الاتراك ويعض الجهات الآذرية الاخرى. في ذات المرحلة بدأنا بارسال المقالات الى السياسيين التركمان الشيعة ويالاخص الاقسام الموزعة في هذه المرحلة.
- ٤. بعد نيسان عام ٢٠١٤، تم ارسال القسم الثاني والخامس من المقالات الى اعداد
 كبيرة من الجهات في العالم التركي.
- في بداية شهر تشرين الاول من عام ٢٠١٤، بدات مؤسسة سويتم بتوزيع القسم الخامس والسابع من المقالات على السياسيين، البرلمانيين، الصحافة والجامعات الوطنية والاقليمية والدولية المختارة.

تم تجديد ونشر القسم الاول بعد سنة من كتابتها، بينما تم نشر المقالة الخامسة والحادية عشر مباشرة بعد كتابتها. في حين تم توزيع القسم الثاني والثالث والسابع على نطاق واسع. اما القسم الرابع والسادس والثامن والتاسع فتم توزيعها على نطاق ضيق. بينما تم ارسال القسم العاشر الى ثلاثة عشر سياسيا تركمانيا ومسؤولا تركيا والى بعض المسؤولين الآذريين.

قسم ٢ أ : خارطة طريق مؤسسة سويتم للتعامل مع الهيمنة التركية على تركمان العراق

بدات مؤسسة سويتم بالمرحلة الخامسة لسببين رئيسيين، هما:

- ان النظام السياسي التركماني المشتت فشل في تقديم اي نوع من المساعدات لمئات الالاف من النازحين التركمان الذين هُجروا وشُردوا من مدنهم وقراهم ومناطقهم على يد تنظيم داعش (الدولة الاسلامية للعراق والشام) الارهابي وكانت المساعدات التركية للتركمان المهجرين غير كافية، مع تاكيد المؤسسة على تحميل تركيا الجزء الاكبر من المسؤولية في فشل النظام السياسي التركماني.
- ثبت لمؤسسة سويتم بان استغلال وسوء استعمال التركمان من قبل تركيا يعد عنصر اساسي في السياسة الوطنية التركية وجزء مهم من العقلية السياسية التركية التقليدية الثابتة غير القابلة للتغيير.

سوف توزيع مؤسسة سويتم مقالاتها ودراساتها في المرحلة القادمة (السادسة) وعلى نطاق واسع ويدون قيد او شرط فضلا عن مناقشتها مع المسؤولين والسياسيين والبرلمانيين والجامعات ووسائل الإعلام الدولية والعربية.

مآسى التركمان ودور تركيا

معظم المجتمعات الناطقة بالتركية الكبيرة العدد والمنتشرة في العديد من الدول التي ظهرت بعد سقوط الدولة العثمانية، ما زالت تتعرض الى انتهاكات شرسة لحقوق الانسان منذ أكثر من قرن من الزمان بالاخص منذ تفكك الدولة العثمانية وما زالوا يعانون من صعوبات حياتية وانسانية جمة! ١١ ويعد تركمان العراق الذين يزيد عدد سكانهم عن مليوني نسمة نموذجا حيا لهذه المجتمعات في تعرضهم لانتهاك حقوق الانسان والاضطهاد والابادة الجماعية والتطهير العرقي المبرمج. ١١٠٦٠

قيل مجيء نظام البعث الذي حطم العراق شعبا وارضا تم تهميش التركمان في المناصب الحكومية العليا ومُنعوا من استعمال لغتهم الام وحُرِّموا من تاسيس المؤسسات القومية والثقافية.

تعرض تركمان العراق الى الكثير من الانتهاكات خلال فترات عديدة عقود من الزمن من نظام حكم حزب البعث وفيه طُبق الترحيل القسري بشكل مدروس ومنهجي فضلا عن الاعتقالات التعسفية، والاضطهاد، والقتل، ومصادرة مساحات شاسعة من الأراضي، وإفقار الانسان التركماني وإجبارهم على تغيير قوميتهم الى العربية.

بعد عقود من الإهمال، بدأت تركيا تتعامل مع تركمان العراق بعد حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩٠ ميننذ كان التركمان منهكين بسبب تعرضهم لابشع انتهاكات حقوق الانسان. الامر الذي سهل ومهد الطريق لسيطرة تركيا على النظام السياسي التركماني منذ ذلك التاريخ وعلى آلية صنع القرار التركماني لاستخدامه حسب ارادتها ووفقا لمصالحها السياسة الوطنية على حساب المجتمع التركماني ومعاناة والام شعبه دون أي اهتمام بالمصالح التركمانية.

في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية بعد عام ١٩٩٠ لم يتوقف اضطهاد التركمان وانتهاك حقوقهم وانما استمرت معاناتهم من قبل الأحزاب الكردية وتهميشهم وهجماتهم على التركمان خلال مرحلة الملاذ الآمن في شمال العراق وفي المنطقة الواقعة تحت ادارة الحكومة العراقية المركزية على حد سواء.

بعد سقوط نظام البعث في نيسان عام ٢٠٠٣ ازداد تهميش التركمان في الادارة المركزية والمحلية، وتم الاستيلاء على المناطق التركمانية من قبل الاحزاب الكردية وغدت ادارة مناطقهم بايدي الميليشيات الكردية. فيما تعرضت مناطق تركمانية اخرى الى الهجمات بالدبابات والطائرات وتعرض التركمان الى هجمات ارهابية والسجن الاعتباطي، والخطف والاغتيال.

بعد ظهور تنظيم داعش (الدولة الاسلامية في العراق والشام) قبل عدة أشهر تعرضت معظم المناطق التركمانية الى ارهاب هذا التنظيم في محافظات نينوى، صلاح الدين، كركوك وديالى. وجراء هذا الارهاب نزح نحو نصف مليون تركماني تاركين منازلهم وممتلكاتهم متجهين الى جنوب وشمال ووسط العراق ما ادى الى اخلاء مناطق تركمانية واسعة جدا من ساكنيها بعد قتل الكثير منهم ومصادرة اموالهم وانتهاك حرماتهم في ذات الوقت الذي يخضع فيه بقية التركمان في هذه المناطق الى ارهاب تنظيم داعش.

ان المصائب التي تعرض لها تركمان العراق من قبل تنظيم الدولة الاسلامية ادت الى ارتفاع اصوات المثقفين والكتاب التركمان المنادية والمطالبة باحياء المجلس التركماني المعطل وضم جميع الاطراف التركمانية اليه والدعوة لتظافر جهود جميع السياسيين التركمان والمؤسسات التركمانية لتاسيس نظام سياسي تركماني عام محترف.

قسم ٢ أ : خارطة طريق مؤسسة سويتم للتعامل مع الهيمنة التركية على تركمان العراق

ان رئيس المجلس التركماني، يونس بيرقدار، الذي سبق وحل المجلس التركماني الاخير باوامر من السفارة التركية في بغداد في ٣ مايس ٢٠١١، أجبر على اعادة إنعاش المجلس التركماني كي يضم جميع الاطراف التركمانية. كالعادة ظهرت بصمات التدخل التركي على هذه العملية ايضا. فبدلا من اعلان مجلس تركماني موسع فقد تم الاعلان عن مجلس تركماني موسع فقد تم الاعلان عن مجلس تركماني هزيل يتضمن عدد اقل من المؤسسات التركمانية من السابق في ١٠ تشرين الثاني ١٠ ٢٠ مطبقا السياسة التركية تجاه التركمان ومن خلاله تم استبعاد المجموعة الدينية الشبعية الكبيرة من المجتمع السياسي التركماني ليضم المجلس معظم الاطراف من المجموعة القومية المحافظة من المجتمع السياسي التركماني الذين الذين ليضم السياسة التركية او كانوا يخضعون وفصلوا عنها. وهكذا استمرت السياسة التركية في اعاقة بناء النظام السياسي التركماني العام وتم عرقلة التعاون بين القوى السياسة التركمانية الكبيرة.

من جانب اخر، تم تنظيم لقاء بين الامين العام للاتحاد الاسلامي لتركمان العراق ورئيس الجبهة التركمانية ونائبه في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٤. تم خلال الاجتماع اتخاذ قرار لتنظيم ملتقى تركماني يضم جميع الاطراف التركمانية لمناقشة امكانية العمل على تظافر الجهود لبناء نظام سياسي تركماني عام.

تم عقد الملتقى التركماني في بغداد في الفترة ٦-٧ كانون الاول ٢٠١٤، حيث اشترك فيه جميع القوى والجهات التركمانية، في حين غاب عن الملتقى الاطراف التركمانية الموالية لتركيا. كما يحدث منذ خمسة وعشرين عاما، رفضت تركيا مرة اخرى التقارب بين الاطراف التركمانية وارادت تعطيل مجريات الملتقى. بدأت السفارة التركية في بغداد والقنصليات التركية بالاتصال بسياسيين ومثقفين تركمان لحثهم على عدم المشاركة في الملتقى. الا ان العديد من التركمان رفضوا طلب السلطات التركية، في حين ان الاطراف التركمانية الموالية لتركيا غابت عن الملتقى التركماني على سبيل المثال:

- حزب العدالة التركماني والعضو الفاعل فيه النائب التركماني في البرلمان العراقي، حسن توران.
 - يقود سياسيين تركمان من جماعة الاخوان المسلمين حزب العدالة
- استلم حسن توران رئاسة مجلس محافظة كركوك بعد توطيد العلاقة بين تركيا
 وحكومة الاقليم اذ نجم عنها ترك الرئيس الكردي لمجلس محافظة كركوك منصبه لحسن توران

- يقود توران المجموعة التي اوجدتها تركيا قبل عدة سنوات في الهيئة التنفيذية
 للجبهة التركمانية كي تدعم السياسة التركية
- رئيس مجلس التركمان يونس بيرقدار المعروف بدوره في عرقلة عمل المجلس التركماني. 14
- أعضاء الجبهة التركمانية في مجلس محافظة نينوى، الذين تم انتخابهم في انتخابات مجالس المحافظات العراقية الأخيرة والمشاركة ضمن القائمة الانتخابية "المتحدون للاصلاح" الموالية لتركيا. علما بأن تعيين موظفي الجبهة التركمانية يتم من قبل تركيا وتخضع القوائم الانتخابية للجبهة التركمانية لاشراف القنصليات التركية والسفارة التركية في بغداد ويتطلب المصادقة عليها من قبل الجهات التركية.
 - ممثلية الجبهة التركمانية في اربيل
 - ممثلية الجبهة التركمانية في انقرة ممثلة برئيسها هجران قزانجي.
- تعد هذه الممثلية جسر التواصل ولولب تنفيذ الاوامر التركية من قبل الجبهة التركمانية ومفوض املاءاتها عليها.
- تم تعيين قزانجي كممثل للجبهة التركمانية في انقرة رغم رفض رئيس الجبهة التركمانية
 - رؤفض اقالة قزانجى من قبل رئيس الجبهة التركمانية
 - تم تعيين قزانجي في اللجنة التنفيذية للجبهة
- ممثلية الجبهة التركمانية في كركوك، قاسم قزانجي، وهو شقيق ممثل الجبهة التركمانية في انقرة هجران قزانجي.

حاجة التركمان الى الدعم

يقدر حجم نفوس تركمان العراق أكثر من مليونين نسمة موزعين بين المذهبين السني والشيعي بالتساوي تقريبا، كانت وماتزال الطائفية المذهبية غائبة بينهما ولكن روح التعاون والتضامن التي يقدسها التركمان منعت من قبل تركيا ومنذ ولادة الأحزاب السياسية التركمانية المحترفة في عام ١٩٩١.

اليوم وبعد ان انكشف الغطاء عن حقيقة السياسة التركية تجاه التركمان وتبين للتركمان بتفاهة الدعم التركية لتركمان العراق بل اساءة استعمال تركيا لتركمان العراق من اجل مصالحا الوطنية فقد معظم تركمان العراق ثقتهم بالدعم التركي، علاوة على ذلك، أصبح اليوم القسم الكبير من المواطنين التركمان على بينة بان تركيا تستغلهم من اجل مصالحها.

قسم ٢ أ : خارطة طريق مؤسسة سويتم للتعامل مع الهيمنة التركية على تركمان العراق

الدعم بات مطلوبا لتركمان العراق بهدف أزالة الهيمنة التركية وإنهاء حالة التسلط على نظامهم السياسي الذي سوف يساعد بالتاكيد على تاسيس نظام سياسي تركمان محترف غير طائفي في مشروع تركماني وطني فيه سنة التركمان وشيعتهم والتي تعد واحدة من الخطوات المهمة والمتطلبات الرئيسية اسياسة المصالحة التي تنتهجها الحكومة العراقية.

استنتاج

استخلاصا للنتائج المرجوة من هذه الدراسات التي جاءت من خلال المقالات المكتوبة لحد الان من سلسلة مقالات مؤسسة سويتم التي تبحث في صلب القضية التركمانية وهي تقف على مفترق طرق زمكانية تتكشف جملة من الحقائق السلبية التي تدعو الى التامل والتفكير للخروج من الفشل الذريع الذي يعاني منه السياسة التركمانية ويعرض التركماني لابشع الانتهاكات فان السياسة التركية تجاه التركمان قد ادت الى تشتت النظام السياسي التركماني واعاقة إنشاء نظام سياسي تركماني محترف تاركة عددا غير قليل من الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني التركمانية في حالات الوهن والضعف والانهاك. تتصف السياسة التركية تجاه التركمان بالخصائص التالية:

- تتدخل تركيا بالشؤون التركمانية والشؤون العراقية الداخلية.
 - التدخل التركي علني ومتواصل.
- تتبع تركيا سياسة طائفية تجاه التركمان وتمنع التعاون بين سنة التركمان وشيعتهم، وكنتيجة لهذه السياسة:
- تلعب تركيا دورا في الحرب الطائفية في العراق التي تقتل العشرات من العراقيين
 بوميا.
- تعيق تركيا عملية المصالحة الوطنية التي تعد واحدة من الاهداف الرئيسية للعراق والمجتمع الدولي في التخفيف من حدة الطائفية في العراق وفي المنطقة لايقاف نزيف الدم.
- تستغل تركيا تركمان العراق لصالح السياسة التركية وتوظفهم من اجل المصالح الوطنية التركية.

تركمان العراق يفتقر اليوم الى ابسط انواع المؤسسات الاستراتيجية القومية وفشلوا بشكل تام تقريبا في الميدان السياسي الذي فيه أمسى التركمان مكتوفي الايادي وغير محصنين

سياسيا، الامر الذي ادى الى استمرار تعرض التركمان لانتهاكات حقوق الإنسان التي تعتبر بالتأكيد تطهيرا عرقيا.

مثلما قامت به مؤسسة سويتم، ابلغ السياسيون التركمان بشكل مستمر السلطات التركية حول النتائج المضرة للسياسة التركية تجاه التركمان ولكن لم تتغير سياستها. بل قامت تركيا بمعاقبة وترهيب التركمان الذين عارضوا هذه السياسة التركية الظالمة، الأمر الذي يبرهن بأن تركيا تدرك نتائج سياستها تجاه التركمان والعراق، وبالتالي أصبح واضحا بان تركيا تلعب دورا رئيسيا في تعرض التركمان إلى التطهير العرقي وعليه يجب تحميل تركيا مسؤولية تعرض تركمان العراق إلى التطهير العرقي وأجبارها على التخلي عن التدخل في القضايا التركمانية والعراقية.

توصيات

استنادا الى ما تقدم توصى مؤسسة سويتم بما يلى:

- ينبغي على تركمان العراق تدويل الهيمنة التركية على نظامهم السياسي التي تعد تدخلا في الشؤون الداخلية العراقية، وفي الوقت نفسه تخالف القانون الدولي.
- ينبغي على القوى الوطنية والاقليمية والعالمية مساعدة تركمان العراق للتخلص من الاستغلال التركي والهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني الذي سوف يكون عاملا مساعدا مهما لتركمان العراق ان ياخذوا دورهم الطبيعي في بناء العراق الديمقراطي الجديد.

المصادر

http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Art.7-G1313a.pdf

١. مقالات مؤسسة سويتم، "تقييم السياسة التركية تجاه تركمان العراق (القسم الخامس): نهج مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق"، ١٣ تموز ٢٠١٣،

٢. مقالات مؤسسة سويتم، "تقييم السياسة التركية تجاه تركمان العراق (القسم السابع): تستند على المبدأ الميكافيللي الذي يبرر كل الوسائل"، ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٣

٣. مقالة مؤسسة سويتم، "تقييم السياسة التركية تجاه تركمان العراق (القسم الثالث): تركيا تفتح شرخا اخر في النظام السياسي التركماني"، ٨ مايس ٢٠١٣

- قسم ٢ أ : خارطة طريق مؤسسة سويتم للتعامل مع الهيمنة التركية على تركمان العراق
- ٤. مقالات مؤسسة سويتم، "تقييم السياسة التركية تجاه تركمان العراق (القسم التاسع): لماذا يتوجب على تركمان العراق قبل كل شيء العمل على تغيير سياستهم تجاه تركيا؟"، ٢٦ مايس ٢٠١٤
- مقالات مؤسسة سويتم، "تقييم السياسة التركية تجاه تركمان العراق (القسم العاشر): دور تركيا في فشل التركمان في الانتخابات العراقية"، ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٤
- ٢. مقالات مؤسسة سويتم، "فشل النظام المتبع في السياسة التركمانية"، (باللغة التركية) ٢٢ http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Rep.6-B2208ft.pdf ، ٢٠٠٨ شباط
- ٧. مقالات مؤسسة سويتم، "تقييم السياسة التركية تجاه تركمان العراق (القسم الأول): دور الجبهة التركمانية العراقية الغير البناءة في السياسة التركمانية"، ٢٢ شباط ٢٠٠٨ http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Rep.6-B2208a.pdf
- ٨. مقالة مؤسسة سويتم، "تقييم السياسة التركية تجاه تركمان العراق (القسم الثاني): تركمان العراق ضحية التبعية والواقع السياسي التركماني المتردي"، ٢٦ شباط ٢٠١١، http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Art.1-B2611a.pdf
- ٩. مقالات مؤسسة سويتم الخصوصية، تقييم السياسة التركية تجاه تركمان العراق (القسم الرابع): تفتقر لأبسط المقومات الاخلاقية"، ٣٠ مايس ٢٠١٣
- ۱۰. سرهات اركمن، "القرار الذي أتخذ في البرلمان الاوربي والملاحظات حول تاثيراته على التركمان"، ۲۰۱۳ مارت ۲۰۱۳

http://orsam.org.tr/tr/yazigoster.aspx?ID=4371

- 11. مقالات مؤسسة سويتم، "اغتيال طبيب تركماني أخصائي لجراحة الجملة العصبية: التركمان في العراق يتعرضون الى ابادة جماعية"، 10 اليلول 1011

http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Rep.5-J1511a.pdf

١٣. مقالات مؤسسة سويتم، "مختصر انتهاكات حقوق الانسان لتركمان العراق منذ تاسيس الدولة العراقية"، (باللغة الانكليزية والسويدية) ٢٧ كانون الاول ٢٠٠٧

http://www.turkmen.nl/1A soitm/Rep.9-A2707.pdf

١٠. مقالة مؤسسة سويتم، "تقييم السياسة التركية تجاه تركمان العراق (القسم الحادي عشر):
 مختصر تاريخ مجلس تركمان العراق"، ٢٠ كانون الاول ٢٠١٤

http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Art.4-K2414a.pdf

القسم الأول

دور الجبهة التركمانية العراقية غير البناءة في السياسة التركمانية

تاریخ: ۲۲ شباط ۲۰۰۸

عدد: مقا.٦-آب٢٢٠٨

هناك العديد من العوامل المهمة التي تؤثر سلبا على تطور السياسية التركمانية، على سبيل المثال، التاريخ الطويل من العزلة، والتعرض لسياسات التطهير العرقي العنيفة، والتواجد بين قوميتين كبيرتين قويتين، العرب والأكراد، في محيط عراقي غير ديمقراطي.

ان تجاهل المصلحة التركمانية من قبل المؤسسات التركمانية وغياب التعاون والتضامن بينهم يمكن أن يعتبر من اهم العوامل المؤذية للنظام السياسي التركماني ومنذ إقامة منطقة الملاذ الأمن في عام ١٩٩١، وبالأخص بعد الاحتلال في عام ٢٠٠٣. نرى اليوم بان النظام السياسي التركماني ضعيف جدا وليس له قوة التأثير.

إخفاقات الجبهة التركمانية العراقية

إن الجبهة التركمانية العراقية التي هي من أكبر القوى السياسية التركمانية وتستلم دعما ماديا كبيرا من تركيا، تعتبر المسؤول الأساسي عن تخلف النظام السياسي التركماني.

يمكن تلخيص اخفاق الجبهة التركمانية العراقية على النحو التالي:

- ترفض الجبهة جميع دعوات الاصلاح للنظام السياسي التركماني. والحالة هذه تعيق تأسيس نظام سياسي تركماني عام مستقل.
- ان مجلس التركمان الذي تديره الجبهة نفسها أشبه بدمية وتمثل رؤية سياسية واحدة فقط.
 - يهيمن على الجبهة عدد من الأسر.
- تعاني الجبهة التركمانية من خلافات داخلية كبيرة، ولم تتطور الجبهة بل قل تقل فاعليتها الى درجة كبيرة.

- لم تحصل الجبهة التركمانية على تأييد معظم التركمان وفقدت تأييد الكثيرين، من ضمنهم الكثير من المثقفين التركمان.
 - · الجبهة مهمشة في داخل العراق وخارجه.
 - أدخلت الجبهة التمييز الديني-العلماني في السياسية التركمانية.
 - خضوع الجبهة لتركيا:
 - و يجعلها تعمل أحيانا ضد المصلحة القومية التركمانية
- تعيق حصول تركمان العراق على الدعم السياسي واللوجستيكي من القوى الوطنية والإقليمية والدولية. وأحيانا تجلب عداوتهم.

أن استمرار هذه الحالة سيؤدي بالتأكيد إلى مزيد من التدهور في البنية السياسية التركمانية وستعرض التركمان إلى المزيد من خيبة الأمل، في حين أن التركمان تواجهون تحديات خطرة.

العوامل التي جعلت من نظام الجبهة التركمانية نظاما غير فعالا

ان اهم العوامل التي تجعل الجبهة التركمانية غير فعالة، وتحول دون تطورها، هي:

- عدة مؤسسات تنتخب نفسها، على سبيل المثال، ينتخب مجلس التركمان الأعضاء الناخبين في المؤتمر التركماني وهؤلاء بدورهم ينتخبون المجلس التركماني الجديد، ونتيجة لذلك، فان مجلس التركمان ينتخب نفسه.
- ينتخب مجلس التركمان الأعضاء التسعة في الهيئة التنفيذية للجبهة التركمانية العراقية، ويقوم هؤلاء بانتخاب رئيس الجبهة، ولرئيس الجبهة السلطة المطلقة ويهيمن على آلية صنع القرار ٢
- مجلس التركمان الذي تأسس بوصفه أعلى سلطة للتركمان بقيت غير فعال وتخضع لرئاسة الجبهة
- بعض المكاتب الرئيسية يرأسها أفراد من أسرة واحدة، وفي بعض المكاتب الأخرى هناك عدة أعضاء من عائلة وإحدة
 - وجود فروقات كبيرة بين نفقات مكاتب الجبهة
 - الازدياد المفرطة في الإنفاق يوكد على وجود فساد إداري.
- الخلافات بين الاداريين في الجبهة يسبب احيانا في تهميش أو طرد الشخص واقربائه من وظائفهم

القسم ١: دور الجبهة التركمانية العراقية غير البناءة في السياسة التركمانية

تعتبر مؤسسة وقف توركمن أيلي ومقرها في أنقرة، مصدر تمويل الجبهة التركمانية، وعندما تم انتخاب (أو بالأحرى تعيين) الرئيس الحالي للجبهة التركمانية العراقية تم تعيين أحد أقربائه رئيسا لمؤسسة وقف توركمن أيلي.

سياسة الإنفاق في الجبهة التركمانية العراقية هي كما يلي: قبل موافقة رئيس الجبهة التركمانية ورئيس مؤسسة وقف توركمن أيلي التي تعتبر مصدر تمويل الجبهة التركمانية، فالقرار الأساسي في صرف النفقات فهو لصاحب الجبهة.' صاحب الجبهة لا يقبل أي تبرع للجبهة التركمانية او لمؤسساتها من اية جهة كانت.

أن الاتهام المستمر لمؤسسة وقف توركمن أيلي والجبهة التركمانية العراقية عن الفساد المالي وسوء الإدارة تعزى إلى:

- الإنفاق المفرط
- في المؤتمرات التي تنظمها فرع الجبهة في الصيف في انقرة.
 - في المسيرة الاحتجاجية في أنقرة في ربيع عام ٢٠٠٧
 - خلال الانتخابات العراقية العامة في عام ٢٠٠٥
 - عند تأسیس تلفزیون ترکمان ایلی
 - وجود التفاوتات الكبيرة بين ميزانيات مكاتب الجبهة

لا شك في أن حرية التعبير والصحافة تعتبر نعمة من نعم الديمقراطية، وهذا مبني على افتراض أن المشاريع يمكن تحسينها وتطويرها، والقضايا يمكن معالجتها والمشاكل يمكن حلها إذا ما تم مناقشتها.

تفتقر المجتمع التركماني للنقد الذاتي والذين يفعلون ذلك لا ينشرنه ولعدة اسباب. وعلاوة على ذلك، يلقى الذين يفعلون ذلك مقاومة كبيرة. يمكن اعتبار هذه الحالة من أهم العوامل التي توثر سلبيا على السياسة التركمانية والنظام السياسي التركماني وتمنع تطويرهما. وهكذا نجد اليوم أن السياسة التركمانية غير فعالة وإن البنية السياسية التركمانية ضعيفة وعاجزة.

في هذه الأيام، بينما يقترب موعد الانتخابات في المحافظات، نجد أن المتقفين، والكتاب والسياسيين التركمان قد ألزمهم الصمت جميعا إزاء الهزيمة المتوقعة في الانتخابات.

لقد ثبتت فشل الجبهة التركمانية العراقية من خلال الانتخابات العامة في العراق عام ٢٠٠٥. والتسعون ألف صوت التي حصلت عليها الجبهة التركمانية العراقية في تلك الانتخابات انخفضت إلى سبعين ألفا في انتخابات كانون الأول عام ٢٠٠٥. وتجدر الاشارة إلى أن الجبهة التركمانية العراقية:

- تدعى بانها الممثل الشرعى والوحيد لتركمان العراق
- كانت القائمة التركمانية الوحيدة في الانتخابات المشار إليها أعلاه
 - يقدّر نفوس التركمان في العراق بنحو ثلاثة ملايين

أن التركمان الذين يعانون من العديد من التهديدات والتحديات بسبب ضعف مراكز قواها الوطنية، أجبرت لقبول هزيمة الانتخابات. على الرغم من الفشل المتكرر والتهديدات الخطرة التي تواجهها تركمان العراق، تبقى تركيا متجاهلا النتائج ولا تظهر اي استعداد لإدخال الاصلاحات في الجبهة التركمانية وسياستها المضرة تجاه التركمان. ولسوء الحظ، يستعد تركمان العراق اليوم للمشاركة في الانتخابات القادمة مع نفس الجبهة التركمانية العراقية، الذي يتميز بغياب شبه كامل لدعم الانسان التركماني، والذي يمكن معرفتها بوضوح من استطلاع بسيط للراي في شوارع في مدينة كركوك وفي المناطق التركمانية الاخرى. في هذه الحالة، فإن العدد المتوقع لممثلي التركمان في البرلمان العراقي وفي مجالس المحافظات سيكون:

- صغير جدا
- غير متناسب مع حجم التركمان في العراق
 - لا يكتفى في
- و ايقاف انتهاكات حقوق الانسان الكثيرة التي يتعرض لها التركمان
 - ارجاع حقوقهم التي انتهكت في فترة حكم حزب البعث

ولذلك، فإن المسؤولين، ولا سيما صاحب الجبهة التركمانية سوف يتحملون مسؤولية تاريخية للهزائم والخسائر التي يعاني منها التركمان في العراق منذ أوائل عام ١٩٩٠.

أن التراث الثقافي الغني للتركمان، والنسبة العالية من المتعلمين بينهم والحجم السكاني الكبير لهم يمكن أن تعتبر من العوامل المهمة التي جعلت تركمان العراق أن تقاوم عمليات القمع والصهر ولعدة عقود والحفاظ على لغتهم وثقافتهم. بناء على ذلك، فان

القسم 1: دور الجبهة التركمانية العراقية غير البناءة في السياسة التركمانية

وجود نظام سياسي تركماني محترف سوف يساعد على تحقيق التوازن في الصراعات الداخلية ويلعب دورا في دعم الاستقرار الوطني والإقليمي .

التوصبات

- أن إحياء المجلس التركماني (البرلمان التركماني) وتحريره من التبعية، هو أحد اهم الخيارات لانقاذ النظام السياسي للتركمان
- أن مثقفي التركمان، وخاصة الذين لعبوا أدوارا هامة في الدفاع عن حقوقهم في حكم البعث الخطرة يجب أن يسمح لهم المشاركة في العملية السياسية والتنافس على عضوية مجلس التركمان."
 - التخلى عن التمييز المذهبي والمناطقي في السياسة التركمانية
- أن يكون مجلس التركمان مفتوحا لجميع المنظمات السياسية التركمانية ومنظمات المجتمع المدنى
- ضم الأحزاب الشيعية التركمانية التي لها وجود كبير في الأحزاب الشيعية العراقية الكبيرة وفي البرلمان في مجلس التركمان
- تسليم تلفزيون تركمان ايلى للمختصين واكمال احتياجاته خصوصا من ناحية الكوادر المختصة
- يجب على الأحزاب السياسية التركمانية تطوير هيكليتها وتوسيع قاعدتها الشعبية. وكما ينبغى زيادة كفاءات وفعاليات منظمات المجتمع المدنى التركماني وانشاء مؤسسات تمويلية والتخلص من التبعية السياسية والمالية لتركيا
 - ضمان دعم القوى الوطنية والاقليمية والعالمية
- كما بنبغي إنشاء المؤسسات التركمانية الاختصاصية في مجالات وسائل الإعلام، والثقافة، والرياضة، والموسيقي والأدب

كتبت هذه المقالة للتوزيع الداخلي في ٢٢ شباط عام ٢٠٠٨. وتم مراجعتها

للنشر في ٢٧ شباط ٢٠٠٩. تم المراجعة الثانية في ١٠ تموز عام ٢٠١٣

توضيحات

- ١. تأسست الجبهة التركمانية العراقية من قبل وزارة الخارجية والاستخبارات التركية في عام ١٩٩٥.
- ٧. في نيسان / أبريل ٢٠٠٨، ونظرا للادارة الاستبدادية والدكتاتورية لرئيس الجبهة التركمانية العراقية، قام سبعة من أصل تسعة من أعضاء المجلس التنفيذي بنشر بيان صحفي أعلن فيه عزل رئيس الجبهة. وقد رفضت انقرة قرار العزل وطالبت بإجراء التغييرات من خلال المؤتمر التركماني الخامس .أرسلت انقرة اثنان من التركمان إلى العراق وياتصال مباشر مع انقرة تم تنظيم المؤتمر التركماني الخامس الذي كان تشبه بمسرحية مكتوبة مسبقا. وانتهى المؤتمر بإبعاد أربعة من أصل سبعة من أعضاء اللجنة التنفيذية وهم رؤساء لأربعة أحزاب تركمانية الذين كانوا قد وقعوا على طرد رئيس الجبهة التركمانية الحالي. أما الثلاثة الآخرين، الذين كانوا رؤساء لمكاتب الجبهة في مختلف المناطق، فقد تم إسكاتهم، ويقي رئيس الجبهة يحتفظ بمنصبه.
- ٣. أن أكبر عدد من السياسيين التركمان المعروفين، والكتاب، ومسئولين على مستوى رفيع، والأكاديميين، وذوي الرتب العالية من الضباط المتقاعدين، والمشرعين، لم يتح لهم فرصة المشاركة في العملية السياسية التركمانية

القسم الثاني

تركمان العراق ضحية التبعية والواقع السياسي التركماني المتردي

تاریخ: ۲۱ شباط ۲۰۱۱ عدد: مقا.۱- ب۲۲۱۱

حجم سكان التركمان ونظامهم السياسي باختصار

ان الكثافة السكانية الكبيرة للتركمان في العراق يتبين بسهولة وذلك من خلال دراسة المناطق التركمانية الواسعة في الخارطة العراقية. وتعرضهم المستمر لجميع أنواع انتهاكات حقوق الإنسان موثقة توثيقا جيدا. فعلى الرغم من التاريخ الثري للتركمان في العراق إلا أن النظام السياسي التركماني ومنظمات المجتمع المدني التركمانية لم تتطور بسبب سياسات الحكومات العنصرية المتعاقبة فضلا عن الأجواء الاستبدادية المتبعة التي افتقرت الى الديمقراطية.

يمكن تصنيف النظام السياسي التركماني بشكل عام الى قسمين رئيسيين، القسم الأول: المجموعة القومية المحافظة الذي يشكل السنة الاغلبية، القسم الثاني: المجموعة الدينية الشيعية. إلى جانب ذلك يمكن اعتبار الأحزاب والمنظمات التركمانية التي تم تأسيسها بإشراف مباشر من قبل الأحزاب الكردية المجموعة الثالثة إلا أنها لا تمتلك قاعدة شعبية وتصب نشاطاتها في خدمة المصالح الكردية.

تأسس أول حزب تركماني نظامي في أوائل تسعينيات القرن الماضي (الحزب الوطني التركماني العراقي) في انقرة، وبدأت فعالياته بعد سنة تقريبا في شمال العراق (الملاذ الآمن). وأعقب ذلك تأسيس الأحزاب السياسية التركمانية الأخرى، وفي عام ١٩٩٥ تم تشكيل الجبهة التركمانية والتي بدورها جمعت كل الأحزاب والمنظمات القومية المحافظة. أما النشاطات السياسية العلنية للتركمان الشيعة الذين يشكلون تقريبا نصف نفوس تركمان العراق فبدأت في ثمانينيات القرن الماضي وتطورت في اتصال وثيق مع الأحزاب الشيعة العراق.

عند احتلال العراق في نيسان عام ٢٠٠٣، كان هناك العديد من الأحزاب السياسية التركمانية مع نحو عشر سنوات من التجربة السياسية. في حين كان دعم القوميين المحافظين من قبل تركيا، حصلت المجموعة التركمانية الشيعية مواقع مهمة في الائتلافات الشيعية العراقية وفي الحكومات العراقية.

تحليل ضعف المنظمات السياسية ومنظمات المجتمع المدنى التركمانية

مرت حوالي عشرين عاما على بداية النشاطات الحزبية التركمانية، منها سبعة سنوات من التجارب العملية في النظام العراقي الحالي المتعدد الأحزاب، ولكن الحالة التركمانية والوضع السياسي التركماني لم يتحسن بل استمرت في التدهور وازدادت فأكثر، أنهم (التركمان) غائبون من الوسط السياسي العراقي ويتعرضون على جميع أنواع انتهاكات حقوق الإنسان: حيث يتم تهميشهم في توزيع المناصب الإدارية في دوائر الدولة سواء كان ذلك ضمن مناطقهم الجغرافية أو في اجهزة الحكومة العراقية، ولازالت أراضيهم تغتصب ولازالوا يتعرضون إلى الاعتقالات والاغتيالات والاختطافات.

هنا يفرض الاسئلة التالية نفسها: لماذا يعاني المجتمع التركماني مع وجود العديد من الاحزاب السياسية والسياسيين والدعم اللوجستيكي؟ ماهي العوامل التي تؤثر على السياسة التركمانية سلبا؟ ماهي العوامل التي تؤدي الى المزيد من التدهور في الوضع التركماني؟

يعتبر المواطن والسياسي الى جانب المؤسسات السياسية من أهم العوامل في مثل هذه المعادلات التحليلية، إلى جانب هذه العوامل الداخلية فان هناك عوامل الخارجية والتي بلا شك تلعب دورا مهما في التأثير على سير السياسات القومية.

العوامل الداخلية

المواطن

هل أن المواطن التركماني يدرك تردي الواقع السياسي التركماني؟ من المؤكد فان الجواب سيكون نعم، المواطن التركماني يعرف بذلك جيدا والحالة هذه معروفة أيضا في الوسطين الثقافي والسياسي التركماني.

قسم ٣: تركمان العراق ضحية التبعية والواقع السياسي التركماني المتردي

إن من أهم المسؤوليات التي تقع على عاتق المواطن هي المشاركة في العملية السياسية ومتابعة أداء من يمثله وتدقيق فعالياتهم. والسؤال الذي يطرح نفسه بالحاح هو: هل ان المواطن التركماني يقوم بذلك؟

سمتان من سمات السياسة التركمانية الحالية تقدم الإجابة الواضحة على هذا السؤال. الأولى: الأعداد القليلة من الأصوات التي تحصل عليها الأحزاب او المرشحين التركمان في الانتخابات العراقية الأخيرة في العام الماضي كانت حصيلة أصوات المرشحين التركمان في جميع القوائم العراقية مائتين ألف صوت فقط، بينما لا يوجد مصدر تركماني بما في ذلك المنظمات السياسية التركمانية الذي يقدر عدد التركمان في العراق أقل من مليوني نسمة والذي يجعل عدد ناخبي التركمان في حدود المليون ناخب في اقل تقدير. الثانية: إن الدعم الشعبي للأحزاب السياسية التركمانية محدودة جدا من حيث الانتماء والدعم المادي.

إذا كان المواطن التركماني يدرك حالة التردي في الواقع السياسي التركماني، إذا فلماذا يلتزم بالصمت؟ ألا يتحمل المواطن التركماني بشكل عام والمثقفين والكتاب التركمان بالدرجة الأساسية مسؤولية السكوت عن الاداء المزري للمؤسسات والقيادات التركمانية ويالتالي عن تردي الواقع السياسي التركماني والإخفاقات المزمنة للعاملين التركمان في الساحة السياسية العراقية وغيابهم عنها؟ الجواب على هذا السؤال متروك للمواطن التركماني وعلما بأنه في مثل هذه الحالات يتحمل المثقفون وخصوصا كتاب القوم الجزء الأكبر من المسؤولية.

منذ بداية العمل السياسي التركماني المحترف في بداية تسعينيات القرن الماضي لم يستطيع المثقف التركماني أن يتحدى التدهور في السياسة التركمانية والبحث عن الأسباب الذاتية وراء هذا التدهور ويقي صامتا إزاءها ولاسيما فيما يتعلق بأداء السياسيين التركمان والمؤسسات التركمانية السياسية منها ومنظمات المجتمع المدني وفيما يتعلق بالسياسة التركية تجاه تركمان العراق المتمثلة في الجبهة التركمانية. الكثير من المثقفين التركمان عزلوا أنفسهم وانزووا عندما أدركوا الخلل في العمل السياسي التركماني أو عندما لم يستطيعوا العثور على موقع في النظام السياسي الرسمي الذي يتمثل في الجبهة التركمانية.

عقود من الاضطهاد الذي تعرض له التركمان والغفلة والضعف في السياسة التركمانية وضخامة التحديات التي تواجه الوجود التركماني والخيبة في الدعم التركي للتركمان والتعرض للقمع والصعوبات في الحصول على الاحتياجات اليومية والمعيشية قد أنهك الإنسان التركماني واستنفذ طاقاته وجعل من المستحيل تحدي الواقع الفاسد في السياسة التركمانية ويذلك استسلم الكثيرون للواقع ويدا الكثيرون يتعامل مع الجهات التي تغتصب حقوقهم بدلا من تحدى الواقع الفاسد في السياسة التركمانية.

في حين أن الكاتب والإعلامي يلعب دورا محوريا فاعلا في تطوير الثقافة السياسية وتوجيه الديناميكيات لتحسين السياسة القومية، كان دور الكاتب والإعلامي التركمانية سلبيا في هذا الجانب إلا ماندر، لم يتناولوا المشاكل الحقيقية في السياسية التركمانية ولم يظهر كاتب تركماني له منهج معين وعمل متواصل في تحليل الوضع السياسي التركماني المتدهور. ساير معظم كتاب التركمان التحفظ الشديد التي تطغى على الحالة العامة للسياسة التركمانية ولم يتطرقوا إلى التفاهات الجلية في الجانب التنظيمي والعملي للمؤسسات السياسية التركمانية. بنى الجبهة التركمانية إعلامه الخاص. ولم يظهر حتى المؤسسات السياسية وسائل إعلامية تركمانية مستقلة.

السياسيون والمؤسسات التركمانية

يعتبر السياسيون والمؤسسات السياسية ومنظمات المجتمع المدني العامل المهم الثاني في تحليل كفاءة أي نظام سياسي قومي. من المعلوم أن هذين العنصرين يشكلان قوة حضور لأي مكون في المجتمع، وخصوصا في المجتمعات المتعدد الجنسيات.

يعد النظام السياسي القومي من أهم الوسائل في إدارة شؤون أي مكون من مكونات المجتمع. النظام السياسي العام يعمل على المحافظة لكيان المجتمع وثقافته وأدبه ويدرس اقتصاده ويضع وينسق إستراتيجيته القومية ويتصدى على انتهاكات حقوقه والمطالبة بهذه الحقوق إذا انتهكت.

رغم ان المواطن التركماني يقدس الوحدة والتضامن، أخفق سياسيو التركمان في بناء النظام السياسي القومي وذلك لسببين رئيسين: التدخلات والتبعية الخارجية وتمسك السياسيون بالقيادة والمقام.

قسم ٢: تركمان العراق ضحية التبعية والواقع السياسي التركماني المتردي

كما تفتقر جميع المؤسسات السياسية التركمانية إلى الدعامة الأساسية في التنظيم الحزبي ألا وهي الكادر والكادر المثقف. إذ لم تستطيع هذه المؤسسات السياسية من تنظيم وتثقيف المواطن التركماني مثلما يجب ولم تستطع تشكيل قاعدة شعبية لتكون الداعم والسند الرئيسي لها. وعليه تمتلك هذه الأحزاب تشكيلات إدارية هزيلة وأعداد قليلة جدا من الأعضاء. وكنتيجة بقيت هذه الأحزاب محرومة من التمويل الذاتي وتعاني من الضعف المالى الذي يعتبر من أهم عوامل القوة للمؤسسات السياسية.

ويقيت السياسيون التركمان متقوقعون ضمن محيط السياسة التركمانية الضيقة المبنية على قواعد غير شفافة متحفظة والتي تفتقر للنقد الذاتي وتتأثر بالتبعية القومية والدينية وتخضع لها.

وكنتيجة حتمية أخفق السياسي التركماني والأحزاب التركمانية في مجالات العمل الحزبي حيث انحصرت أهم نشاطات هذه الأحزاب في تقديم المساعدات الخيرية وتوزيع كسوة العيد ولحوم الأضاحي وإصدار بيانات. كما تشتهر هذه الأحزاب بالزيارات الودية حيث لم تنظم إي حزبين تركمانيين مؤتمرات موسعة لمناقشة إحدى المشاكل الكبيرة التي تعاني منها المجتمع التركماني.

العوامل الخارجية

هناك عدة عوامل خارجية رئيسية تؤثر سلبا على النظام السياسي التركماني منذ تأسيس الدولة العراقية، على سبيل المثال، بقاء التركمان بين المجموعتين العرقيتين الرئيسيتين في نظام او ثقافة سياسية غير ديمقراطية مع غياب التسامح القومي، الوحدة والعزلة التي عاشها تركمان العراق حتى بدايات تسعينيات القرن الماضي والتهميش من قبل الاحتلال في السنوات الأولى للاحتلال.

لعبت التبعية الدينية والقومية للسياسيين والمنظمات التركمانية الدور الاكبر في تخلف الواقع السياسي التركماني المعاصر الذي كان منهكا اصلا نتيجة العقود من الوحدة في المحيط السياسي والاثني العراقي المعقد، حيث العرب يمسكون زمام الحكم والأكراد الحاصلين على الدعم الدولي.

توجه الأحزاب التركمانية الشيعية صوب قافلة الأحزاب الشيعية العراقية الكبيرة وتثقف ثقافة دينية وأصبح جزئا من تلك الأحزاب مع الحفاظ على الشعور القومي. اما

النشاطات الحزبية فقد انحصرت ضمن الدائرة الدينية، وعليه لم تستطيع هذه الأحزاب توسيع قاعدتها الشعبية الممثلة بالتركمان مثلما يجب لضمان العمل الحزبي المحترف والنشاطات الثقافية والتمويل الذاتي. وعندما هيمنت هذه الاحزاب او الائتلافات الشيعية على الساحة السياسية العراقية باتت تلك الأحزاب التركمانية وأعضائها نقطة في بحر، رغم ان بعض من السياسيين التركمان يشغل مواقع مهمة في تلك الاحزاب او الائتلافات ومناصب مهمة في الحكومة العراقية.

السياسة التركية غير البناءة تجاه التركمان

أما الأحزاب التركمانية القومية السنية فقد أصبحوا أسير التمويل التركي وأوامرها، إذ منذ نشأتها في بداية تسعينيات القرن الماضي خضعت هذه الأحزاب إلى درجة كبيرة للأوامر الصادرة من انقرة. لتسهيل السيطرة على المؤسسات التركمانية السياسية والمجتمع المدني الكثيرة، أسست تركيا الجبهة التركمانية العراقية في عام ١٩٩٥ والتي فيها اصبحت كل هذه الاحزاب تحت مظلة الجبهة التركمانية.

اسست الاستخبارات التركية الجبهة التركمانية في عام ١٩٩٥، وانفردت قسم الاستخبارات الخاصة (اوزه ل قواتلار) في العسكرية التركية في ادارة الملف التركماني لتركيا بعد تاسيس الجبهة التركمانية بسنتين في عام ١٩٩٧، وفي المؤتمر التركمانية الخامس في عام ٢٠٠٨ حيث تم طرد جميع الاحزاب التركمانية من الجبهة التركمانية بانتخابات صورية وبدات محاولات لتحويل الجبهة التركمانية الى حزب سياسي. حاولت الوزارة الخارجية التركية بعد ذلك إدارة ملف الأحزاب المطرودة. كانت إدارة انقرة للجبهة التركمانية علنية قبل المؤتمر التركماني الرابع في عام ٢٠٠٥، ثم انحصرت بعدها في رئيس الجبهة والمجلس وعدد قليل من القياديين في الجبهة.

ان عدم تطابق مصالح مؤسس الجبهة التركمانية مع مصالح التركمان وتناقضها في بعض الأحيان، تعيين الموظفين من قبل الممول، واستخدام منهج عمل وتمويل عشوائي جعل من الجبهة التركمانية العراقية مؤسسة بائسة غير فعالة حيث تفتقر إلى أبسط المراكز والشعب الإدارية القومية والقاعدة الشعبية الذي أفقدها القابلية على الدفاع عن التركمان في واحدة من الفترات التاريخية الأكثر صعوبة حيث يتعرضون لأبشع انتهاكات حقوق الإنسان وأساليب الصهر والتهميش.

قسم ٢: تركمان العراق ضحية التبعية والواقع السياسي التركماني المتردي

إن هزيمة التركمان في الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٥، أدى إلى فقدان القوى الحاكمة في تركيا ثقتها في قوة التركمان في العراق، حيث بدا إدارة الجبهة التركمانية عن طريق رئيسها الجديد وبأسلوب استبدادي ثم ابعد الأحزاب التركمانية المنضوية تحت الجبهة التركمانية تبعا وقطع التمويل عنهم. فبدأت المحاولة لتحويل الجبهة التركمانية إلى حزب سياسي مدعومة من قبل عدد من المنظمات المجتمع المدني الممولة من نفس المصدر. وتم إخضاع المجلس التركماني للجبهة التركمانية حيث تدارا من قبل الأدارة التركية عن طريق رئيسيهما.

لعبت الجبهة التركمانية دورا كبيرا في تشتيت السياسة التركمانية فبالإضافة إلى الإدارة الفاشلة التي أدت إلى انفصال مكوناتها، كانت الجبهة ترفض أو تُهمل جميع دعوات العمل المشترك من قبل الأحزاب الشيعية، التي أصبحت لها موطئ قدم في الحكومة العبراقية نتيجة ترشيح الكتلة المنضوية تحتها مرشحين تركمان إلى البرلمان والوصول إلى مناصب إدارية عالية في الحكومة ، جاءت هذه الدعوات تارة من قبل عباس البياتي واخرى من قبل الشيخ محمد تقي المولى كان الهدف منها تشكيل قوة تركمانية في محاولة للم شمل التركمان وتأسيس الجهاز السياسي التركماني. وقوبلت تلك الدعوات في كل مرة بالرفض أو الإهمال من قبل الجبهة التركمانية الخاضعة لأوامر صادرة من انقرة. هذا وكان القادة العراقيين من الانتلافات الشيعية الذين يشكلون الحكومة العراقية ينصحون باستمرار الأحزاب والقادة التركمان المنضوين تحت التلافاتهم على ضرورة وأهمية تشكيل النظام التركماني العام كي يتمكنوا في الدفاع عن مصالحهم القومية والتصدي للمظالم الكبيرة التي يتعرض لها التركمان في جميع على المناطق التركمانية.

توالت الانتكاسات السياسية واختفى الوجود التركماني في الساحة السياسية العراقية بالإضافة إلى تعرض التركمان إلى جميع أنواع الانتهاكات وكان المواطن التركماني هو الخاسر الوحيد، مما ولد هذا الامر حالة من اليأس والإحباط لدى المواطن التركماني من السياسي التركماني واحزابها وعلى رأسها الجبهة التركمانية وممولها، وكردود أفعال أولية بدأت الانتقادات من المواطن والمثقف التركماني توجه الى السياسيين التركمان وخصوصا الجبهة التركمانية وممولها.

الإعلان عن إعادة تأسيس المجلس التركماني

وبعد سنوات من الوهن السياسي والعمل الانفرادي وتقوقع الأحزاب التركمانية كل في محيطه الضيق صرح رئيس مجلس التركمان (للجبهة) يونس بيرقدار في منتصف عام ٢٠١٠ انه "جاء زمن التعاون والعمل المشترك بين الأحزاب التركمانية". فدعى يونس بيرقدار الأحزاب التركمانية في كلا المجموعتين القومية المحافظة والدينية الشيعية إلى الاجتماع به لمناقشة تشكيل المجلس التركماني العراقي العام أو برلمان تركمان العراق وطلب منهم تقديم المشاريع بهذا الخصوص. علما بأنه طرد قسم من هذه الأحزاب من المجلس التركمانية وآخرون أهملوا ولم يتم التعامل معهم أبدا.

بدأت فعلا مشاورات ونقاشات مضمونها تأسيس المجلس التركماني العام او البرلمان التركماني، وعقدت اجتماعات عديدة، ولهزالة الصحافة التركمانية، وعدم وجود صحافة تركمانية مستقلة، فضلا عن الضعف والتحفظ السائد في الوسط السياسي التركماني وغياب التماس أو الصلة بين المواطن التركماني والأحزاب التركمانية بقيت المعلومات حول مضمون هذه المناقشات محصورة بين الذين اشتركوا في هذه الاجتماعات.

فشل إعادة تأسيس المجلس التركماني

رفض معظم الأحزاب التركمانية الرئيسية إشراف رئيس مجلس الجبهة التركمانية يونس بيرقدار على هذا المشروع وشككوا في شرعيته لكونه ليس طرفا محايدا وطلبوا تشكيل لجنة من المؤسسات التركمانية الرسمية لدراسة جميع جوانب المشروع. تجاهل يونس بيرقدار أراء الأحزاب التركمانية واستمر في الاجتماعات.

على الرغم من تنظيم عدد كبير من الاجتماعات (١٥ اجتماع) والقياديين المعروفين في بعض الأحزاب التركمانية ينفون وجود مثل هذه الاجتماعات ويعضهم اشتركوا في الاجتماع الأول فقط وآخرون يدعون بأنهم لم يبلغوا به وشككوا في جديتها.

تشير المعلومات المسربة من هذه الاجتماعات على عدم وجود أية قواعد أو أسس او مشروع يمكن اتخاذها كقاعدة للنقاشات الجارية. والمشاريع المقدمة من قبل بعض الأحزاب كانت بعيد جدا من ان يعتمد عليها في الوصول إلى دستور محترف لمجلس لشعب نفوسها أكثر من مليونين يعاني من تشتت وإنهيار إداري وسياسي.

إن حصر انقرة قرارات تعيين أو فصل الموظفين من الجبهة في يده يوثر تأثيرا سلبيا على كفاءة مؤسسات الجبهة. وكثيرا ما تتواجد موظفين غير منسجمين مع بعضهم وأحيانا مع رؤسائهم ويبقون يعملون في نفس الدائرة. والشخص الذي يراه انقرة مناسبا لمصالحها يبقى في وظيفته رغم فقدانه ثقة موظفيه وثقة الشارع التركماني وعلى سبيل المثال رئيس الجبهة الحالي.

بقيت صلاحية التمويل منذ البداية تحت السيطرة الكاملة لانقرة. وعن طريق توجيه رئيس الجبهة والسيطرة على التمويل تسيطر انقرة على جميع الفعاليات في الجبهة وفروعها.

يتميز الإدارة التركية للقضية التركمانية بالصلافة العسكرية والإجراءات الانتقامية، على سبيل المثال:

- ثار سبعة من الأعضاء التسعة في اللجنة التنفيذية (أكبر هيئة في الجبهة) للجبهة على رئيسهم في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. قامت انقرة بتنظيم المؤتمر التركماني الخامس وبانتخابات صورية تم طرد وإسكات الثائرين السبعة وتم إعادة انتخاب رئيس الجبهة.
- قبل عدة أشهر تصدى قيادي في الجبهة التركمانية والذي كان أحد الأعضاء الكفوئين في اللجنة التنفيذية ورئيس أحد الشعب الرئيسية للجبهة لرئيس الجبهة في مناقشات تحديد المرشحين للمناصب السيادية في الحكومة العراقية. تم طرده مع فريق عمله من الجبهة التركمانية.

استنتاج

في ظل الظروف العراقية الخطرة الذي يطغى عليه التعصب القومي وخلال عقود من الوحدة والتعرض لسياسات الصهر والقمع تشتت مراكز القوة الإدارية والسياسية للمجتمع التركماني.

إن الأسلوب الأناني للسياسة التركية في إدارة الملف التركماني ومنذ إرساء الملاذ الآمن في الدياد التشتت السياسي والإداري التركماني، في حين أن تركيا لم تعطي أية أهمية لتركمان العراق قبل ذلك التاريخ وحتى في فترات تعرض التركمان فيها إلى أشرس سياسات القمع والصهر.

إن حصر انقرة قرارات تعيين أو فصل الموظفين من الجبهة في يده يوثر تأثيرا سلبيا على كفاءة مؤسسات الجبهة. وكثيرا ما تتواجد موظفين غير منسجمين مع بعضهم وأحيانا مع رؤسائهم ويبقون يعملون في نفس الدائرة. والشخص الذي يراه انقرة مناسبا لمصالحها يبقى في وظيفته رغم فقدانه ثقة موظفيه وثقة الشارع التركماني وعلى سبيل المثال رئيس الجبهة الحالي.

بقيت صلاحية التمويل منذ البداية تحت السيطرة الكاملة لانقرة. وعن طريق توجيه رئيس الجبهة والسيطرة على التمويل تسيطر انقرة على جميع الفعاليات في الجبهة وفروعها.

يتميز الإدارة التركية للقضية التركمانية بالصلافة العسكرية والإجراءات الانتقامية، على سبيل المثال:

- ثار سبعة من الأعضاء التسعة في اللجنة التنفيذية (أكبر هيئة في الجبهة) للجبهة على رئيسهم في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. قامت انقرة بتنظيم المؤتمر التركماني الخامس وبانتخابات صورية تم طرد وإسكات الثائرين السبعة وتم إعادة انتخاب رئيس الجبهة.
- قبل عدة أشهر تصدى قيادي في الجبهة التركمانية والذي كان أحد الأعضاء الكفوئين في اللجنة التنفيذية ورئيس أحد الشعب الرئيسية للجبهة لرئيس الجبهة في مناقشات تحديد المرشحين للمناصب السيادية في الحكومة العراقية. تم طرده مع فريق عمله من الجبهة التركمانية.

استنتاج

في ظل الظروف العراقية الخطرة الذي يطغى عليه التعصب القومي وخلال عقود من الوحدة والتعرض لسياسات الصهر والقمع تشتت مراكز القوة الإدارية والسياسية للمجتمع التركماني.

إن الأسلوب الأناني للسياسة التركية في إدارة الملف التركماني ومنذ إرساء الملاذ الآمن في الأسلوب المتب في ازدياد التشتت السياسي والإداري التركماني، في حين أن تركيا لم تعطي أية أهمية لتركمان العراق قبل ذلك التاريخ وحتى في فترات تعرض التركمان فيها إلى أشرس سياسات القمع والصهر.

قسم ٢: تركمان العراق ضحية التبعية والواقع السياسي التركماني المتردي

إن التبعية الدينية والأثنية جعلت السياسيين والمؤسسات التركمانية تفشل في إرساء التعاون فيما بينهم لبناء النظام السياسي القومي التركماني العام. وأدى هذا إلى انعدام المؤسسات السياسية والاستراتيجية القومية المحترفة وغياب التركمان في الساحة السياسية العراقية والفشل في إيقاف الانتهاكات الخطيرة لحقوق التركمان.

توصيات

ينبغي على السياسيين التركمان القيام بتقييم ذاتي شامل والبدء في التخطيط لإعادة هيكلة المنظمات التركمانية وتنظيم النشاطات على أسس مهنية محترفة وعلى مستوى التحديات التي تهدد الوجود التركماني في العراق.

كي يكون للتركمان دور فاعلا في الساحة السياسية العراقية المعقدة، ولإيقاف انتهاك حقوق الإنسان المستمرة للتركمان، وإرجاع الكثير من الحقوق المنتهكة والمسلوية، ولإيجاد حلول للكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع التركماني وإحياء الفن والثقافة التركمانية وذلك بإيجاد وتطوير المؤسسات القومية الاستراتيجية، يتوجب تشكيل النظام السياسي التركماني العام المستقل الذي يكون صاحب القرار ويتصف بمصداقية حقيقية، له أدواته السياسية المستقلة وأجهزته الإدارية ويسيطر على ميزانيته. إن المواطن التركماني وبالأخص المثقفين والكتاب يتحملون المسؤولية الأكبر في تحقيق الإصلاحات الجذرية للمحافظة على الوجود القومي التركماني في العراق.

القسم الثالث

تركيا تفتح شرخا اخر في النظام السياسي التركماني الهش

تاریخ: ۸ مایس ۲۰۱۳

عدد: مقا. ۲ - ج۱۳۰۸

ينقسم المجتمع السياسي التركماني في العراق إلى ثلاث مجموعات: المجموعة القومية المحافظة، المجموعة الدينية الشيعية والمجموعة الموالية للأحزاب الكردية. فالمجموعة القومية المحافظة تعد من أكبر المجموعات السياسية التركمانية وهي التي تهيمن على الساحة السياسية، اما المؤسسات الدينية الشيعية التركمانية فهي ماتزال محدودة الحجم والفعالية على الرغم من ان حوالي نصف التركمان في العراق هم من المذهب الشيعي، اما المجموعة الموالية للأكراد فبقيت محصورة في نطاق ضيق رغم كثرة عددها.

رافقت المسيرة السياسية لتركمان العراق عوامل سلبية كثيرة في التاريخ الحديث، منها تعقيدات التطورات الداخلية في السياسة العراقية وظهور المشاعر القومية المتعصبة بعد تأسيس الدولة العراقية مباشرة، والواقع التركماني كثالث أكبر مكون بعد العرب والاكراد المتواجد في منطقة استراتيجية غنية بالثروات الطبيعية.

عوامل سهلت الهيمنة التركية على الساحة السياسية التركمانية

اما العلاقة التركمانية التركية التي يغلب عليها الطابع الاتكالي لها الحصة الاكبر في التأثير على السياسة التركمانية، بالإضافة الى عوامل عديدة اخرى ساهمت في تعزيز هذه العلاقة الغير المتوازنة التي يغلب عليها طابع الخنوع والخضوع وساعدت تركيا بالهيمنة على الساحة السياسية التركمانية هي:

- مشاعر الانتماء القومي الاعمى (الطاعة العمياء) وبالأخص عند القوميين المحافظين التي تعتبر أكبر المجاميع السياسية التركمانية
 - الواقع التركماني المتردي في داخل العراق

- اعتبار الأغلبية التركمانية تركيا المنقذ الوحيد لهم، حالهم حال المجتمعات ذات الاصول التركية في البلدان المجاورة لتركيا
 - عدم الاستقرار السياسي والانفلات الامني في العراق بعد الاحتلال
- التركمان في العراق يعد من المكونات الغير الحاكمة (اقلية)، وإن الاقلية بحد ذاته تعد نقطة ضعف
- تعرُّض التركمان لسياسات القمع والتهميش المبرمج ويصورة مستمرة من قبل مكونين كبيرين
 - معاناة التركمان ونظامهم السياسي من النقص الشديد في التمويل
- ظهور المؤسسات التركمانية المحترفة لاول مرة في تركيا تحت سيطرة الادارة التركية وأخضعت للمصالح الوطنية التركية والتي تتعارض في نواحي اساسية مع المصالح التركمانية
- تأثر النظام السياسي التركماني سلبيا من التهديدات الداخلية والاقليمية للسيادة التركية، في المقدمة تهديد بي كي كي

العوامل التى تحدد السياسة التركية تجاه تركمان العراق

يعتمد تركمان العراق في بناء سياستهم مع تركيا على القرابة والاعتبارات القومية، متيقتين من الدعم التركي لبناء النظام السياسي التركماني بالشكل الذي يصب في مساعدتهم بالقيام بدورهم الطبيعي في الساحة السياسية العراقية والعمل على ارجاع جميع الحقوق التركمانية المغتصبة، بينما بنت تركيا سياستها تجاه التركمان على المصلحة الوطنية التركية والتي حددتها:

- نهج السياسة التركية تجاه الاقليات من المكونات المذهبية العرقية.
- المصالح الاقتصادية التركية المرتبطة بالعراق وبالأخص مع شماله.
- مخاوف تركيا من تهديدات المتمردين الإكراد المتمركزين في شمال العراق الداعية للانفصال عن الدولة التركية.
 - مخاوف تركيا من تهديدات ظهور دولة كردية مستقلة في شمال العراق.

اما العامل الاخر الذي أثر سلبا على السياسة التركية تجاه التركمان هو عدم توافق الرغبة القوية عند التركمان لممارسة جميع الحقوق الثقافية والقومية والسياسية مع السياسة التركية للأقليات.

قسم ٣: تركيا تفتح شرخا اخر في النظام السياسي التركماني الهش

هكذا كان من المستحيل ان تبقى تركيا غير مبالية لتركمان العراق باعتبارهم قومية كبيرة تعاني من الضعف والتهميش وتتواجد في منطقة غير مستقرة وحساسة والتي تشكل خطرا على السيادة التركية. وفي الوقت نفسه كان التركمان بحاجة كبيرة الى دعم تركيا ويعتبرون تركيا المنقذ الوحيد.

كل هذه العوامل جعلت من تركيا الممول الوحيد والمخطط الاكبر لهيكلة وادارة النظام السياسي التركماني واصبحت مركز القرار الرئيسي لآلية اتخاذ القرار التركماني. بما ان هذه الحالة لا تتفق مع الشرعية الدولية وتعتبر تدخلا مباشرا في الشؤون الداخلية العراقية، فبقيت السيطرة المباشرة لتركيا على الشؤون التركمانية غير معروفة حتى للمجتمع السياسي التركماني بحكم ادارة تركيا لها بواسطة الدوائر الاستخباراتية.

فترات ادارة تركيا للنظام السياسي التركماني

ويمكن تقسيم ادارة تركيا للنظام السياسي التركماني الى ثلاثة اقسام وفقا للفترة الزمنية لكل منه والمؤسسات التركية التي قامت بإدارة الملف التركماني.

• الفترة الاولى (١٩٩٠ – ١٩٩٧)

بدأت هذه الفترة مع ظهور اول حزب تركماني محترف في نهايات عام ١٩٩٠ وبدايات عام ١٩٩٠ وبدايات عام ١٩٩٠ وبدايات عام ١٩٩١ وجتى شهر ايلول من العام ١٩٩٦. ففي هذه الفترة كانت وزارة الخارجية التركية وجهاز الاستخبارات الوطنية التركية (MIT) تديران الملف التركماني للحكومة التركية، اذ ازداد دور الاستخبارات الوطنية التركية في ادارة الملف التركماني نسبة الى وزارة الخارجية مع مرور الزمن في هذه الفترة.

• الفترة الثانية (١٩٩٧ – ٢٠١١)

قامت قيادة القوات الخاصة بالجيش التركي "Özel Kuvvetler Komutanlığı" بإدارة الملف التركماني للفترة (۱۹۹۷ – ۲۰۱۱) وانتهت مع تعيين اللجنة التنفيذية الحالية للجبهة التركمانية العراقية في الخامس من شهر ايار عام ۲۰۱۱، حين استرجعت الحكومة التركية الملف التركماني من يد المؤسسة العسكرية التركية. علما بأن قيام الجيش التركي بسحب الملف التركماني من يد الحكومة التركية جرت بصورة

تدريجية، حين بدأت في ايلول من العام ١٩٩٦ لتنتهي مع موعد تنظيم المؤتمر التركماني الاول في ايلول من العام ١٩٩٧.

• الفترة الثالثة (من العام ٢٠١١ حتى اليوم)

كل من جهاز الاستخبارات الوطنية التركية والوزارة الخارجية التركية – مكتب العراق شارك الجيش التركي في إدارة الملف التركماني في هذه الفترة، فتعتبر الجيش التركي المسؤول الرئيسي من الملف. محاولة الحكومة التركية في المشاركة في إدارة الملف التركماني استمر عدة سنوات وكان موازية للفترة التي تمكن فيها الحكومة التركية من ازالة وصاية الجيش التركي عنها.

تغيرت السياسة التركية تجاه النظام السياسي التركماني مع تغيير الحكومة التركية وتغيير المؤسسات التركية التي ادارت الملف التركماني، كالاستخبارات العسكرية والاستخبارات التابعة لرئاسة الوزراء (MiT) ومكتب العراق في وزارة الخارجية التركية. وقد تأثرت هذه السياسة ايضا مع طبيعة الأشخاص القائمين على هذه المؤسسات. تغيرت سياسة الحكومة التركية الحالية تجاه شمال العراق والدولة العراقية، فاختلفت كليا عن سياسة الحكومات التركية السابقة وبالأخص في السنوات الاخيرة.

لقد تميزت سياسة الادارة التركية للنظام السياسي التركماني بالتشدد والعقوبات التعسفية وصلت ذروتها حينما ابقت الحكومة التركية رئيس الجبهة التركمانية في موقعه على الرغم من المعارضة الجماعية له من قبل اعضاء اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية في عام ٢٠٠٨. حيث تم تنظيم المؤتمر التركماني العام الخامس في نيسان من نفس العام ٢٠٠٨ بأشراف مباشر من انقرة وبانتخابات طغت عليها عمليات التزوير العلنية التي تبعتها عملية طرد معظم السياسيين والاحزاب التركمانية التي تمردت ضد سعدالدين اركيج رئيس الجبهة التركمانية آنذاك واسكات البعض الاخر منهم، نتج عن المؤتمر احتفاظ اركيج بمنصبه وتحويل الجبهة التركمانية الى حزب سياسي بعد ان كانت مؤسسة سياسية تجمع احزاب تركمانية عديدة وتعتبرها مكوناتها ومعظم التركمان وتركيا الممثل الشرعي الوحيد لتركمان العراق.

الوسائل التي تستعملها تركيا للتحكم على ادارة الجبهة التركمانية

قسم ٣: تركيا تفتح شرخا اخر في النظام السياسي التركماني الهش

تتحكم تركيا في النظام السياسي التركماني من خلال عدة وسائل، اهمها:

• المصدر المالى (التمويل)

كان التمويل يعطى في البداية الى الحزب الوطني التركماني على شكل دفعات شهرية محدودة عبر الدائرة المشرفة على الملف التركماني، اما تكاليف الفعاليات المهمة والكبيرة فكانت تزود بعد تقديم طلب رسمي. بعد تأسيس الجبهة التركمانية حيث بدأت تركيا تلعب دورا مباشرا في ادارتها، اذ تم تخصيص رواتب للموظفين والعاملين في الجبهة، وتم فيما بعد تخصيص ميزانية معينة للجبهة ولفروعها وللأحزاب الخاضعة لها. وكانت الميزانية العامة تُرسل الى رئيس الجبهة التركمانية في مقر الجبهة في كركوك وذلك خلال الفترة التي سبقت انتفاضة اعضاء الهيئة التنفيذية للجبهة التركمانية ضد رئيس الجبهة في عام ٢٠٠٨، فيما اصبحت الميزانيات ترسل الى الفروع مباشرة بعد هذا التاريخ. كما ان تركيا حظر على الجبهة التركمانية الحصول على مساعدات مالية من اية جهة كانت، على سبيل المثال، الدعم المادي من الدول الشقيقة، مثل أذربيجان، والدول الاخرى ومن المنظمات التمويلية الدولية، رغم ان تمويل تركيا للجبهة كانت صغيرة جدا إذا قورن بالاحتياجات الكبيرة للتركمان والنظام السياسي التركماني.

بذلك عززت تركيا هيمنتها على الساحة السياسية التركمانية ومؤسساتها واخضعتها لسياساتها الاستراتيجية وللتمويل التركي المطلق. بهذا سهلت تركيا من التحكم على الساحة السياسية التركمانية، فالفعاليات والنشاطات التي لا تتفق مع السياسة الوطنية التركية وسياسات الدوائر المشرفة على الملف التركماني فلا تحظى بالتمويل حتى ولو كانت في غاية الاهمية للسياسة التركمانية. استخدمت تركيا التمويل كوسيلة عقابية ضد المؤسسات التركمانية وذلك بقطع او تخفيض التمويل عنهم عندما كانت قرارات او نشاطات تلك المؤسسات غير مقبولة عند السلطات التركية او عندما كانت المؤسسات التركمانية لا تنفذ الاوامر الصادرة لها. كما تعرض التمويل لسوء الاستعمال وحدثت حالات كثيرة من الاختلاس والسرقة وطالت الاتهامات بالأخص المسؤولين الاتراك المشربين على ادارة الجبهة التركمانية.

• آلية التعيين

تمسكت تركيا بآلية التعيين في الوظائف العليا في الجبهة التركمانية ومؤسساتها بمفردها، على سبيل المثال، رئيس الجبهة التركمانية، اعضاء الهيئة الادارية للجبهة ورؤساء الفروع، رئاسة المجلس التركماني، ادارة القناة الفضائية. طالت هذا التحكم

حتى تحديد المرشحين للانتخابات، بالإضافة الى التمسك بصلاحية طرد كل من لا يخضع للأوامر الصادرة من الجهات التركية المشرفة على الادارة، ناهيك عن رفض الإقالات الصادرة من الجبهة التركمانية على سبيل المثال:

- رفض تركيا اقالة رئيس الجبهة التركمانية من قبل الهيئة التنفيذية في عام ٢٠٠٨، واحتفظ الرئيس بموقعه.
- رفض تركيا اقالة ممثل الجبهة التركمانية في انقره من قبل رئيس الجبهة التركمانية في عام ٢٠١١، واحتفظ ممثل انقره بموقعه.
- الطرد الجماعي للأحزاب التركمانية من الجبهة التركمانية في المؤتمر التركماني الخامس في عام ٢٠٠٨ وقطع التمويل عنهم.
- الطرد الجماعي لجميع العاملين في فرع بغداد للجبهة التركمانية في عام ٢٠١٠.

الاعلام

ظل الاعلام التركماني متخلفا ومحدودا لتجاهلها من قبل السلطات التركية وعدم ايلائها الاهتمام اللازم، كما ظلت فضائية تركمان ايلي ايضا خاضعة بكادرها ويرامجها للسلطات التركية والتي لاتزال تدار من قبل حكومة انقرة ويما يصب في خدمة السياسة التركية في العراق الى جانب قيامها بدعم السياسيين والمنظمات السياسية الموالية لتركيا وتهميش المسؤولين والشخصيات التركمانية غير الراضخة للسياسة التركية.

اما جريدة تركمن ايلي فقد بقيت تراوح مكانها دون اي تطور يذكر، سواء من حيث الحجم او المحتوى، وفشلت النظام التركماني من اصدار جريدة ترقى الى مستوى الصحف المحترفة، وهُمشت الصحافة التركمانية الغير الموالية لتركيا، عليه ونتيجة لغياب الصحافة التركمانية الفاعلة أصبح الانسان التركماني اليوم يفتقر الى ابسط المعلومات حول السياسة العراقية او حتى حول السياسة التركمانية ومؤسساتها، مما انعكس سلبا على اشتراك المواطن التركماني في العملية السياسية الذي يعتبر ضئيلة جدا.

• تمزيق النظام السياسي التركماني

لم تهتم تركيا بوحدة النظام السياسي التركماني، ويعبارة ادق اعاقت تركيا بناء نظام سياسي تركماني مستقل عام وعملت جاهدة على منع تاسيس مثل هذا النظام. عمدت تركيا اشراك السياسيين والمؤسسات التركمانية الخاضعة لها في عملية بناء النظام

قسم ٣: تركيا تفتح شرخا اخر في النظام السياسي التركماني الهش

السياسي التركماني وأبعدت وهمشت جميع السياسيين والمؤسسات غير الخاضعة للدولة التركية، شملت الاحزاب التركمانية الشبعية الكبيرة التي تم تهميشها منذ بدايات نشوء النظام السياسي التركماني في بداية تسعينيات القرن الماضي وتركت تركيا هذه الاحزاب خارج العملية السياسية التركمانية عند تأسيس الجبهة التركمانية في عام ١٩٩٥، دون مراعاة الحقيقة بان التركمان الشبعة يشكلون نصف حجم نفوس تركمان العراق، و تم تطبيق نفس النهج مع كل جهة تركمانية لم تخضع للدولة التركية. لم يقتصر الامر بهذا الحد بل امتد ليصل الى طرد وتهميش للسياسيين او المؤسسات التركمانية الذين خالفوا السياسة التركية او رفضوا الرضوخ لأوامرها. كما حاولت تركيا اجبار الجبهة التركمانية على الخضوع لسياستها الطائفية السنية في العراق وارغامها على التحالف والتعاون مع على الخضوع لسياسية تفضلها تركيا على الرغم من ان الجبهة التركمانية والوسط التركماني لم جهات سياسية والكردية المتعاونة معها، مما حالت هذه المواقف والسياسات المبنية على المصلحة الوطنية التركية الى اعاقة بناء النظام السياسي التركماني المستقل على المصلحة الوطنية التركية الى اعاقة بناء النظام السياسي التركماني المستقل على المصلحة الوطنية التركية على الجهود لتوحيده.

• عوامل اخرى

لم تتردد تركيا من استعمال الترهيب في المحافظة على سلطة ادارتها للتركمان، باستخدام كافة انواع التهديد والخطف في بعض الاحيان بهدف إسكات الكتاب والسياسيين التركمان المعارضين لسياستها.

انتكاسات السياسية التركمانية تحت الهيمنة التركية

عانى النظام السياسي التركماني من التشنيت والتمزيق ومن نقص كبير في التمويل، نتيجة السيطرة التركية على إرادته ويأدواتها المختلفة، مما جعله يعيش تحت وطأة الضغوطات ودوامة الانتكاسات على مدى ٢٣ عاما من عمره التي حرفت مساره كليا عن الاهداف القومية والوطنية المطلوبة:

- أجبر تركيا الحزب الوطني التركماني على تغيير قادته في عام ١٩٩٦، ويعتبر الحزب الوطني اول حزب تركماني محترف وكان يعد من أكبر الاحزاب التركمانية. طُرد الحزب من الجبهة التركمانية في عام ٢٠٠٨ وقُطع عنه التمويل ليتم تهميشه بعد ذلك، وبالتالي اختفى الحزب من الساحة السياسية.

- كان نادي الاخاء التركماني فرع اربيل يرفض الدخول تحت مظلة الجبهة التركمانية لكونه منظمة مجتمع مدني. تم شق صفوف الهيئة الادارية للنادي في عام ١٩٩٦ وذلك بدفع مجموعة من اعضاء الهيئة الادارية للنادي بقيادة وداد ارسلان الى الانضمام للحزب الوطني التركماني. اذ انسحب بعد ذلك بشهر رئيس وعدد من اعضاء الهيئة الادارية للنادي. بهذه العملية تم تسهيل عملية دخول نادى الاخاء التركماني فرع اربيل الى الجبهة التركمانية.
- منعت تركيا التركمان من المشاركة في الاجتماعات التي تم خلالها تخصيص المبالغ المستحصلة من برنامج النفط مقابل الغذاء وحالت دون حصول التركمان على استحقاقاتها. في وقت حصل الاكراد على نسبة ١٣٪ من واردات تلك البرنامج وحُرَم التركمان من الحصول على حصة ضخمة من تلك المبالغ.
- في عام ١٩٩٦ أبعِد رئيس الجبهة التركمانية العراقية من منصبه، وقام بتأسيس حزب جديد خارج مظلة الجبهة التركمانية التي كانت ولا تزال تعتبر بمثابة النظام السياسي التركماني.
- تهميش الرئيس الثالث للجبهة التركمانية، الجلبي (١٩٩٦-١٩٩٧)، في الاشهر الاخيرة من رئاسته. ويقي جلبي مع مجموعة كبيرة من زملائه خارج النظام السياسي التركماني بعد ان أبعد عن الجبهة قبل المؤتمر التركماني الاول.
- ترك الرئيس الرابع للجبهة التركمانية العراقية السيد ارسالان الجبهة التركمانية مع مجموعة كبيرة من السياسيين التركمان في عام ٢٠٠٠ على خلفية اتهامه للمشرفين الاتراك على الجبهة التركمانية بعمليات اختلاس كبيرة والتدخل المباشر في الشؤون الجوهرية للجبهة. وقام السيد ارسلان ومجموعته بالتعاون مع السلطات الكربية.
- ضعف وتشتت التركمان في انشطة المعارضة العراقية قبل سقوط نظام البعث في عام ٢٠٠٣ وعدم فعاليتها بسبب سياسات الادارة التركية المهيمنة على السياسة التركمانية.
- تم معاقبة الجبهة التركمانية العراقية بالكامل تقريبا وابعادها من العملية السياسية في العراق بعد اسقاط نظام البعث في عام ٢٠٠٣ وذلك بسبب توتر العلاقة التركية الامريكية.
- عان النظام السياسي التركماني من الهزائم تلو الاخرى في جميع الانتخابات العراقية، وحصل معظم المرشحون التركمان على اعداد قليلة جدا من الاصوات المثيرة للسخرية. لذا كانت نسبة اعضاء التركمان في البرلمان العراقي وحتى في

قسم ٣: تركيا تفتح شرخا اخر في النظام السياسي التركماني الهش

- مجالس بعض المحافظات قليلة جدا في جميع الفترات الانتخابية مقارنة بحجم نفوس التركمان في العراق.
- عدم حصول تواصل او تنسيق بين اعضاء الجبهة التركمانية في الجمعية الوطنية العراقية وفي جميع فترات الانتخابية للجمعية ولم يجتمعوا فيما بينهم الا في حالات نادرة. كما ترك العديد من الاعضاء بعد انتخابهم في الجمعية الوطنية صفوف الجبهة التركمانية وأحيانا ضد المصلحة التركمانية. وحدث نفس الحالة بين اعضاء الجبهة التركمانية في بعض مجالس المحافظات.
- في عام ٢٠٠٣ ترك تقريبا جميع تركمان اربيل الجبهة التركمانية ويدأوا بالتعاون مع السلطات الكردية تزامن ذلك مع ابتعاد رئيس الجبهة التركمانية من الوسط السياسي التركماني.
- التدخل التركي واشرافها المباشر في تنظيم المؤتمر التركماني الرابع في عام ٥٠٠٥ والتأثير على نتائجها كان واضحا لدى الكثيرين من العاملين في الوسط السياسي التركماني، حيث أوتي بالمرشحين المفضلين من قبل الادارة التركمانية الى ادارة الجبهة التركمانية واستبعد الاخرين. اسس رئيس الجبهة التركمانية الذي ابعد من الرئاسة مع مجموعة من اعضاء الهيئة الادارية حزب جديد ويقي خارج الجبهة التركمانية. وفي نفس المؤتمر انشق فرع الجبهة التركمانية في اربيل واصفا الجبهة بالاستيلاء على جميع الابنية والمؤسسات التابعة لها في اربيل واصفا الجبهة التركمانية كدمية في يد تركيا.
- كانت رئاسة سعدالدین اركیج للجبهة التركمانیة العراقیة ولفترتین متتالیتین من اطول الفترات الرئاسیة بتاریخ الجبهة والتی اتسمت بالركود وانعدمت فیها النشاطات السیاسیة التی تهم التركمان. كان اركیج مخلصا للإدارة التركیة ولسیاستها السلبیة تجاه التركمان وهیمنتها علی النظام السیاسی التركمانی ونفذ جمیع الاوامر الصادرة له بدون مناقشة وكان ذلك سببا لبقاء اركیج لفترة طویلة رئیسا للجبهة التركمانیة علی الرغم من معارضة اعضاء الهیئة التنفیذیة لسیاسته. ادار اركیج الجبهة التركمانیة بید من حدید الذی سبب فی عصیان جمیع اعضاء الهیئة التنفیذیة للجبهة تقریبا ضده.
- دخول الادارة التركية على الخط ورفضها قرار الهيئة التنفيذية للجبهة التركمانية في عام ٢٠٠٨ بإقالة رئيسها سعدالدين اركيج، بعد تزايد ضغوطات الاحزاب التركمانية المنضوية تحت مظلة الجبهة ومعظم مسؤولي فروعها لتغيير الواقع السياسي التركماني المتردي. تم تنظيم المؤتمر التركماني الخامس بطلب من قبل

الادارة التركية وبإدارة مباشرة وعلنية من قبل المشرفين على الملف التركماني للحكومة التركية متجاهلة الارادة السياسية التركمانية، طُرد جميع الاحزاب التركمانية الذين شاركوا في اقالة اركيج وتم اسكات الاخرين من الهيئة التنفيذية بانتخابات مزيفة علنية واحتفظ اركيج برئاسته للجبهة التركمانية وقُطع التمويل عن الاحزاب المبعدة.

- تم طرد رئيس فرع بغداد للجبهة التركمانية مع العاملين في الفرع بعد حدوث شجار بينه وبين رئيس الجبهة التركمانية اركيج بعد معارضة الاول لبعض المسائل التي كانت تخص تحديد المرشحين التركمان للتعينات في الدولة بعد الانتخابات اضافة الى اعتراضه لآلية صرف المخصصات المالية.
- تم توسيع الشورى التركماني في عام ٢٠٠٣ وتحويله الى المجلس التركماني واخضاعه بعد ذلك الى الجبهة التركمانية الخاضعة لتركيا اصلا. فبقي المجلس التركماني كدمية بيد تركيا ومؤسسة تحمل اسم كبير ولكنها منخورة من الداخل ومفرغة من محتواه خصوصا بعد اخضاع مهامه الى الجبهة التركمانية. وأمسى المجلس بلا فاعلية ولا حضور سياسي واسم بلا مسمى وبعد أكثر من عشرة سنوات من تأسيسها، حيث كان بالإمكان جمع وانضواء كل الأطراف التركمانية تحت ظله، وما زال الكثير من السياسيين والمثقفين التركمان يتطلعون الى اعادة تشكيل المجلس التركماني على اسس صحيحة وتوازنات عادلة يمثل كل اطياف التركمان وفعالياته السياسية والثقافية والمدنية والعشائرية بدلا من تمثيله من قبل موظف معين من قبل تركيا بدرجة رئيس مجلس ويراتب شهرى.

التحالفات الطائفية لاردوغان في العراق

القى التغييرات التي حصلت في السياسة الخارجية التركية في الفترة الاخيرة بضلاله على العلاقة التركية – العراقية ويدوره على السياسية التركية تجاه التركمان كما انعكست السياسة التركية الجديدة سلبيا على الواقع السياسي التركماني ويشكل مباشر. اعتمدت السياسة التركية الجديدة على الايديولوجية الطائفية الدينية المبنية على المذهب السني وعلى المصالح التركية بشكل تتدخل تركيا في الشؤون الداخلية للعراق وتهدد وحدة العراق، بينما كانت وحدة العراق وقبل عدة سنوات من اهم اسس السياسة الخارجية التركية. من خلال السياسة الجديدة تمكنت تركيا من اقامة تحالفات وعلاقات تعاون وثيقة مع ثلاثة قوى سنية عراقية، سمحت الى درجة كبيرة في التدخل التركي بالشؤون الداخلية العراقية:

قسم ٣: تركيا تفتح شرخا اخر في النظام السياسي التركماني الهش

قائمة التجديد

يقود هذه القائمة أحد القياديين السابقين البارزين في الحزب الاسلامي العراقي طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية العراقية المتهم بأعمال ارهابية في العراق والهارب الى تركيا. قائمة التجديد تعتبر من أكبر الكتل الاسلامية السنية في مجلس النواب العراقي ولها عشرين مقعد برلماني.

المراقب للشأن العراقي سوف يجد بسهولة بان الحكومة التركية تتبنى الطائفية المذهبية في علاقتها الاستراتيجية مع الهاشمي وبشكل غير معهود في قواعد واصول العلاقات الدولية والسياسية والدبلوماسية بعد ادانة الهاشمي بالإرهاب في العراق. حينما فرط الى سمعتها الدولية بعد قيامها ليس بتكريم الهاشمي بالإقامة فحسب بل تعدتها الى منحه الجنسية التركية في تجاهل متعمد للإرادة الدولية ورغم الانتربول وفي تدخل صارخ بالشؤون الداخلية للعراق مضحية بالمصالح الاقتصادية التركية بين البلدين الجارين التي تراجعت كثيرا عن معدلاتها في الأعوام السابقة وخسرت الشركات التركية فرصا كثيرة من اجل دعم الهاشمي.

حاولت تركيا ارغام الجبهة التركمانية على التعاون والتنسيق مع الهاشمي ومجموعته في الجمعية الوطنية. وقد تجلى التعاون الوثيق بين الهاشمي وتركيا بعد سلسلة الزيارات المتلاحقة والمتكررة للأخير الى تركيا، بحيث وصل عدد هذه الزيارات في بعض السنوات الى خمسة وعشرين زيارة في السنة حسب ما تناقلته بعض المصادر، وفي الوقت الذي كان السياسيون العراقيون يقصدون الدول العربية او الاوروبية لمعالجة مشاكلهم الصحية، فيما كانت كل الطرق تؤدي بالهاشمي الى أنقرة للمعالجة، اذ تم اجراء جراحة القلب له في مستشفيات (كولهانا) العسكرية في انقرة.

فقي الوقت الذي فشل فيه أحد الساسة التركمان (من المجموعة الدينية الشيعة) من طرق الابواب التركية وبإلحاح للحصول على حزمة بث من القمر الصناعي التركي (تورك سات) لإطلاق فضائية تركمانية يمكن تمويلها من تبرعات رجال اعمل تركمان لتغطية النقص الحاصل في الاعلام التركماني فلم تفلح محاولاته التي باعت بالفشل، في حين قامت تركيا بتقديمها الى الهاشمي فضائية بغداد عندما كان الأخير رئيسا للحزب الاسلامي التي ما زالت تبث على القمر الصناعي التركي (تورك سات) منذ انطلاقها في عام ٢٠٠٦.

• قائمة العراقبون

يقود رئيس المجلس النواب العراقي اسامة النجيفي هذه القائمة والتي تعد من أكبر قوائم القوميين المحافظين السنية في مجلس النواب العراقي ولها عشرون مقعدا.

وقد عرف النجيفي بزياراته الكثيرة الى تركيا حاله حال الهاشمي وحضوره مع رئيس الوزراء التركي أردوغان لأداء صلاة الجُمعة. ان الدعم المادي الكبير الذي قدمته تركيا للنجيفي خلال الانتخابات النيابة العراقية في عام ٢٠١٠ كان قد اثار الشارع العراقي حينها فيما تم تناوله في الوسط السياسي التركماني بشكل واسع، وقيل بان حجم الدعم قارب المليون دولار، علما ان للنجيفي صلات تجارية كبيرة في تركيا، وعليه فان الدلائل تشير الى ان تركيا قامت ببناء القوة السياسي العراقي سابقا كما ترددت انباء صحفية لم يتم التاكيد منها عن وجود شركة بترولية تجارية ضخمة بشراكة تلاثية (اردوغان – النجيفي – البارزاني) تدار من قبل ابنائهم.

• حكومة الاقليم الكردية

المعروف للجميع بان المشكلة الكردية تعد من المشاكل العراقية المعقدة التي يصعب حلها. فقد كلفت هذه المشكلة العراق مبالغ طائلة وحياة الكثيرين من العراقيين في القرن الماضي. كما احتلت الميليشيات الكردية بعد سقوط النظام البعثي في عام ٢٠٠٣ مناطق واسعة من العراق التي تقطنها الاكثرية من القوميات الغير الكردية واخضعتها الاحزاب الكردية لإدارتها بما في ذلك الكثير من الاراضي التركمانية، ونتج عن ذلك تغييرات ديموغرافية كبيرة في تلك المناطق بفعل سطوة الاحزاب الكردية، وفي احيان كثيرة كان المسؤولون الاكراد يعربون عن ملكيتهم لتلك الاراضي، الذي يعرف بالمناطق المتنازع عليها، وعن نيتهم بضم تلك الاراضي اليها واقامة دولتهم المستقلة، والمعروف للجميع بانهم يحكمون مناطقهم حاليا كدولة مستقلة تقريبا.

بينما تنظم دول العالم علاقاتها مع الاقليم الكردي اخذين بنظر الاعتبار الحقائق المذكورة، ورغم دقة الوضع في المنطقة وحساسية الشؤون الداخلية ووحدة العراق، الا ان تركيا تتجاهل كل هذه الحالات وتقوم بتجاوز الحدود الدبلوماسية الدولية في بناء علاقتها مع المنطقة الكردية متجاهلة الحكومة المركزية العراقية. لا توجد حالة مشابهة لزيارة رئيس الوزراء ووزير الخارجية التركية لأربيل. وان المعاهدات التي عقدتها الحكومة التركية مع النظام البارزاني في مجالات النقط والغاز تجاهلت الحكومة المركزية العراقية التي استنكرتها ورفضتها.

قسم ٣: تركيا تفتح شرخا اخر في النظام السياسي التركماني الهش

وتجلى تدخل تركيا بالشؤون الداخلية العراقية في العلاقة غير الطبيعية بين الحكومة التركية وحكومة الاقليم، وادارتها المباشرة للنظام السياسي التركماني حينما تنازل رئيس مجلس محافظة كركوك من القومية الكردية عن منصبه الى عضو تركماني ذو اتجاه سياسي ديني سني في أيار من العام ٢٠١١، ونتيجة لتلك العملية استشعر المكون العربي في مجلس محافظة كركوك بالتهميش والشعور بالغبن، الامر الذي ادى الى تصاعد وتيرة الهجمات الارهابية على التركمان.

أن طلب المسؤولين الاتراك من السياسيين التركمان بعدم رفض تصريحات المسؤولين الاكراد حول الحاق كركوك الى المنطقة الكردية كشفت ويشكل واضح الدعم التركي لمشروع انفصال الاقليم الكردى عن العراق وتقسيمه.

اما زيارة وزير خارجية تركيا احمد داود اوغلو الى كل من مدينة اربيل ومدينة كركوك، المحافظة العراقية الأكثر حساسية، في مايس عام ٢٠١٢، متجاهلا طلب الحصول على تأشيرة الدخول من الحكومة العراقية كما تقتضي القواعد الدبلوماسية كان خرق صارخ اخر وتدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للعراق ورسالة واضحة لتجاهل الحكومة المركزية ودعما مكشوفا للسلطات الكردية وتشجيعها على الانفصال من العراق. ووصفت الخارجية العراقية هذه الزيارة بالاستهانة بالسيادة الوطنية وانتهاك قواعد التعامل الدولي.

فالسياسة التركية المتناقضة مع المصالح السياسية والوطنية التركمانية والتدخل الصارخ للشؤون الداخلية للعراق قد الحقت اضرار بالغة بالسياسة التركمانية ونظامهم السياسي.

الإدارة غير العقلانية لتركيا في إدارة الشؤون التركمانية

في عام ٢٠١١ بدأ السياسيون والمؤسسات السياسية التركمانية ينظمون اجتماعات جدية مكثفة ويعملون على مشروع لتجديد وبناء مجلس تركماني محترف. كان رئيس المجلس، يونس بيرقدار، الذي يخضع لتركيا والذي يشرف على الاجتماعات، يماطل باستمرار ويوجه سير العملية الى اتجاهات غير ايجابية محاولا ابقاء المجلس على حالته الجامدة وارجاع الاحزاب السياسية تحت مظلة الجبهة التركمانية. وفي ذروة العمل لأحياء المجلس قامت تركيا بإجهاض المشروع بسحب بعض السياسيين التركمان العاملين في الاحزاب السياسية التركمانية الاخرى للحياولة دون بناء المجلس، وقامت

بتشكيل هيئة ادارة ورئاسة جديدة للجبهة التركمانية العراقية، علما بان اعضاء الهيئة الادارية للجبهة التركمانية ورئيسها يفترض انتخابهم من قبل المؤتمر التركماني العام، حسب النظام الداخلي، ويهذه العملية افشلت تركيا محاولات بناء النظام السياسي التركماني المستقل لتحافظ على هيمنتها على النظام السياسي التركماني الذي كان يتمثل في الجبهة التركمانية.

في اوائل عام ٢٠١١ قام ممثل الجبهة التركمانية في انقرة، الذي يعتبر الوسيلة التي يطبق بواسطتها انقرة املاءاتها على الجبهة التركمانية، بتأييد السياسة التركية ودعمها للإقليم الكردي، وفي الوقت نفسه بدا الحديث عن احتمال تعيين ممثل انقرة للجبهة التركمانية رئيسا لها وتم نشر مثل هذه الاخبار في الصحافة، فأصدرت الجبهة التركمانية كتابا رسميا تقيل بموجبه ممثل الجبهة التركمانية في انقرة. قويل ذلك برفض الحكومة التركية ليحتفظ ممثل الجبهة التركمانية في انقرة بمنصبه.

ان استغلال الحكومة التركية للنظام السياسي التركماني وتدخلها للشؤون الداخلية العراقية قد وصل ذروته بعد اتهام نائب رئيس الجمهورية العراقية ورئيس قائمة التجديد الاسلامية السنية طارق الهاشمي بالاشتراك في الاعمال الارهابية في كانون الاول من عام ٢٠١١ من قبل السلطات القضائية العراقية، طلبت تركيا من الوزير التركماني في كتلة العراقية بالانسحاب من حكومة المالكي مع كتلته، الا ان الوزير التركماني من الجبهة التركمانية العراقية في كتلة العراقية رفض اوامر الحكومة التركية وامتنع عن الانسحاب من الحكومة العراقية، وسط تأييد واسع من السياسيين التركمان والمؤسسات السياسية وغير السياسية وعدد من النواب التركمان لرفض انسحاب الوزير التركماني، على الرغم من ادراكهم بان تركيا سوف لن تبقى ساكته على مثل هذا التصرف الذي يحصل لأول مرة وبهذا الحجم الكبير في معارضة اوامر الحكومة التركية.

لم يدم الامر طويلا حتى جاءت العقوبات التركية متسارعة اذ تم استدعاء رئيس الجبهة التركمانية العراقية من قبل المسؤولين الاتراك مطالبين اياه بتقديم استقالته. رفض رئيس الجبهة التركمانية العراقية هذا الطلب مستندا الى النظام الداخلي للجبهة الذي ينص بان انتخاب رئيس الجبهة وإعفاءه من منصبه يتم اقراره من قبل المؤتمر التركماني العام مطالبا في الوقت نفسه تنظيم المؤتمر التركماني السادس. ولم يكن تنظيم المؤتمر التركماني الجديد من صالح تركيا وعليه لم ينعقد المؤتمر، ولكن العقوبة اخذت منحى

قسم ٣: تركيا تفتح شرخا اخر في النظام السياسي التركماني الهش

اخر، اذ قطعت تركيا النسبة الكبيرة من الدعم المالي المقدم للجبهة، علما بان الجبهة التركمانية كانت تعتمد على تركيا كليا فيما يخص الدعم المالي، في الوقت نفسه لم يُسمح للجبهة التركمانية من الحصول على الدعم المادي من اية جهة اخرى.

يوما بعد اخر تقاطرت العقوبات التركية على الجبهة التركمانية الواحدة تلو الاخرى بسبب رفضها الطلب التركي، فقامت الحكومة التركية وكإجراء انتقامي من الذين رفضوا الاملاءات التركية الجديدة بدعم مجموعة صغيرة موالية لها من الاسلاميين والانتهازيين في الهيئة التنفيذية للجبهة، وهمشت الاخرين وعملت ضدهم، مما ادى الى فتح شرخ كبير في الهيئة التنفيذية للجبهة التركمانية التي كانت ولاتزال تعتبر بمثابة النظام السياسي التركماني، اذ انقسمت الهيئة الى مجموعتين متعارضتين، مما ادى الى ظهور مجموعة في الهيئة التنفيذية للجبهة التركمانية تدعم السياسة الطائفية للحكومة التركية ومصلحتها الوطنية وتعارض سياسة الحكومة المركزية العراقية التي كانت تتقاطع مع الحكومة التركية في نقاط عدة. فأعطيت لهذه المجموعة مساحة واسعة للظهور في برامج تلفزيون تركمن ايلي. فارتبك العمل وتأزمت العلاقات والمواقف داخل الجبهة التركمانية وبالتالي ادت هذه الخلافات اعاقة اتخاذ القرارات داخل الجبهة بالشكل الذي يناسب السياسة الوطنية التركية ومن جهة اخرى اكتسبت المجموعة الاخرى اي يناسب السياسية والثقافية والاجتماعية التركمانية، فيما استهجنت المواقف التركية مستنكرة تلك السياسة والاجتماعية التي تتبعها في الاتجاه التركماني المعاكس لمصالحها ومستقبلها.

بقيت المجموعة المؤيدة للسياسة التركية داخل الهيئة التنفيذية للجبهة التركمانية والحزب التركماني الموالي عقائديا لتركيا خارج المؤتمر الذي اشترك في تنظيمه معظم المؤسسات التركمانية في ١٣ نيسان ٢٠١٣ لتأسيس المجلس التركماني المستقل، على الرغم من اجتماع اللجنة التحضيرية لتأسيس المجلس التركماني ولقائها مرتين مع تلك المجموعة وتلك الحزب التي لم تبدي معارضتها للمشاركة حينها، وبالتالي فشل جهد اخر من المجهودات الكثيرة المبذولة لبناء المجلس التركماني المستقل تحت معاول التدخل التركي.

استنتاجات

في ضوء الحقائق المذكورة أعلاه نستنتج الاتي:

على الرغم من الاستغلال التركي الواضح للنظام السياسي التركماني وتوظيفه للمصالح الاقتصادية والامن القومي التركي، فأن العوامل الجيوسياسية، اظهرت صعوبة إنقاذ النظام السياسي التركماني من الهيمنة التركية وتسبب في أعاقة بناء النظام السياسي التركماني المستقل وسهلت استمرار تعرض التركمان الى المزيد من التطهير العراقي.

ان الخضوع لتركيا لا يحرم التركمان من دعم القوى الوطنية والاقليمية والعالمية فحسب، بل يخلق نوع من الكراهية والعداء تجاههم، ويشكل واحدا من اهم الاسباب الاساسية لاستهداف التركمان ويعرض التركمان الى المزيد من الترهيب والقتل والاختطاف والاغتيال والسجن الاعتباطي، والتهميش في ادارة مؤسسات الدولة وضياع مساحات شاسعة من الاراضي والتغيير الديموغرافي لمناطقهم والهجمات على مدنهم ناهيك عن دفع التركمان لفواتير تدخلات تركيا في سوريا والكراهية المتصاعدة ضد تركيا نتيجة دعم الاكراد والطائفية في العراق.

على الرغم من كل هذه النكبات التي يتعرض لها التركمان في العراق منذ عقود لم تغير تركيا من سياستها المبنية على مصالحها في توظيف واستثمار لتركمان العراق على حساب معاناتهم وتهديد وجودهم.

لازالت الغالبية العظمى من تركمان العراق غير مهتمين بل يجهلون العملية السياسية في العراق، ولذلك لا يعلمون شيئا عن استراتيجيات السياسة التركية تجاه التركمان وليس بمقدورهم تقدير الاضرار الناجمة عنها.

توصيات

آخذا الحقائق المذكورة اعلاه بنظر الاعتبار بات التخلص من التبعية لتركيا ضرورة حتمية لتركمان العراق، وعليه نوصى:

- ينبغي على القوى الوطنية والاقليمية والدولية والامم المتحدة دعم التركمان في بناء نظامهم السياسي ووسائل اعلامهم وصحافتهم المستقلة
- ينبغي على الحكومة العراقية دعم التركمان والاقليات العراقية الاخرى ماليا، وخلاف ذلك تتعرض هذه المجتمعات الكبيرة الى الاستغلال من قبل القوى الخارجية

قسم ٣: تركيا تفتح شرخا اخر في النظام السياسي التركماني الهش

- يجب تأسيس اعلام تركماني مستقل لتنوير المجتمع التركماني وضمان اشتراكهم في العملية السياسية
- ينبغي على التركمان ترك الطاعة العمياء لتركيا وبناء علاقة مشتركة مبنية على المصالح المشتركة والبحث في الوقت ذاته عن حلفاء اخرين غير تركيا

القسم الرابع

السياسة التركية تجاه التركمان تفتقر لأبسط المقومات الاخلاقية

تاریخ: ۳۰ مایس ۲۰۱۳ عدد: مقا. ۳- ج۱۳۳۰

كالإنسان، تستند الدول على معايير اساسية في بناء سياتها الخارجية، ويعد عاملي المصلحة الوطنية والقيم الاخلاقية من المعايير الاساسية التي يتم اعتمادها لبناء العلاقات الدولية. في الوقت نفسه ان المبالغة في المصالح ضمن إطار العلاقة بين الدول تؤدي الى التقليل من معايير القيم والعكس الصحيح. ان القيم الاخلاقية المنبثقة من ثقافات المجتمعات يعد من المؤثرات الكبيرة على التوازن بين هذين العاملين وبالتالي يلعب دورا مهما في رسم السياسة الخارجية للدول.

تركيا والمجتمعات الناطقة بالتركية في البلدان المجاورة لها

قلة تطور الثقافية السياسية عند المجتمع وغياب الوعي السياسي قد يؤدي احيانا الى ظهور علاقات غير مبرمجة ومبهمة بين تلك المجتمع ومجتمع اخر يمتلك مقومات السياسة الدولية. المثال على ذلك هو العلاقة بين تركيا والمجتمعات الناطقة باللغة التركية في الدول المجاورة. وتعد العلاقة بين تركيا وتركمان العراق مثالا حيا لمثل هذه العلاقات التي تستحق الدراسة.

ان عدم الارتباح والعداوة التي تولدت عند المكونات غير التركية ابان الدولة العثمانية في الدول التي كانت تحكمها العثمانيين، والتي زادت في العقود الاخيرة التي سبقت سقوطها، انعكست على الاقليات التركية بعد سقوطها حيث كانت هذه الدول تحكمها حكومات غير تركية. اذ تعرضت اتراك البلقان الى مجازر كبيرة، لازال اتراك اليونان محرومين من الحقوق والهوية القومية والثقافية، وفي بلغارية اجبروا على تغيير اسمائهم الى اسماء غير تركية. اما في الدول العربية فهمشوا وتعرضوا على سياسات الصهر والقمع، والمثال على ذلك وضع التركمان القلق في العراق وسوريا. اذ لم

يبقى امام هذه الشعوب التركية المضطهدة غير ان يعتبروا تركيا المنقذ الوحيد لهم، في الوقت الذي لم تكن لتركيا اية سياسة محددة الاهداف او حتى مسعى لمساعدة هذه الشعوب.

ان الظروف الجغرافية والسياسية المعقدة والصعبة التي مرت بها هذه الشعوب ذو الاصول التركية ولأمد طويل اثرت وبشكل سلبي في بناء ونمو انظمتهم السياسية. ان غياب الخبرات السياسية وعدم وجود مصدر تمويل لهم جعل هذه الشعوب بحاجة ملحة الى تركيا واخضعهم لها، في الوقت نفسه ازداد العداء لهذه المجتمعات، ما سبب من تقليل فرصة الحصول على الدعم المطلوب من القوى الغير التركية.

الابعاد اللاإنسانية في السياسة التركية تجاه تركمان العراق

المتتبع للسياسة الخارجية التركية تجاه تركمان العراق وخاصة لفترة العقدين الاخيرين، سوف يجد بسهولة الابعاد الغير الانسانية التي اعتمدتها السياسة التركية تجاه تركمان العراق، حيث كان التركمان يتعرضون الى الاضطهاد والتهميش فضلا عن عمليات القمع والتطهير العرقي والمجازر التي ترتكب بحقهم من قبل حكومة البعث في العراق بقيت تركيا متفرجة دون ان تحرك ساكنا حتى حرب الخليج الثانية سنة ٩٩٠. فعلى الرغم من تواجد أكبر وأكثر السياسيين والمقيمين التركمان في تركيا، لم تسمح تركيا لتركمان العراق إقامة حزب سياسي في تركيا يمثل التركمان كقوة سياسية مثلما حصل مع العراقيين من غير التركمان في دول الجوار الاخرى للعراق ودول اوروبية عدة قبل تشكيل الملاذ الآمن في شمال العراق.

بعدما ظهر فراغ في السلطة وعدم الاستقرار في شمال العراق وأصبح استقلالية وسيطرة الاكراد لمؤسساتها واقع حال، وازداد تواجد الحزب العمال الكردستاني حيث يهدد الامن والسيادة التركية، تم تأسيس الحزب الوطني التركماني العراقي وبدعم مادي من تركيا، فسيطرت تركيا على السياسة التركمانية ولعبت الدور الاكبر في تحديد الكوادر العليا في السياسة التركمانية واستخدمها في خدمة السياسة الوطنية العليا لتركيا. ولم تتردد تركيا في استخدام الوسائل الغير المشروعة إذا ما تطلب الامر من اجل التمسك والمحافظة على بقاء السياسة التركمانية تحت سيطرتها.

قسم ٤: السياسة التركية تجاه التركمان تفتقر لأبسط المقومات الاخلاقية

في الوقت الذي كانت تركيا تهيمن على النظام السياسي التركماني بعد عام ١٩٩٠ ازداد تعرض التركمان الى انتهاكات حقوق الانسان، فسجلت نسبة تعرضهم الى التهديدات والارهاب والقتل والخطف والاغتيالات والاعتقالات التعسفية اعلى مستوياتها فضلا عن التهميش في ادارة مناطقهم والحصول على مناصب في ادارة الدولة مع استمرار مصادرة الراضيهم والتغيير الديمغرافي لمناطقهم والهجمات العسكرية على مدنهم.'

تعد السياسة السلبية التي تنتهجها تركيا ضد الاكراد في تركيا ومنذ تأسيس الدولة التركية أحد اسباب العداء الكردي تجاه التركمان في العراق حيث لعبت هذه الحالة دورا مهما في الاضطهادات التي تعرض لها التركمان من قبل الاحزاب والميلشيات الكردية. ان اضطراب العلاقة التركية الكردية في شمال العراق والعلاقة التركية الامريكية بعد سقوط نظام البعث مباشرة في عام ٢٠٠٣، حيث تهيمن تركيا على السياسة التركمانية، كان أحد الاسباب المهمة في تعرض التركمان الى التطهير العرقي الحقيقي.

لعبت تركيا دورا مهما في اعاقة بناء وتطوير النظام السياسي التركماني. اهم العوامل في السياسة التركية تجاه تركمان العراق والتي لعبت دورا كبيرا في فشل النظام السياسي التركماني والسياسة التركمانية هي:

اولا: همشت تركيا اية جهة تركمانية ترفض الانضمام او العمل تحت مظلة الجبهة التركمانية العراقية التي تأسست بأشراف وتمويل مباشر من قبل تركيا، وكانت للأحزاب القومية التركمانية الشيعية النصيب الاكبر من هذا الاستبعاد فضلا عن بعض الاحزاب القومية التي تم طردها، الى جانب ذلك رفضت تركيا اشتراك الجبهة التركمانية في بناء النظام السياسي التركماني العام.

ثانيا: على الرغم من عدم كفاية التمويل المالي التركي لبناء نظام سياسي تركماني محترف باستطاعته المطالبة والدفاع عن حقوق الملايين من التركمان في العراق، منعت تركيا الجبهة التركمانية العراقية من تلقي اي دعم مالي من اية طرف ثان، وإن كانت تلك المساعدات جاءت من الدول الناطقة بالتركية كأذربيجان.

الدور التركي في فشل النظام السياسي والسياسة التركمانية

كنتيجة لهذه السياسة التسلطية والمبنية على المصالح التركية البحتة، فشل التركمان في بناء نظام سياسي تركماني محترف تتمتع بالاستقلالية، مما نتج من ذلك اختفاء التركمان من الساحة السياسية العراقية، وبالتالي فشل التركمان في ارجاع حقوقهم المسلوية بل تعرضوا الى انتهاكات اشد قسوة لحقوق الانسان.

ان اهتمام البرلمان الاوربي للقضية التركمانية وردة فعل سلبية للسياسة التركية تجاه التوجه الاوروبي يوضح جانب اخر من السياسة التركية المؤذية لتركمان العراق والتي تخلو عن كل القيم الاخلاقية، اذ تم ادراج مآسي تركمان العراق ولأول مرة في الوسط الدولي عندما صادق اللجنة الفرعية لحقوق الانسان التابعة للبرلمان الاوربي على قرار حول محنة تركمان العراق في ١٣ نيسان ٢٠١٣.

نشر المركز التركي للدراسات الاستراتيجية في الشرق الاوسط (ORSAM) مقالا بعنوان "القرار الذي اتخذ في البرلمان الاوربي بشان العراق والملاحظات حول اثارها على تركمان العراق" من قبل استاذ مساعد (س. اركمن) انتقد فيه الحدث باعتباره استند على وصف التركمان كأقلية، ألى جانب ذلك تم استدعاء بعض السياسيين التركمان، الذين تعاونوا مع اللجنة الفرعية لحقوق الانسان التابعة للبرلمان الاوربي، من قبل جهات رسمية تركية الذين تلقوا نفس الانتقاد المتعلق بوصف التركمان بالأقلية من قبل اللجنة، في حين ان تعريف الأمم المتحدة للأقلية ينظبق على تركمان العراق. "

اسباب الموقف السلبي لتركيا تجاه مناقشة المشكلة التركمانية في البرلمان الأوربي

السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا ينتقد جامعي تركي ومؤسسة بحثية تركية مثل هذا الحدث الدولي لشعب ينتمي الى نفس القومية وعان لعقود من التطهير العرقي، في الوقت نفسه يثير نقطة لا مبرر لها؟

لفهم هذا النهج غير المنطقي، ينبغي توضيح عدد من النقاط التي لها علاقة بالموضوع:

- ان الشعب التركماني يعارض بشدة وصف تركمان العراق كأقلية، الى درجة بحيث يرفضون اى تركماني او مؤسسة تركمانية التي تقبل وصف تركمان العراق بالاقلية

قسم ٤: السياسة التركية تجاه التركمان تفتقر لأبسط المقومات الاخلاقية

- · تأسست المركز التركي للدراسات الاستراتيجية في الشرق الاوسط (ORSAM) في عام ٢٠٠٩ على أنقاض مركز البحث الدولي وفي نفس العنوان. يشار الى ان مركز البحث الدولي كانت منظمة مجتمع مدنى تابعة للجيش التركي
- ان كاتب مقال المركز التركي للدراسات الاستراتيجية في الشرق الاوسط، السيد س. اركمن، يعمل في جامعة آهي افران التي تأسست في عام ٢٠٠٦ من قبل الحكومة التركية الحالية. ويعتبر آهي افران من الشخصيات الدينية المشهورة في التاريخ الاسلامي
- حصل انشقاق داخل الجبهة التركمانية العراقية في عام ٢٠١٠ ما ادى الى ظهور مجموعتين متعارضتين بعد ان اخذ الحكومة التركية ملف ادارة الجبهة التركمانية من الجيش التركي وسلمها الى الاستخبارات التركية والوزارة الخارجية التركية، مجموعة تدعم سياسة الحكومة التركية الحالية وإخرى معارضة لها. فكانت المجموعة التي شاركت في اجتماعات البرلمان الاوربي حول التركمان من المجموعة المعارضة لسياسة الحكومة التركية
- التزام التركمان على الحصول على جميع حقوقهم القومية والثقافية كان لا يتفق مع السياسة التركية تجاه اقلياتها

يتضح مما سبق بان المقالة التي نشرها المركز التركي للدراسات الاستراتيجية في الشرق الاوسط حول قرار البرلمان الاوربي حول التركمان والتي قالمت من اهمية تلك القرارات واثارت وصف تركمان العراق بالاقلية كُتبت لدعم سياسة حكومية معينة وخلق نوع من النفور في المجتمع التركماني ضد التركمان الذين شاركوا في هذا الحدث لقبولهم وصف التركمان بالاقلية.

استنتاج

على ضوء ما جاء اعلاه، يظهر بوضوح بان السياسة التركية تجاه تركمان العراق تفتقر لأبسط المقومات الاخلاقية، وتُعد عائقا امام تطور السياسة التركمانية وتعد احدى اسباب تعرض التركمان الى المزيد من الاضطهادات.

توصيات

اخذا الحقائق المذكورة اعلاه بنظر الاعتبار:

- على التركمان العمل على التخلص من الهيمنة التركية على السياسة التركمانية والبحث عن الحلفاء من القوى الوطنية والاقليمية والدولية
- كون التركمان قومية غير حاكمة (اقلية) تعاني من اضطهادات مستمرة وممنهجة وتفتقر لقوة سياسية محترفة، يحتاج التركمان الى دعم قوى وطنية واقليمية ودولية لبناء النظام السياسي التركماني المستقل

المصادر

 ١. مؤسسة سويتم "موجز انتهاكات حقوق الانسان لتركمان العراق منذ تاسيس الدولة العراقية"، ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٧،

http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Rep.9-A2707.doc

٢. مؤسسة سويتم "تركمان سورية: تعرضت الى سياسة الصهر والترحيل في وفت مبكر"،
 ١٥ شياط ٢٠١٢،

http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Art.1-A1512.pdf

٣. سرهاد اركمن، " القرار الذي اتخذ في البرلمان الاوربي بشان العراق والملاحظات حول الثارها على تركمان العراق""، ٢٠ مارت ٢٠١٣،

http://orsam.org.tr/tr/yazigoster.aspx?ID=4371

غ. قرار البرلمان الاوربي حول العراق: محنة الاقليات، بما في ذلك تركمان العراق http://www.turkmen.nl/1A_Others/jmre.pdf ((RSP) 2562/2013)

الاقليات بموجب القانون الدولي، من هم الاقلية بموجب القانون الدولي،

http://www.ohchr.org/EN/Issues/Minorities/Pages/internationallaw.aspx

القسم الخامس

نهج مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق

تاریخ: ۱۳ تموز ۲۰۱۳ عدد: مقا۷- خ۱۳۱۳

تأسيس مؤسسة سويتم ونشاطاتها

في الوقت الذي كان العراق يئن تحت وطأة الدكتاتورية وعقوبات المجتمع الدولي، كان التركمان يتعرضون لأبشع أنواع عمليات التطهير العرقي، بينما كان الاكراد قد تخلصوا من اضطهاد حكومة البعث وحصلوا على الاستقلالية في حكم مناطقهم بأنفسهم. مالبث ان بدأت السلطات الكردية يقلدون النظام البعثي اذ بدأت اضطهاد المكونات غير الكردية وبالأخص التركمان. في هذه المرحلة العصيبة من تاريخ التركمان ولدت مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق والتي تعرف باسمها المختصر "مؤسسة حسويتم". ٢

بدأت مؤسسة سويتم فعالياتها في عام ٢٠٠٢، وهي تدرك جيدا بصعوبة المسؤولية التي ستتحملها وعبئ الاعمال التي ستقوم بها، برصد وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان في المناطق التركمانية بشكل متواصل وإعداد التقارير والمقالات الخاصة بذلك في ظروف امنية وسياسية معقدة لاطلاع المجتمع الدولي لتلك الانتهاكات.

نظرا لافتقار المكتبات الغربية والعالمية لمصادر تخص تركمان العراق، بدأت مؤسسة سويتم بإعداد مقالات حول تاريخ وجغرافية ونفوس التركمان في العراق، الى جانب تناولها قضايا حقوق الانسان للمكونات العراقية الاخرى. بما ان مؤسسة سويتم تخاطب المجتمع الدولي والعربي على حد سواء فإنها تبنت اللغة الانكليزية كلغة رسمية لها لاستخدامها في فعالياتها وفي كتابة ونشر تقاريرها ومقالاتها، مع استخدام اللغة العربية في اصداراتها.

بعض من نشاطات مؤسسة سويتم

تقوم مؤسسة سويتم بنشاطات متعددة داخل وخارج اوروبا ومن النشاطات التي حققتها:

- تقدر عدد التقارير والمقالات التي أعدها مؤسسة سويتم حول انتهاكات حقوق الانسان في المناطق التركمانية وحول الوجود التركماني في العراق حتى اليوم بمئة تقرير تقريبا. تُرجمت قسم من التقارير والمقالات الى لغات مختلفة. وتم نشر قسم من هذه التقارير والمقالات في كتاب تحت عنوان "تركمان العراق: قللوا من حجم نفوسهم، هُمشوا وتعرضوا للتطهير العرقي"
- اشترك مؤسسة سويتم في عشرة جلسات لمجموعات العمل للأمم المتحدة: جلسات مجموعة العمل على الشعوب الاصيلة وجلسات مجلس حقوق الانسان. قدم مؤسسة سويتم في هذه الجلسات خطابات حول تركمان العراق وانتهاكات حقوقهم
- اشترك مؤسسة سويتم في العديد من النشاطات التي نظمتها المنظمات الاوربية
 حول العراق
- التقى مؤسسة سويتم مع أكثر من مائة برلماني في البرلمان الاوربي لدول الاتحاد الاوروبي ويرلمانات الدول الاوروبية لاطلاعهم على انتهاكات حقوق الانسان لتركمان العراق فضلا عن المكونات العراقية الاخرى
 - راسل مؤسسة سويتم ونظم لقاءات:
 - مع العديد من الوزارات الخارجية الاوربية والسفارات في لاهاي.
- بین ممثلی المؤسسة من المناطق الترکمانیة وبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق فی بغداد
- مع شخصيات في الامم المتحدة، في الصحافة ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الانسان العالمية والأكاديميين الغربيين.
 - نظمت مؤسسة سويتم ندوات ومؤتمرات، منها:
- مؤتمرين حول التركمان في البرلمان الاوروبي في تاريخ ٢٦-٢٧ مارت
 ٢٠٠٧ وفي تاريخ ٣٣ حزيران ٢٠٠٨ ٤، ٥
- ندوة لنشطاء التركمان في مجال حقوق الانسان في اوروبا في سنة ٧-٨
 ماسس ٢٠٠٥
 - اجتماعات للمنظمات التركمانية المتواجدة في هولندا
 - · لمؤسسة سويتم اصدارات، منها:

قسم ٥: نهج مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق

- الموقع الالكتروني لمؤسسة سويتم (www.turkmen.nl) ينشر تقارير ومقالات سويتم بالإضافة الى مقالات وتقارير لكتاب التركمان والمؤسسات التركمانية ومقالات اخرى تخص التركمان
- موقع جريدة المنبر التركماني، موقع الكتروني يصدر يوميا وباللغة العربية منذ عام ٢٠١٠ (www.turkmentribune.com)
- مجلة تركمان العراق، مجلة الكترونية اسبوعية باللغة العربية اصدرها سويتم من العام ٢٠٠٣ الى عام ٢٠٠٥ (www.turkmen.nl/index75.html)

بداية دراسة مؤسسة سويتم للسياسة التركية تجاه التركمان

بعد عدة سنوات من العمل المضنى في مجال حقوق الانسان على النطاق العالمي، توصلت مؤسسة سويتم الى قناعة بان السبب الرئيسي لفشل السياسة التركمانية هو عدم الانتظام والتشتت في البنية السياسية التركمانية وغياب النظام السياسي التركماني المستقل.

والخلاصة، يمكن القول بان النكسات والمصائب التي تعرض ويتعرض لها تركمان العراق هي نتيجة عدم وجود نظام سياسي تركماني مستقل. وكنتيجة حتمية يفشل التركمان في استرداد حقوقهم المهضومة من قبل جميع الانظمة التي حكمت العراق منذ تأسيسها وفي الوقت نفسه استمر تعرضهم لانتهاكات شرسة لحقوق الانسان بعد الاحتلال.

إذا ما ألقينا لمحة سريعة إلى التاريخ السياسي التركماني ويعملية بحثية بسيطة لمعرفة الأسباب التي ادت الى فشل التركمان في بناء نظام سياسي تركماني مستقل يظهر لنا جليا الدور الرئيسي لتركيا في هذا الفشل. ومن المعروف بان تركيا تهيمن على النظام السياسي التركماني منذ عام ١٩٩٠، في الوقت الذي تجاهلت تركيا تركمان العراق تماما قبل هذا التاريخ رغم تعرضهم لأبشع انواع الاضطهاد.

السياسة المتبعة في توزيع المقالات

بعد توصل مؤسسة سويتم الى هذه الحقيقة، بدأت بالتحرك والعمل الفعلي لتبنى فكرة "ينبغي على تركيا تغيير سياستها تجاه التركمان". هذه الفكرة قد طرحتها مؤسسة سويتم في جميع نقاشاتها وحواراتها مع السياسيين والمثقفين التركمان. فضلا عن ذلك اخذت

مؤسسة سويتم على عاتقها مواصلة البحث عن الدور السلبي لتركيا تجاه السياسة التركمانية محاولا في الوقت نفسه اطلاع المجتمع التركماني على كيفية اعاقته وبناء النظام السياسي التركماني المستقل وتطويره.

بدأت مؤسسة سويتم في عام ٢٠٠٨ بكتابة سلسلة من المقالات الخاصة تحت عنوان رئيسي "تقييم السياسة التركية تجاه التركمان" وتم الانتهاء من كتابة اربعة منها لحد الان. ارسلت هذه المقالات الى عدد محدود من سياسي ومثقفي وكتاب التركمان ومسؤولي الدولة التركية والدول الناطقة بالتركية كأذربيجان وتركمانستان. تم نشر المقالة الاولى فقط من المقالات الأربعة، بعد مرور سنة من توزيعها الى عدد محدود من مثقفي التركمان. لقد ترجمت المقالتين الاولى والثانية الى اللغتين العربية والتركية وسوف تترجم المقالتين الثالثة والرابعة ايضا. اما عناوين المقالات فهي:

- تقييم السياسة التركية تجاه تركمان العراق (القسم الأول): دور الجبهة التركمانية العراقية الغير البناء في السياسة التركمانية العراقية الغير البناء في السياسة التركمانية العراقية العرا
- تقييم السياسة التركية تجاه تركمان العراق (القسم الثاني): تركمان العراق ضحية التبعية والواقع السياسي التركماني المتردي
- تقييم السياسة التركية تجاه تركمان العراق (القسم الثالث): تركيا تفتح شرخا اخر في النظام السياسي التركماني الهش
- تقييم السياسة التركية تجاه تركمان العراق (القسم الرابع): تفتقر لأبسط المقومات الاخلاقية
- تقييم السياسة التركية تجاه تركمان العراق (القسم القادم): الدور الغير البناء لتركيا في بناء وتفعيل النظام السياسي التركماني الهش

تم ارسال القسم الثاني (المقالة الثانية) من هذه المقالات الى حوالي سبعون سياسيا، مثقفا، كاتبا وقادة الراي من التركمان، ابدى الكثيرون ممن أرسل له المقالة تأييده على كل ما جاء فيها من اراء وحقائق وتوصيات. ان دل هذا على شيء فإنما يدل على عدم استطاعة أي تركماني او جهة تركمانية من التدخل والوقوف بوجه السياسة التركية تجاه التركمان، على الرغم من إدراك التركمان للدور السلبي المؤذي لتركيا في ادارة السياسة التركمانية.

بعد العمل ولمدة خمسة سنوات في هذا المجال، توصلت مؤسسة سويتم على قناعة تامة بان تركيا على بينة من الافرازات السلبية لادارتها للتركمان وإن السياسة التي

قسم ٥: نهج مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق

تتبناها تجاه التركمان مبرمجة حسب ما تقتضيها مصلحتها الوطنية البحتة، فضلا عن عدم وجود اية نية عند تركيا في تغييرها.

توصيات

ووفق ما جاء اعلاه:

- يحثُّ مؤسسة سويتم السياسيين ومثقفي التركمان:
- على اعادة تقييم السياسة التركية تجاه التركمان في ضوء المعلومات الواردة
 في تقارير ومقالات سويتم والعمل على تغييرها
- التخلي عن الخضوع لتركيا الذي يحرم التركمان من الحصول على دعم القوى
 الوطنية والإقليمية والدولية ويجلب العداء لهم
- السياسيين التركمان على البحث عن الدعم من جميع القوى الموجودة في المنطقة، علنا بان الاهداف الاستراتيجية للتركمان والتي هي ارجاع حقوقهم الكاملة في عراق ديمقراطي موحد والتي هي حقوق مشروعة مما يسهل الحصول على دعم القوى الدولية والاقليمية والوطنية
 - يحث مؤسسة سويتم
- حكومات الدول الناطقة بالتركية، كأذربيجان وتركمانستان على مساعدة التركمان واقناع تركيا لتغيير سياستها المؤذية تجاههم
- المجتمع الدولي والقوة الوطنية والاقليمية والدولية على اخذ ما ورد في تقارير
 ومقالات سويتم بنظر الاعتبار في سياستها تجاه العراق

المصادر

 ١. مقالة مؤسسة سويتم، "موجز انتهاكات حقوق الانسان لتركمان العراق والمحاولة لصهرهم خلال فترة النظام البعث الدكتاتوري"، ١٣ كانون الاول ٢٠٠٣،

 $http://turkmen.nl./1A_soitm/GR.pdf$

۲. حول مؤسسة سويتم، http://www.turkmen.nl/1.3rds/3rdsC1.html

 ٣. كتاب مؤسسة سويتم "تركمان العراق: قُللَ حجم نفوسهم، هُمشوا وتعرضوا على التطهير العرقي"

http://www.turkmen.nl/1A_soitm_e/Book_I.pdf

٤. تقرير المؤتمر الذي نظمها مؤسسة سويتم مع اونبو في البرلمان الاوروبي، "تركمان عراق: وضع حقوق الانسان وازمة كركوك" ٢٠ - ٢٧ مارت ٢٠٠٧،

http://www.turkmen.nl/1A_soitm/CRP1.pdf

تقرير المؤتمر الذي نظمها مؤسسة سويتم مع اونبو في البرلمان الاوروبي، "مشكلة كركوك والمادة الدستورية ١٤٠، تقديم البدائل: اراء تركمان وعرب كركوك" ٢٣ مايس
 ٢٠٠٨،

http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Kerkuk.Conference.pdf

ت. مقالة مؤسسة سويتم، " تقييم السياسة التركية تجاه تركمان العراق (القسم الأول): دور الجبهة التركمانية الع ا رقية الغير البناءة في السياسة التركمانية"، ٢١ شباط ٢٠٠٨، http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Rep.6-B2208a.pdf

القسم السادس

تركيا قصمت ظهر تركمان العراق وذلك بحرمانهم من واردات شهرية تقدر بالملايين من الدولارات

تاريخ: ٢٠ تشرين الاول ٢٠١٣

عدد: مقا.٨- ره١٣٢

كأي مكون من المكونات العراقية غير الحاكمة (اقلية)، فقد فشل التركمان في تأسيس نظامهم السياسي الخاص بهم نتيجة لسياسات القمع والنهج الغير ديمقراطي التي اتبعتها الحكومات العراقية المتوالية تجاه تلك الاقليات وبالأخص التركمان. وقد تسبب العنف والتهميش السياسي الممنهج في هروب الكثير من تركمان العراق الى دول الجوار وبالأخص تركيا.

الطلاب التركمان في تركيا وهجرة التركمان الى تركيا

هجرة تركمان العراق الى تركيا لا يمكن تحديدها بفترة محددة وليست بقصير المدى. فقد بدأت مباشرة بعد اعلان المملكة العراقية في العام ١٩٢٠ وازدادت في فترة حكم حزب البعث بعد عام ١٩٦٨، حيث بدأت سياسات التطهير العرقي المنهجي. اما الهجرة الكبيرة لتركمان العراق الى تركيا والتي كانت بحدود عشرات الالاف فقد بدأت مع بدأ الحرب العراقية الايرانية في عام ١٩٨٠ وحتى فترة قريبة، حيث قل حجمها بعد ذلك مع مرور الزمن.

عدد كبير من طلاب التركمان الذين درسوا التعليم العالي في تركيا لم يرجعوا الى العراق واستقروا هناك، علما بان عدد الطلاب الذين كانوا يذهبون للدراسة في تركيا كان تعد بالعشرات في بعض الفترات. وهناك العديد من التركمان الذين لم يستطيعوا ان يمارسوا النشاط السياسي في العراق وهربوا الى تركيا. فكلا هذين المجموعتين شكّلوا نواة الناشطين التركمان في تركيا.

ظهور منظمات المجتمع المدنى التركماني والعمل الساسي في تركيا

تاريخيا، بعد مذبحة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٩ التي تعرض لها التركمان في مدينة كركوك، اسس لفيف من مثقفي تركمان العراق في نفس السنة جمعية الثقافة والتضامن لأتراك العراق، تحديدا في ١٤ من حزيران ١٩٥٩ في مدينة استنبول. بعد فترة قصيرة فتحت الجمعية فرع لها في العاصمة انقرة، وفي العقود الاخيرة تم فتح فروع في محافظات تركية اخرى كأزمير وقونيا وانطاليا. رغم ذلك لم تستطيع هذه الجمعية ممارسة اية نشاطات سياسية علنا حتى فترة قريبة، ويقيت كمنظمة مجتمع مدني، لان القوانين التركية لم تكن تسمح للتركمان بممارسة نشاطات سياسية معارضة في تركيا، ناهيك عن تأسيس أحزاب سياسية تركمانية معارضة، رغم ان تركمان العراق كانوا يتعرضون لسياسات القمع والاضطهاد في داخل العراق، فقد ظلت تركيا نفسها صامتة امام قمع التركمان من قبل نظام البعث الحاكم.

في عام ١٩٩٠ وبعد احتلال العراق لدولة الكويت سمحت تركيا لتركمان العراق ولأول مرة بممارسة النشاط السياسي المعارض وتأسيس حزب. حيث تأسس الحزب الوطني التركماني العراقي في ظروف جيوسياسية غير مؤاتيه تماما في عام ١٩٩١ من قبل مجموعة من الناشطين التركمان في تركيا.

العوامل التي أدت الى تخلف الحركة السياسة التركمانية في تركيا

لعبت عدة عوامل دورا مهما في تخلف تطور النظام السياسي التركماني المولود حديثا. كان المؤسسون يفتقرون لأية خبرة عملية في ممارسة السياسة وادارة المؤسسات السياسية، إضافة الى غياب مصادر التمويل الذاتي. حتى تلك الفترة كانت تركيا تمارس سياسة قمعية ضد أقلياتها التي تطالب بحقوقها القومية، الأمر الذي شكل تقاطعا مع الأهداف الاساسية لتركمان العراق الذين كانوا يطالبون العراق بمنحهم جميع حقوقهم القومية. المصالح الإقتصادية التي كانت ولا تزال تربط تركيا مع الادارة الكردية في شمال العراق كانت تشكل تعارضا اخر بين مصالح تركيا والمصلحة القومية والوطنية للتركمان. هذا كله شكل تناقضا بين ما تعلنه تركيا من سياسة داعمة للتركمان وبين ما تطبقه على أرض الواقع. ومع الاخذ بنظر الاعتبار بان تركمان العراق كانوا يعتمدون كليا على تركيا باعتبارها المدافع والمنقذ الوحيد لهم، أصبح من المستحيل انقاذ السياسة التركمانية من الهيمنة التركية وسوء استعمالها لها. والتاريخ السياسي التركماني حافل بالشواهد.

برنامج النفط مقابل الغذاء، والواردات وحرمان التركمان

قسم 🤻 : تركيا قصمت ظهر تركمان العراق وذلك بحرمانهم من واردات شهرية تقدر بملايين

في اوائل عام ١٩٩٦ بدأت كل من الامم المتحدة والولايات المتحدة مناقشة تفاصيل برنامج النفط مقابل الغذاء، بعد ان وافقت الحكومة العراقية على البرنامج بعد رفضها لسنوات. ففي هذا السياق تم دعوة أركان المعارضة العراقية الى نيويورك لمناقشة توزيع الايرادات الاتية من البرنامج.

دُعيت قيادة الحزب الوطني التركماني العراقي الى نيويورك كممثل عن تركمان العراق، التي كانت تشارك في مؤتمرات المعارضة العراقية منذ المؤتمر الاول في بيروت في ١١ مارت ١٩٩١ وانتخابها في اللجنة التنفيذية في مؤتمر صلاح الدين في ١٧ تشرين الاول ١٩٩٢.

اعاقت السلطات التركية سفر القياديين في الحزب الوطني التركماني الى نيويورك، بالأخص من قبل شعبة مكافحة الارهاب في الاستخبارات التركية والتي كانت نشطة في شمال العراق. الجدير بالذكر ان تركيا كانت غير راضية عن قياديي الحزب الوطني التركماني العراقي في تلك الفترة حيث تم إزاحتهم في المؤتمر العام الثاني للحزب والذي نظم في اربيل في ٢٠ آب ١٩٩٦.

عندما تأخر وصول ممثلي التركمان من الحزب الوطني التركماني العراقي إلى نيويورك، اتصل رئيس المؤتمر الوطني العراقي أحمد الجلبي بممثلي التركمان في تركيا، وبعد ان علم الجلبي بان تركيا لا ترغب في اشراك التركمان في تلك المناقشات وان السلطات التركية غير راضية عن قياديي الحزب اتصل بالمسؤولين الاتراك في مكتب العراق في الوزارة الخارجية التركية والمسؤولين في الاستخبارات التركية (ميت) موضحا لهم اهمية هذه المناقشات في توزيع واردات برنامج النفط مقابل الغذاء بالأخص للتركمان ويشكل عام لمستقبل العراق. ابلغ الجلبي المسؤولين الاتراك بأنهم إذا لم يكونوا راضين عن المدعوين من القياديين في الحزب الوطني، يمكنهم ان يرسلوا سياسيين تركمان اخرين ممن يفضلونهم. رفض المسؤولون الاتراك هذا الاقتراح ايضا، وطلبوا باخراج التركمان من قائمة المدعوين الى تلك المناقشات.

تم خلال المناقشات، والتي حرم منها التركمان، توزيع واردات برنامج النفط مقابل الغذاء وتم تخصيص ١٣٪ للمناطق الكردية وإعطيت للأحزاب الكردية.

تم الاتفاق داخل المعارضة العراقية آنذاك على اعتماد نفوس التركمان بـ ٦٪ من نفوس العراق وعليه كان من المنطقي ان ينظر الى التركمان مثلما حصل مع الاكراد من تلك الواردات، وبالتالي فكان من المفترض ان يحصل التركمان على ٦٪ من تلك الواردات والتي كانت تقدر بملايين

الدولارات شهريا. فيما يلي المبالغ المفترضة التي حُرمت منها التركمان نتيجة منع تركيا اشتراكهم في اجتماعات توزيع واردات النفط مقبل الغذاء:

- استلمت الاحزاب الكردية ٨،٣٥ مليار دولار من واردات النفط مقابل غذاء خلال ٨ سنوات من ١٩٩٥ حتى سقوط نظام البعث في ٢٠٠٣
 - بمعدل مليار دولار في السنة تقريبا، او ٨٠،٣ مليون دولار في الشهر
- هذه الحصة كانت على أساس ان المعارضة العراقية اعترفت على ان نسبة الاكراد في
 العراق هي ١٣٪ من نفوس العراق
- بما ان المعارضة العراقية آنذاك حددت نسبة نفوس التركمان في العراق ب٦٪ من مجموع نفوس العراق
- بهذا یکون الترکمان قد حُرّموا من حصة تقدر بنصف حصة الاکراد تقریبا، أي نصف مليار دولار سنویا، او ۲۰۰۲ ملیون دولار شهریا

نتيجة لذلك ظلت المناطق التركمانية والمؤسسات السياسية التركمانية تعاني من الفقر الشديد ومن تسلط الاحزاب الكردية المسلحة، فقد حرم التركمان من الفرصة الذهبية في الحصول على تمويل حيوي في تلك الفترة، ويقوا يعانون من هيمنة الاحزاب الكردية الغنية اقتصاديا والقوية سياسيا وعسكريا.

ان الاثنين والعشرون السنة الماضية من التاريخ السياسي التركماني، والتي هيمنت خلالها تركيا على النظام السياسي التركماني، حافلة بمثل هذه الصدمات الناتجة من سوء ادارة واستغلال تركيا للمؤسسات السياسية التركمانية. الحالة البائسة للمجتمع التركماني اليوم وهشاشة النظام السياسي التركماني تقدم فكرة واضحة عن السياسية المؤذية لتركيا تجاه تركمان العراق.

على ضوء الحقائق المذكورة، يكون بناء النظام السياسي التركماني المستقل حتمية لإيقاف الاضطهاد الذي يتعرض له التركمان والذي يهدد وجودهم.

ففي هذا السياق، يتعين على الحكومة العراقية دعم السياسة التركمانية ماليا ويموجب قانون الاحزاب الوطنية لبناء النظام السياسي التركماني المستقل، والتخلص من استغلال تركيا لتركمان العراق.

المصادر

١. سلسلة مقالات سويتم بعنوان " تقييم السياسة التركية تجاه تركمان العراق":
 (القسم الأول): دور الجبهة التركمانية العراقية غير البناء في السياسة التركمانية.

قسم 🔭: تركيا قصمت ظهر تركمان العراق وذلك بحرمانهم من واردات شهرية تقدر بملايين

http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Rep.6-B2208.pdf

(القسم الثاني): تركمان العراق ضحية التبعية والواقع السياسي التركماني المتردي

(القسم الثالث): تركيا تفتح شرخا اخر في النظام السياسي

(القسم الرابع): تفتقر لأبسط المقومات الاخلاقية

(القسم الخامس): نهج مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق

http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Art.7-G1313t.pdf

القسم السابع

السياسة التركية تجاه التركمان تستند على المبدأ الميكافيللي الذي يبرر كل الوسائل

تاريخ: ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٣

عدد: مقا. ٩ -ك ١٣٢١

نشوء الحركة السياسية التركمانية المتواصلة

وجد النظام السياسي التركماني في ظروف غير مناسبة وقلقة ومر بمراحل معقدة وصعبة، ما أثر سلبا على تطوره وجعله عرضة للهجمات والاستغلال، الأمر الذي أدى الى تأخر ظهور النشاط السياسي التركماني المتواصل قياسا الى المكونات العراقية الكبيرة الاخرى. الحركات السياسية التركمانية غير المحترفة بدأت في خمسينيات القرن الماضى فكانت سرية ومحدودة الفعالية.

بدات الحركة السياسية التركمانية المحترفة وظهرت الاحزاب السياسية التركمانية مع ازدياد نشاطات المعارضة العراقية في الخارج بعد احتلال الكويت من قبل نظام البعث في عام ١٩٩٠. اذ بعد سماح الحكومة التركية للتركمان المقيمين في تركيا بممارسة العمل السياسي قام المثقفون التركمان بنشاطات واسعة في نهاية عام ١٩٩٠ وبداية عام ١٩٩٠ اذ تم تأسيس اول حزب سياسي تركماني محترف وهو (الحزب الوطني التركماني العراقي)، جاء ذلك في الوقت الذي كان فيه الشعب التركماني والمثقفون التركمان على وجه الخصوص يتطلعون الى مؤسسة سياسية تركمانية ولعدة عقود، فاحتضنوا الحزب وتجمعوا حوله، وبالأخص في الوسط القومي المحافظ.

اما بالنسبة للأحزاب التركمانية الشيعية الدينية فقد ظهر اول حزب في سورية باسم الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق ضمن تشكيلات حزب الدعوة الاسلامية بعد عدة أشهر من ظهور الحزب الوطني التركماني، وقد بقيت هذه المجموعة من الاحزاب التركمانية مقيدة بمحيطها الديني ومحددة في انشطتها الثقافية القومية.

العوامل التى أخرت ظهور المؤسسات السياسية التركمانية

تعد العوامل الجيوسياسية من العوامل المهمة في خلق الظروف غير الملائمة لتركمان العراق والتي دامت لفترة طويلة وإعبت دورا مهما في تأخر ظهور النظام السياسي التركماني واعاقة تطوره.

الحساسية التي تشكلت ضد الدولة العثمانية لدى القوميات غير التركية في الفترات الاخيرة من حكمها انعكست على التركمان بصورة سلبية في العراق، في ظل وجود قوميتين قويتين (العربية والكردية) فضلا عن التركمان والمكونات العراقية الاخرى داخل محيط قومي متعصب اساسا واللتان كانتا تتنافسان ولإيزال الصراع بينهما متواصل للحصول على القوة والارض، وبالتالي الهيمنة على السلطة والاقتصاد. كل ذلك ساعد بشكل مباشر او غير مباشر على اضطهاد التركمان. فيما عززت الاهمية الاستراتيجية للمناطق التركمانية واحتوائها على تروات هائلة، هذا الاضطهاد.

ان النظام السياسي غير الديمقراطي في العراق، والفترات الطويلة من القمع والعزلة والاضطهاد الممنهج ضد التركمان، فضلا عن عدم السماح للتركمان المتواجدين بكثافة في تركيا بالقيام بفعاليات سياسية معارضة، كانت من العوامل الرئيسية التي ادت الى تأخير ظهور الاحزاب السياسية التركمانية المحترفة الى عام ١٩٩١.

كانت الصعوبات التي تنتظر السياسيين التركمان والنظام السياسي التركماني المولود حديثا في تركيا كثيرة جدا حيث سببت خللا واضطرابا في عمل المؤسسات التركمانية الامر الذي ادى الى الاستغلال البشع للنظام السياسي التركماني واعاقة تطوره وتلكؤه في مواكبة التغييرات التي كانت تقف حائلا امام التغييرات التي كانت تقف حائلا امام بناء النظام السياسي التركماني المستقل، فيما كان لتركيا الدور الرئيسي في هذا السياق.

عوامل سهّلت خضوع النظام السياسي التركماني للإرادة التركية

العوامل التي سهلت خضوع النظام السياسي التركماني للإرادة التركية وساعدت على هيمنة تركيا على النظام الساسي التركماني، الأمر الذي سبب خللا واضطرابا في نشأة وعمل وتطوير المؤسسات التركمانية:

قسم ٧: السياسة التركية تجاه التركمان تستند على المبدأ الميكافيللي الذي يبرر كل الوسائل

- أنشاء النظام السياسي التركماني في تركيا جعله مقيدا بقواعد السياسة الوطنية التركية
- تأسيسه من قبل المثقفين التركمان الذين كانوا قد استقروا في تركيا قبل فترة طويلة وتجنسوا بالجنسية التركية
- افتقار السياسيين التركمان الى الخبرات اللازمة لمزاولة العمل السياسي وادارة مؤسسات سياسية والافتقار الى التمويل الذاتي، مما سهل خضوع النظام السياسي التركماني الى الاستغلال والخنوع لإرادة الممول الوحيد
- التركمان كانوا لا يرون منقذا غير تركيا، كما كانوا متيقتين من مساعدة تركيا لبناء نظامهم السياسي وارجاع حقوقهم.

التناقضات والتقاطعات بين المصالح التركمانية والتركية

وجود التناقضات والتقاطعات بين المصالح التركمانية والتركية كانت من العوامل المهمة للهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني، كمثال:

- مطالبة التركمان بجميع حقوقهم الثقافية والقومية في العراق كانت لا تتلاءم مع السياسة التركية التي حرمت اقلياتها من حقوقهم. في وقت كانت فيه تركيا تواجه ضغوطا ومطالبات من الدول الغربية لتحسين سياستها تجاه اقلياتها. مما اضطرت تركيا ان توجه السياسة التركمانية لتبني شعارات وطنية على حساب الحقوق الاساسية للتركمان، ومنعهم من بناء نظام سياسي تركماني مستقل.
- على الرغم من ان الخطوط الحمر في السياسة التركية لشمال العراق كانت تتناقض مع العمل السياسي التركماني. الا ان السياسة التركمانية اخضعت للخطوط الحمر التركية ونتج عن ذلك ردود افعال سلبية من الجانب الكردي ليتعرض التركمان الى غضب السلطات الكردية وكانت تلك أحد الاسباب الرئيسية في اعاقة تكيف السياسة التركمانية مع الساحة السياسية العراقية.
- تناقضت السياسة التركية الجديدة بعد عام ٢٠١٠ المبنية على المذهب السني مع السياسة التركمانية. ولد عن ذلك نوع من العصيان لدى الكثيرين من التركمان ما ادى الى رفض السياسيين والمؤسسات التركمانية لضغوطات الحكومة التركية وعدم تنفيذ بعض الاوامر، الذي اثار غضب الحكومة التركية التي عمدت لقطع التمويل عنهم وأحدث شرخا اخر في السياسة التركمانية.

- تعارض المصالح الاقتصادية التركية الكبيرة في المنطقة الكردية مع المصلحة القومية والوطنية التركمانية في وقت كان يعاني فيه التركمان من تشدد وتسلط السياسة الكردية عليهم وعلى مناطقهم.

العوامل التي جعلت تركيا تسيطر على النظام السياسي التركماني

اما العوامل التي ساهمت بشكل فعال في الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني فهي:

- كانت تركيا تعتبر سيطرة الإكراد على محافظة كركوك بالنفط، التي تعد مركز كثافة التواجد التركماني، خطا احمر على السياسة التركية، مما استوجب إدارة السياسة التركمانية وفق معطيات الادارة التركية والتعامل معها بالشكل الذي يتجنب مثل هذا الاحتمال.
- خشية الدولة التركية من مخاطر محتملة في شمال العراق كتواجد حزب العمال الكردستاني واحتمال ظهور دولة كردية مستقلة، في ظل تواجد التركمان فيه، كانت قد القت بظلالها على المشهد التركماني ليؤدي بالتالي الى احكام الهيمنة التركية على السياسة التركمانية.

أسس السياسة التركية تجاه تركمان العراق

قبل فترة حكم أردوغان

ان مسالة خضوع النظام السياسي التركماني للسياسة التركية المتعلقة بالمنطقة الكربية كانت دائما تتعارض مع المصالح التركمانية الاساسية وكانت من أكبر العوامل المقيدة للمؤسسات التركمانية وهدد وجودها في المنطقة الامنة.

في ظل الفوضى العارمة وغياب دور القانون حينما كانت تدار المنطقة من قبل الأحزاب والميليشيات الكردية قبل عام ٢٠١٠ في وقت كان فيه الملف التركماني لدى الحكومة التركية يدار من قبل المؤسسة العسكرية التركية، والذي اجبر النظام السياسي التركماني على انكار بعض الاهداف الكردية الاساسية التي كانت بمثابة الخطوط الحمر في السياسة التركية آذذك:

قسم ٧: السياسة التركية تجاه التركمان تستند على المبدأ الميكافيللي الذي يبرر كل الوسائل

- رفض النظام الفدرالي في العراق.
- الامتناع عن استعمال مصطلح كردستان.
- تجاهل الادارة الكربية في الملاذ الامن من قبل المؤسسات التركمانية وعدم التعامل معها.

كل هذه المسائل لم تصعب عمل المؤسسات التركمانية في داخل حدود الملاذ الامن فحسب بل جعلت من تلك المنطقة غير ملائمة للتنظيمات السياسية التركمانية. وكنتيجة طبيعية فان الحزب الوطني التركماني وياقي المؤسسات التركمانية هُمَشت بشدة من قبل الادارة الكردية في المجالات السياسية والادارية، وواجهت صعوبات ومعوقات باستمرار، وتعرضت الى هجمات مسلحة مستمرة منذ تأسيس الحزب في عام ١٩٩١. كما انعكس رفض الاهداف الاساسية الكردية سلبا على النظام السياسي التركماني في نشاطاته في المعارضة العراقية وفي ادارة العراق بعد سقوط نظام البعث في ٢٠٠٣.

في فترة حكم أردوغان

عندما ازاحت حكومة أردوغان الجيش التركي عن المشهد السياسي بعد عام ٢٠١٠ تم سحب الملف التركماني من المؤسسة العسكرية التركية، وتزامن ذلك مع تغيير السياسة التركية في العراق، حيث بدأت الحكومة التركية بتشكيل حلف مبني على المذهب السني مع قيادات الاحزاب التي كان يقودها كل من الهاشمي والنجيفي والبرزاني. اساء هذا التغيير الى المصالح التركمانية من جديد ولكن بأسلوب اخر. عندما أرادت الحكومة التركية إجبار التركمان على التعامل والتوافق مع تلك الاحزاب وقبول الأمر الواقع والتعاون مع السلطات الكردية، الا ان هذا الامر لاقى معارضة شديدة من قبل السياسيين والمؤسسات التركمانية، مما حدا بتركيا الى الاعتماد على مجموعة صغيرة من السياسيين التركمان الذين يؤيدون سياستها، مقابل تهميش من عارض سياستها الجديدة. والحالة هذه فتحت شرخا اخر في النظام السياسي التركماني.

سيطر الجيش التركي على الملف التركماني للحكومة التركية في الفترة بين عامي ١٩٩٦ - ٢٠١٠. تم في هذه الفترة ادارة المؤسسات التركمانية من قبل المؤسسة العسكرية التركيا وينظام حسكري بعيدا عن الدبلوماسية مفتقرا الى العقلية السياسية، مما جعل من السياسة التركمانية دمية لا تأثير لها في الساحة السياسية العراقية.

اشتراك الحزب الوطنى التركماني في مؤتمرات المعارضة العراقية

تأسس الحزب الوطني التركماني في مثل هذه الظروف غير المؤاتية في عام ١٩٩١ لتمثيل أكثر من مليونين من التركمان في الساحة السياسية العراقية المعقدة والتي كانت تضم العديد من الاحزاب السياسية العربية والكردية العملاقة المدعومة من قبل القوى الاقليمية والعالمية. في ظل كل هذه الظروف الصعبة المعقدة كانت هناك واجبات ضخمة تنظر الحزب يتوجب تحقيقها، منها:

- ايقاف الإضطهاد ضد التركمان.
- استرداد الحقوق التركمانية المهضومة.
- الحصول على جميع الحقوق القومية الثقافية.

أن اضطهاد جميع المكونات العراقية من قبل نظام البعث قد سبب في ارتفاع عدد وحجم المعارضة العراقية ودفعها الى خارج العراق منتشرة في جميع انحاء العالم وبالأخص إيران، سورية، تركيا والمملكة المتحدة.

كانت المشكلة العراقية ومنذ عقود تحتل احداث الساعة الدولية وماتزال، وكانت تجذب اهتمام القوى الاقليمية والعالمية الى المعارضة العراقية. اذ تعاملت معها الولايات المتحدة بقوة. اما المملكة المتحدة والاتحاد الاوربي بقيتا تتابعان الوضع عن كثب. اما سورية، إيران، تركيا ودول الخليج فكانت تتعامل بشكل مباشر مع الاحزاب المعارضة العراقية. ويذلك تحولت الساحة السياسية العراقية الى ساحة عالمية واسعة، مما تطلبت التعامل معها بمؤسسات سياسية ومنظمات مجتمع مدني محترفة متمرسة. لذا كانت هناك مهمات صعبة تنتظر الحزب الوطني التركماني المولد حديثا في عام ١٩٩١. وكانت اهمية هذه الساحة معروفة لتركيا ويالأخص المتعلق منها بشمال العراق وبالتركمان الذين يشكلون القومية الثالثة في هذه المنطقة الحساسة.

ازدادت مجالات العمل ونشاطات الحزب الوطني التركماني مع نموه الى جانب توسع مجالات ونشاطات اعمال المعارضة العراقية وازدياد اهتمام القوى العالمية بالقضية العراقية. فبدا الحزب في الاشتراك في المؤتمرات العامة للمعارضة العراقية وفي اجتماعات المعارضة مع الدول الكبرى كالولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من المؤتمرات العالمية التي كانت تناقش القضايا الحساسة جدا والتي تهم تركيا ايضا، مثل القضايا المتعلقة بمستقبل الادارة الكردية في الملاذ الامن وحقوق الاقليات العراقية ومستقبل

قسم ٧: السياسة التركية تجاه التركمان تستند على المبدأ الميكافيللي الذي يبرر كل الوسائل

العراق والنظام الفدرالي بعد سقوط البعث. فضلا عن ذلك بدا الحزب الوطني التركماني في القيام بالتحالفات مع المجاميع الاخرى في المعارضة العراقية والدخول في مناقشات مع الادارة الكردية بهدف الاشتراك في ادارة الملاذ الامن. وكان تنظيم سياسة الإذاعة والتلفزيون التركماني في الملاذ الامن مهمة بالنسبة للحزب. مثلما كانت النشاطات والقضايا السابقة مهمة لتركيا.

تركيا تهمش قادة الحزب الوطني التركماني لتاسيس الجبهة التركمانية

مع مرور الزمن بدأ قادة الحزب الوطني التركماني بتجنب تدخل السلطات التركية في الية صنع القرار للحزب قدر الإمكان، وفي الوقت نفسه بدأت السلطات التركية تشعر بانها تفقد السيطرة على سير العمل في الحزب. وظهرت خلافات بين السياسيين التركمان مما ادى الى انفصال قيادي من الحزب ليتسلم قيادة حزب تركماني اخر وهو حزب الاتحاد التركماني الذي كان فعالياته محدودة جدا. وانشق سياسي اخر من الحزب الوطني واسس حزبا ذو امكانيات محدودة سميت بالحركة التركمانية الوطنية الديمقراطية.

في الربع الاخير من العام ١٩٩١ ومن اجل تحسين السيطرة التركية على الية صنع القرار التركماني بشكل أفضل، تبنت تركيا فكرة تأسيس الجبهة التركمانية العراقية من الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني التركمانية الخاضعة لإرادتها وادارتها. فأوكلت تركيا مهمة تأسيس الجبهة التركمانية الى الشخصية التركية العالمية الاستاذ احسان دوغراماجي وهو من أصل عراقي تركماني. فعلى الرغم من رفض معظم القياديين في الحزب الوطني على الانضمام لهذه الجبهة، إلا انهم اجبروا على الدخول فيها، الامر الذي انعكس سلبا على ادارة الجبهة التركمانية بعد تأسيسها، اذ كانت الخلافات بين اعضاء الهيئة التنفيذية يومية في اجتماعاتهم وفعالياتهم حتى اوائل عام ١٩٩٦ حينما ترك الحزب الوطني الجبهة التركمانية العراقية بعد المشاجرة المسلحة التي وقعت في ١٩ تاون الاول عام ١٩٩٦ بين قادة الجبهة.

بعد الخلافات بين السلطات التركية وقادة الحزب الوطني ودخول الحزب الوطني التركماني الى الجبهة التركمانية العراقية مرغما، بدأت الانقسامات تظهر بين اعضاء الهيئة التنفيذية، مما ادى الى طرد بعض قياديى من الحزب الوطنى من سكنة محافظة

اربيل بسبب تفضيلهم البقاء في الجبهة على الخروج منها. كما همشت تركيا الحزب الوطني التركماني وتفاقم الوضع المالي للحزب أكثر فأكثر. نحو منتصف عام ١٩٩٦ وبالأخص بعد اقتحام الجيش العراقي مدينة اربيل في ٣٠ آب في العام نفسه، كان الحزب قد فقد فعاليته وتشتت اداريا الى درجة كبيرة.

بدأت المحاولات العننية للجيش التركي في ادارة الملف التركماني مباشرة بعد الهجوم الذي قام به الجيش العراقي الى اربيل وبمساعدة البرزاني في ٣٠ آب ١٩٩٦، اذ دُعي عدد من السياسيين التركمان الى مكتب ارتباط الجيش التركي في اربيل من قبل مقدم عسكري تركي واخر برتبة أكبر وأبلغوهم بان الجيش التركي سوف يقوم بالأشراف على ادارة الجبهة التركمانية والملف التركماني للحكومة التركية مطالبين التعاون معهم.

تركيا تحيد قادة الحزب الوطنى وتبدلهم لاعادة بناء الجبهة التركمانية

ظهر مصطفى كمال يايجلي لوحده في اربيل في منتصف عام ١٩٩٦، القيادي في الحزب الوطني الذي بقي مخلصا للسياسة التركية ويشكل مستمر، فبدا بنشاطات مكثفة لإعادة بناء الحزب الوطني والقيام بالتحضير لتنظيم المؤتمر الثاني للحزب.

فشل مصطفى كمال يايجلي في احتواء القياديين التركمان الاربيليين الذين أبعدوا من الحزب قبل عدة أشهر لكونه كان يريد ان يعيد نظام العمل السابق وكان يهدف يايجلي تغيير رئيس الحزب والهيئة الادارية المرفوضة من قبل تركيا، الذين كانوا يصرون على تغيير اسلوب العمل الذي أثبت فشله خلال الاعوام السابقة. لكن يايجلي نجح في فتح شرخ في الهيئة الادارية لنادي الاخاء التركماني في اربيل وذلك باقناع جناح معاون رئيس النادي وداد ارسلان للانضمام الى الحزب الوطني. علما بان نادي الاخاء التركماني غير معني بالسياسة وإنما يعد كمنظمة مجتمع مدني وكان رئيسه يرفض القيام بفعاليات سياسية والانضمام الى الجبهة التركمانية. لتؤدي هذه التغييرات الى استقالة رئيس النادي الاخاء التركماني مع مجموعة من زملائه بعد شهر فقط من امارسة جناح ارسلان السياسة تاركين النادي لأرسلان ومجموعته.

لتسهيل مهمة يايجلي، قامت الاستخبارات التركية بخطف عدد من قياديي الحزب الوطني التركماني ممن لم يكن الاتراك راضين عنهم بغية تخويفهم. وتعرض قيادي اخر الى مؤامرة

قسم ٧: السياسة التركية تجاه التركمان تستند على المبدأ الميكافيللي الذي يبرر كل الوسائل

وتم سجنه. كما بدأت حملات التشهير ضدهم متهما اياهم بالاختلاس والتجسس واستغلال مواقعهم الحزبية، ومنعوا من السفر الى اربيل للاشتراك في المؤتمر العام الثاني للحزب.

نظم يايجلي المؤتمر العام الثاني للحزب في الفترة من ١٨ – ٢٠ آب ١٩٩٦ في مدينة اربيل، اذ أنتخب رئيسا للحزب وعين وداد ارسلان أحد المعاونين له. هكذا تم استبعاد جميع قياديي الحزب تقريبا من الذين كانت تركيا غير راضية عنهم، فأصبح الحزب الوظني ونادي الاخاء التركماني متهيئان للدخول الى الجبهة التركمانية.

الجيش يسحب الملف التركماني وينظم المؤتمر التركماني العام الأول

مرت الفترة من شهر آب ١٩٩٦ وحتى ايلول عام ١٩٩٧ بصراع المؤسسة العسكرية التركية على سحب الملف التركماني من الحكومة التركية واجراء التغييرات اللازمة في المؤسسات التركمانية لغرض تهيئتها للدخول الى الجبهة التركمانية العراقية والعمل تحت مظلتها. تم تنظيم المؤتمر التركماني الاول تحت اشراف مباشر من قبل الجيش التركي، ثم انفرد المؤسسة العسكرية التركية في ادارة الملف التركماني، والذي استمر حتى عام ١٠٠٠ حين استعادت الحكومة التركية (وزارة الخارجية والاستخبارات التركية) الملف التركماني من الجيش التركي.

بعد ان عانى المجتمع التركماني تحت وطأة سياسات التطهير العرقي لنظام البعث لعدة عقود، ادى هيمنة الحكومة التركية على السياسة التركمانية الى تشتيت النظام السياسي التركماني وسببت هيمنة المراجع العسكرية التركية على الملف التركماني المزيد من التدهور في السياسة التركمانية.

اما اليوم فان النظام السياسي التركماني يعاني من الهشاشة والتشتت والضعف وعدم الفعالية، الى جانب معاناة المجتمع التركماني من كافة أنواع انتهاك حقوق الإنسان والتطهير العرقي.

توصيات

توصى مؤسسة سويتم ووفقا ما جاء اعلاه الآتى:

- على السياسيين والمثقفين والشعب التركماني القيام بإجراء المزيد من البحوث لبيان الأضرار التي نجمت عن الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني لأكثر من عشرين عاما
 - على الحكومة العراقية دعم الشعب التركماني ماليا لحمايته من استغلال الدول الاخرى
- على المجتمع التركماني التخلي عن الاعتماد المطلق على الدعم المادي التركي وعدم الخضوع لإرادتها، بعد ان ادى الى اعاقة بناء وتطوير النظام السياسي التركماني وحرمان تركمان العراق من دعم القوى الإقليمية والدولية الأخرى في المنطقة

القسم الثامن

القتهم في اليم مكتوفين وقالت اياكم اياكم ان تبتلوا بالماء

تاریخ: ۱۹ نیسان ۲۰۱۶ عدد: مقا.۱-ث۱٤۱۹

يعد التركمان في العراق من القوميات العراقية الغنية بالثقافة القومية، تقدس الوحدة والتعاون والعمل المشترك، تمتلك طبقة كبيرة من المثقفين والمتعلمين، مجتمع لديه شعور قومي راسخ، فعلى الرغم من الحجم الكبير لنفوسهم في العراق والمقومات التي يمتلكونها، فشل التركمان في الحياة السياسية وغاب عن الوسط السياسي العراقي ويقي مكتوف الايادي امام الاضطهادات وعجز عن الوقوف امام الانتهاكات لحقوق الانسان التي تعرض لها لعقود طويلة.

اسباب الانتكاسات التركمانية

هناك اسباب عديدة ادت الى هذه الانتكاسات التي لا تتناسب مع مجتمع كبير يعد الثالث من حيث الحجم بعد العرب والاكراد، منها:

- حُرِم التركمان من ابسط الحقوق الثقافية القومية
- لم يسمح الوسط السياسي العراقي للتركمان بتأسيس المؤسسات الثقافية القومية والاثثية وبالأخص السياسية ومؤسسات المجتمع المدني التي من خلالها يستطيع المجتمع مقاومة سياسات الاستبعاب وتتمية وتطوير اللغة والثقافة والادب والفن والاقتصاد
- العوامل الجيوسياسية كانت عائقا امامهم في الحصول على ابسط انواع الدعم المالي او اللوجستيكي من القوى الوطنية والاقليمية والدولية
- لم تسمح لهم جغرافية مناطقهم بالمقاومة المسلحة ناهيك عن حاجة مثل هذه المقاومة الى دعم سياسي ومالي كبيرين الذي يفتقده التركمان

تعد الهيمنة التركية على الساحة السياسة التركمانية واستغلالها الوسط السياسي التركمانية من اجل المصالح الوطنية التركية من العوامل الاساسية لفشل التركمان. تركيا

اهملت التركمان ومنعتهم من القيام بالفعاليات السياسية العانية في تركيا قبل عام ١٩٩٠ واعاقت بناء النظام السياسي والاداري التركماني المستقل بعد ذلك التاريخ في حين اعتمد التركمان على تركيا كليا. والاربعة والعشرون سنة الماضية من التاريخ التركماني، التي هيمنت خلالها تركيا على السياسة التركمانية، تحتوي شواهد كثيرة على الاعتماد التركماني على تركيا والاستغلال التركي لهم.

دخل تركمان العراق الى مرحلة مابعد احتلال الكويت في عام ١٩٩٠، منهكا مشنتا يعاني من الضعف الكبير من الناحية المالية والتجربة السياسية والعمل التنظيمي، حيث كانت هناك غياب كامل لأبسط المؤسسات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والبنى التحتية لتأسيسها. في هذه المرحلة نشطت المعارضة العراقية في الخارج متزامنا مع ظهور المنطقة الامنة في شمال العراق تحت الاشراف الدولي الغير المباشر ويدأ الشروع في بناء الادارة الديمقراطية فيها.

ان اعلان المعارضة العراقية تاريخ تنظيم مؤتمرها الاول في شهر اذار من العام ١٩٩١ في بيروت اَجبر تركيا على السماح للتركمان بالعمل السياسي العاني المعارض في تركيا وتم على غراره تأسيس حزب سياسي تركماني وتم تقديم الدعم له، اذ ظهرت الحركة السياسية التركمانية المنظمة مع تأسيس الحزب الوطني التركماني العراقي في مطلع عام ١٩٩١ في تركيا، أعقب ذلك في عام ١٩٩٥ تأسيس الجبهة التركمانية العراقية بأشراف مباشر من السلطات التركية بتمويل تركي فقط كنظام سياسي تركماني عام والممثل الشرعي الوحيد لتركمان العراق.

لم تسمح المصالح الوطنية التركية الكبيرة والتهديدات للسيادة الوطنية التركية في المنطقة فرصة امام الحركة السياسية التركمانية الفتية المفتقرة لأبسط المستلزمات والاحتياجات والمستسلمة للشعور القومي بحرية الحركة، غير الخضوع الكلي للهيمنة التركية.

تشتت النظام السياسي التركماني تحت الادارة التركية

تجاهلت الادارة التركية المصالح التركمانية واساعت في ادارة النظام السياسي التركماني لأكثر من عقدين مما ادى الى تهميش جميع المؤسسات التركمانية من قبل تركيا فضلا عن الكثير من السياسيين التركمان ويقائهم خارج الجبهة التركمانية التي لازالت تعتبر

قسم $^{\Lambda}$: القتهم في اليم مكتوفين وقالت اياكم اياكم ان تبتلوا بالماء

بمثابة النظام السياسي التركماني، اذ تم استبعاد قسما كبيرا منهم منذ البداية وطرد اخرون بين فترة وإخرى وإضطر البعض الاخر بالانسحاب من الجبهة التركمانية فيما بعد.

فيما يلى التاريخ السياسي التركماني الحافل بالتشتيت تحت الادارة التركية:

- تم استبعاد ثلاثة مجموعات من سياسيي التركمان من العملية او النظام السياسي التركماني في المؤتمر العام الاول للحزب الوطني التركماني في عام ١٩٩٣ وهي: مجموعة اوميد اق قوينلو، مجموعة أرشد الهرمزي ومجموعة عزيز قادر، اسس الاخير حركة سياسية جديدة.
- عند تأسيس الجبهة التركمانية العراقية في عام ١٩٩٥، مجموعات تركمانية كبيرة التي كانت خارج السياسية، على سبيل المثال:
- المجموعة الدينية الشيعية من السياسيين والاحزاب التركمانية، رغم ان
 التركمان الشيعة يشكلون نصف تركمان العراق تقريبا.
- الحركة التركمانية الوطنية الديمقراطية التي كانت كالجبهة التركمانية من الحركات التركمانية القومية المحافظة.
- تُركت مجموعة اخرى من قيادي الحزب الوطني التركماني خارج العملية السياسية في مؤتمرها الثاني في عام ١٩٩٦ عندما اقدمت تركيا بتغيير الهيئة الادارية للحزب.
- في اب عام ١٩٩٦، وبالتعاون مع برزاني دخل الجيش العراقي الى مدينة اربيل وجمع عدد كبير من التركمان من مقرات المؤسسات التركمانية في المدينة واختفى هؤلاء بعد ذلك. ففي هذه الحالة، اعتبر العديد من التركمان بأنهم تُركوا من قبل تركيا معرضين للخطر وتركوا الصف التركماني بدأوا التعاون مع السلطات الكردية. علما بانه كانت هناك مقرات عسكرية ومراكز استخباراتية تركية في اربيل.
- مجموعات سياسية تركمانية كبيرة تركت النظام السياسي التركماني مع تغيير كل رئيس للجبهة التركمانية (بالأحرى اعتباره غير مرغوبة به من قبل تركيا وابعاده)، وعملت خارج النظام السياسي التركماني:
- قام اول رئيس للجبهة التركمانية تورهان كتانة في عام ١٩٩٦ مع عدد من زملائه المبعدين بتأسيس حزب الشعب التركماني.
- واصل الرئيس الثاني للجبهة التركمانية سنان جلبي في عام ١٩٩٧ مع مجموعة من زملائه كمؤسسة مجتمع.

- ترك الرئيس الثالث للجبهة التركمانية وداد ارسلان النظام السياسي التركماني في عام ٢٠٠٠ ومعه أكبر مؤسسة تركمانية ثقافية النادي الاخاء التركماني وعدد كبير من سياسيي التركمان.
- بقي الرئيس الرابع للجبهة صنعان قصاب اغا خارج العملية السياسية بعد تهميشيه في المؤتمر التركماني الثالث عام ٢٠٠٣.
- قام خامس رئيس للجبهة التركمانية فاروق عبدالله في عام ٢٠٠٥ مع
 مجموعة كبيرة من زملائه بتأسيس حزب القرار التركماني.
- أقدم مجموعة كبيرة من تركمان اربيل على ترك الجبهة التركمانية عندما نقل المقر الرئيسي للجبهة من اربيل الى كركوك في عام ٢٠٠٣.
- ترك حزب تركمان ايلي، الذي يعتبر ثاني حزب تركماني من حيث التأسيس، الجبهة التركمانية في عام ٢٠٠٥
- في عام ٢٠٠٥ قام فرع اربيل للجبهة التركمانية والذي كان يعد ثاني أكبر تجمع سياسي تركماني بعد كركوك بترك الجبهة التركمانية مستوليا على جميع الابنية العائدة للجبهة في اربيل.
- تم طرد اربعة احزاب تركمانية رئيسية من النظام السياسي التركماني في عام ٢٠٠٨ في المؤتمر التركماني الخامس:
 - الحزب الوطنى التركمانى
 - الحزب العدالة التركماني
 - الحركة المستقلين التركمان
 - الحركة الاسلامية التركمانية

رغم كثرة المؤسسات والسياسيين التركمان الذين أستبعدوا او طُردوا من النظام السياسي التركماني الخاضع لتركيا او تركوه فلم ترقى اية مؤسسة سياسية تركمانية الى مستويات المؤسسات المحترفة ويعد غياب ابسط مصادر التمويل من اهم الاسباب التي ادت الى تفاقم الامر، واستمرت معاناتها لهذا اليوم والذي نرى فيه بان معظم هذه المؤسسات تفتقر لأبسط الاحتياجات الهيكلية والمؤسساتية والاقسام التنظيمية، فضلا عن محدودية نشاطاتهم ان لم تكن معدومة. كانت لتركيا الدور الاكبر في افشال جميع المحاولات لبناء نظام سياسي تركماني عام مستقل.

اسباب حرمان الحركة السياسية التركمانية من مصادر التمويل

قسم Λ : القتهم في اليم مكتوفين وقالت اياكم اياكم ان تبتلوا بالماء

هناك عوامل عدة ادت الى حرمان الحركة السياسية التركمانية من مصادر التمويل التي تعد من اهم المعوقات امام بناء وتطوير اية مؤسسة سياسية او مؤسسة مجتمع مدني، اهمها.

- عان تركمان العراق من معوقات كبيرة قبل ان تصبح الظروف متاحة لهم بالقيام بالفعاليات السياسية والدخول بين العديد من الاحزاب المعارضة العراقية الكبيرة والمحترفة في الخارج بعد احتلال العراق للكويت في عام ١٩٩٠، اذ التعرض الى جميع انواع انتهاكات حقوق الانسان المنظمة ولعقود ادى الى:
- إفقار الشعب التركماني الذي كان جزأ كبيرا من عمليات الاستيعاب القومي
 التي مورس ضدهم.
- انعدام قابلية التضامن بين تركمان العراق أنفسهم نتيجة الارهاب السياسي
 الذي تعرضوا له.
- انعدام التجربة التنظيمية وتجربة ادارة المؤسسات السياسية كان أحد اسباب غياب القاعدة الشعبية وبالنتيجة الدعم المالى.
- غياب نظام سياسي تركماني عام مستقل فضلا عن الاعلام التركماني وعدم ظهور مؤسسات تركمانية محترفة تحصل على ثقة الانسان التركماني وتلبية احتياجاته السياسية والاقتصادية جعلهم ان يفقدوا التمويل من المواطن التركماني.
- حصر تمويل النظام السياسي التركماني في تركيا منذ بداية المسيرة السياسية التركمانية، ومنعت تركيا المؤسسات التركمانية التي كانت تمولها من الحصول على اي دعم مالي من اي مصدر اخر، ادى الى الاعتماد المطلق على التمويل التركي ولفترة طويلة مما ادى الى اهمال هذه المؤسسات البحث عن مصادر اخرى للتمويل.
- ان خضوع التركمان المطلق لتركيا ادى الى حرمانهم من الدعم المادي واللوجستيكي من اية قوة وطنية كانت او اقليمية او عالمية.
- عدم الاستقرار الامني والسياسي بعد الاحتلال، واستمرار تعرض التركمان الى انتهاكات أكبر بعد سقوط نظام البعث من قبل الادارة الكردية والارهابيين.
- غياب الثقافة الديمقراطية في العراق، الذي ادى الى عدم أدراك اهمية المؤسسات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، يعد من اهم اسباب غياب القاعدة الشعبية للمؤسسات ويدوره ادى الى غياب أحد اهم مصادر التمويل.
- عدم اقرار قانون الاحزاب العراقية يؤدي الى غياب التمويل الشرعي للحكومة العراقية.

أسباب معاناة التركمان من الفقر

في عراق اليوم حيث تفشل الدولة في تقديم ابسط الخدمات للمواطن وانعدام الامن وانتشار الارهاب الذي سبب اضرار بالغة في الارواح والممتلكات ويعمل النظام الاداري والتجاري والاقتصادي على أسس الانتماء القومي، وخصوصا في المناطق التركمانية التي تهيمن على معظمها السلطات الكردية وتدعي ملكيتها. يعاني التركمان من الفقر الشديد نتيجة لأسباب عدة، منها:

- التهميش في الادارة والتعيينات
- صعوبة حصول رجال الاعمال التركمان على المشاريع الحكومية
 - صعوبة العمل في الوسط التجاري بدون دعم سياسي
- تعرض التركمان الى الإرهاب والابتزاز والاختطاف وتقديم الفدية. اذ يقدر بعض المصادر التركمانية المبلغ الذي دفعه التركمان كقدية للمختطفين لحد ألان بأكثر من ٥٠ مليون دولار.

حتمية تأسيس مجلس تركماني محترف واحتياجات تركمان العراق

يحتاج تركمان العراق اليوم الى نظام سياسي واداري محترف لكي يضمن التمويل الشرعي من الدولة العراقية، ويكسب ثقة الانسان التركمان ويبني قاعدة شعبية تكون مصدر شرعي اخر للدعم المادي ويتوجب البحث عن مصادر تمويل اخرى كبيرة من القوى الاقليمية والدولية لمعالجة احتياجات أكثر من مليوني تركماني في ميادين عديدة، اهم هذه الاحتياجات:

- يفتقر المجتمع التركماني لأبسط وسائل الصحافة والاعلام المحترف، اذ لا يملك تركمان العراق حتى اليوم جريدة واحدة محترفة او تلفزيون تركماني محترف الامر الذي يفسر سبب افتقار المجتمع التركماني لأبسط انواع المعلومات حول السياسية العراقية وحتى السياسة التركمانية وسبب غياب مشاركة الانسان التركماني في العملية السياسية. ويفتقر التركمان الى مجلات علمية وثقافية وفنية متخصصة. كما ان تركمان العراق بحاجة اليوم الى صحافة محترفة تصدر باللغة الانكليزية والعربية لمخاطبة المجتمعات العربية والاجنبية ولتامين الدعم الاقليمي والدولي للتخلص من عمليات التطهير العرقي الذي يتعرضون له.
- · يعاني التعليم التركماني من نواقص كثيرة في الجانب التعليمي الذي بحاجة الى الاف المدارس والمدرسيين والاختصاصيين، فضلا عن النواقص الكبيرة في المنهاج والكتب الدراسية، الى جانب ذلك فان التركمان في العراق بحاجة الى

قسم $^{\Lambda}$: القتهم في اليم مكتوفين وقالت اياكم اياكم ان تبتلوا بالماء

- جامعة تعتمد اللغة التركية للدراسة والا سوف لا يكسب التعليم التركماني معنى ويبتعد المواطن التركماني من المدارس التركمانية، لانعدام الاستمرار في الدراسة بعد الانتهاء من التعليم الثانوي.
- تعاني الزراعة في المناطق التركمانية من نواقص كبيرة في الري وتامين البذور والاسمدة ومستلزمات الحصاد الحديثة.
- رغم كبر وسعة الادب والفن والموسيقى التركماني ورغم كثرة الادباء والفنانون والرسامون والنحاتون التركمان، فلا يملك التركمان اليوم ابسط انواع النقابات او الجمعيات او مؤسسات خدمية او تعليمية محترفة في هذه المجالات. سبق وان اثبت المسرح التركماني جدارته في الخمسينيات والسبعينيات من القرن الماضي عندما اعطيت له بعض الفرص وقدم العديد من المسرحيات للكتاب التركمان والمؤلفين العالميين. يحتاج اليوم الادب والفن والموسيقى والمسرح التركماني والادباء والفنانين التركمان اموالا ومصادر تمويلية كبيرة لإحياء وتنظيم وتطوير هذه المجالات المهمة للثقافة القومية التركمانية وتامين بنايات ومسارح وادوات النشر وادوات الطباعة واختصاصيون.
- للحد من الفقر والبطالة المنتشرة بين التركمان والحالات المرضية الكثيرة مع غياب كبير للخدمات الصحية في العراق وإنهاء حالات الابتزازات المتكررة التي يتعرض لها اغنياء التركمان كالاختطاف وطلب القدية وحرمان رجال اعمال التركمان من الحصول على المشاريع الحكومية، فإن التركمان بحاجة الى نظام سياسي وإداري تركماني محترف:
 - يمتلك جميع اللجان المتخصصة
 - و يستطيع ايجاد مصادر التمويل الكبيرة
 - يقوم بتمويل الاحزاب السياسية التركمانية
 - يشجع ويمول مؤسسات المجتمع المدنى
 - وأمن الخدمات الصحية واحتياجات الزراعة في المناطق التركمانية
 - o يعمل على ايجاد العمل للعاطلين التركمان
 - يحقق تعينات التركمان كحق شرعى في اشراكهم في ادارة مناطقهم
 - c يعالج الاهمال الكبير في خدمات البلدية في مناطقهم
- يعمل على ضمان توفير الاموال التي يجب على الوزارات تخصيها في المناطق التركمانية
- يكون مرجعا للتركمان عندما يتخذ الدولة قرارات تهم المجتمع التركماني
 بكامله، على سبيل المثال:

- الديو وتلفزيون ناطق باللغة التركمانية
- مديريات عامة كالتعليم بلغة الام ولجنة شؤون التركمان
- المناصب السيادية من الوزراء والمدراء العامين والسفراء
- يعمل على المستوى الوطني والاقليمي والدولي لإيقاف الهجمات على
 التركمان
 - يرسخ الامن في مناطقهم
- يرجع عشرات الالاف من الدونمات من الاراضي التي استملكت من قبل النظام السابق
 - وقف التغيير الديموغرافي وازالة التعريب والتكريد في مناطقهم
- يفتقر الكثير من العراقيين والعالم العربي والغربي على ابسط المعلومات حول تركمان العراق، الى جانب ذلك لا يملك الكثيرين من المجتمع التركماني وبالأخص الجيل الجديد معلومات تاريخية وجغرافية ويجهلون العقود من الانتهاكات لحقوق الانسان التي يتعرض لها تركمان العراق. ففي هذا السياق يحتاج التركمان الى مكتبة مركزية كبيرة تحتوي على المصادر التي تخص التركمان وتدون تلك المعلومات. اما قلة المصادر حول تركمان العراق فتتطلب مركز ابحاث متخصصة لدراسة وتوثيق الحقائق التاريخية والجغرافية والاقتصادية والادبية لتركمان العراق. بما ان تركمان العراق يعيشون في منطقة تتواجد فيها عدة قوميات وان القضية العراقية تشغل المجتمع الدولي ومنذ عقود فان التركمان بحاجة الى مراكز ترجمة متخصصة في اللغة العربية والاتكليزية.
- ان بناء نظام سياسي واداري تركماني محترف لوحده يتطلب مبالغ ضخمة. النظام الذي يكون القوة التركمانية الشرعية في تثبيت دعائم السياسة التركمانية، ويكون على مستوى التحديات التي تواجهها الوجود التركماني في العراق، ويتضمن المجلس التركماني ولجانه المتخصصة والمراكز الاستراتيجية والابنية المطلوبة والعاملين في هذه المؤسسات الذين يجب ان يتفرغوا للمجلس واللجان والمراكز ويخصص لهم رواتب معقولة تتناسب مع المهمات الكبيرة والمختلفة الملقاة على عاتقهم. الاحزاب التركمانية التي تعاني من غياب ابسط مقومات المؤسسة السياسية بدورها بحاجة الى اموالا كبيرة لإعادة البناء ولتقديم المطلوب منهم في الساحة السياسية العراقية المعقدة، والحالة نفسها تنطبق على مؤسسات المجتمع المدني التركمانية، فضلا عن الحالات الخاصة والطارئة كالانتخابات الوطنية العامة التي تعد جوهر العملية السياسية والتي تتطلب مبالغ هائلة.

قسم $^{\Lambda}$: القتهم في اليم مكتوفين وقالت اياكم اياكم ان تبتلوا بالماء

يتبين من الحقائق المذكورة اعلاه الخاص بالوضع التركماني العام المتردي الخاضع لتركيا والتي بدورها وظفت القضية التركمانية للمصلحة الوطنية التركية على الرغم من المعاناة التي يعيشها التركمان في جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فضلا عن تعرضهم الى جميع انواع الاضطهاد ولعقود طويلة، بان تركمان العراق بحاجة ملحة الى مصادر تمويلية هائلة لبناء نظامهم السياسي والاداري المحترف المستقل ليثبتوا اسس ومبادئ السياسية التركمانية وينظموا الحياة السياسية التركمانية والمؤسسات السياسية والصحافة والاعلام المحترف، لينهضوا ويتواجدوا في الساحة السياسية العراقية مثلما يجب ان يقاوموا عمليات التطهير العرقي التي يتعرضون لها وينقذوا وجودهم وثقافتهم القومية. ان مثل هذه الاهداف والاحتياجات الكبيرة لا يمكن الغير المحترفة المشتتة غير المتعاونة او تحت وصاية قوة معينة، بل تتطلب قوة الغير المحترفة المشتتة غير المتعاونة او تحت وصاية قوة معينة، بل تتطلب قوة سياسية تركمانية ذاتية ونظام سياسي اداري تركماني عام ومحترف.

حرمان التركمان من مصادر تمويلية ضخمة نتيجة التسلط التركي

في خضم هذه الويلات وما يتعرض له التركمان من حالات الفقر الشديد والحاجة الملحة لمصادر التمويل الكبيرة، فان حرمان النظام السياسي التركماني من اي تمويل عدا تمويل الحكومة التركية التافهة مقارنة بالاحتياجات التركمانية الكبيرة، يعد بمثابة ترك تركمان العراق مكتوف الايدي امام التحديات التي تهدد وجودهم. بسبب السياسة المالية التركية هذه فقد التركمان مصادر تمويلية ضخمة كان من الممكن تلبية القسم الاكبر من احتياجاتهم، وبالتالي تفادي الفشل الذي يعاني منه النظام السياسي اليوم.

اهم مصادر التمويل التي حُرم منها تركمان العراق نتيجة الخضوع الاعمى للإرادة التركية والسيطرة التركية التركية

• الحرمان من واردات برنامج النفط مقابل غذاء للأمم المتحدة كان حرمان التركمان من حصة واردات النفط مقابل الغذاء ضربة قاصمة للشعب التركماني، اذ قامت تركيا بمنع التركمان الاشتراك في الاجتماعات التي تم خلالها تحديد حصة للأحزاب الكردية من واردات النفط مقابل الغذاء في نيويورك في اواخر العام ٥٩١ واوائل عام ١٩٩٦ وبذلك سبب تركيا في حرمان التركمان من مصدر مالي ضخم

تقدر بملايين الدولارات شهريا. تلك كانت تعد من المصادر الشرعية وايضا اثبات واعتراف دولي بالوجود التركماني الكبير في العراق وكان بالإمكان ان يكون عاملا مساعدا لتقليل الجوانب الكثيرة من الدمار التي تعرض ويتعرض لها التركمان. تم الاتفاق داخل المعارضة العراقية آنذاك على اعتماد نفوس التركمان بنسبة ٦٪ من نفوس العراق وعليه كان من المنطقي ان ينظر الى التركمان مثلما حصل مع الاحزاب الكردية من تلك الواردات اعتمادا على نسبة نفوس الاكراد في العراق الذي حدد بـ ١٣٪، ويالتالي فكان من المفترض ان يحصل التركمان على ٦٪ من تلك الواردات والتي كانت تقدر بالملايين من الدولارات شهريا.

• الحرمان من تمويل الدول الشقيقة

لم يكن حرمان تركمان العراق من مساعدات والدعم المالي من الدول الشقيقة كأذربيجان وتركمانستان اقل اساءة وضررا من حرمانهم من الحصة في واردات النفط مقابل الغذاء. ان تعاطف دولة أذربيجان والشعب الآذري مع تركمان العراق كبيرة جدا، اذ يعتبرون تركمان العراق من الاصول الآذرية ويظهرون دوما استعدادهم لتقديم جميع انواع الدعم لتركمان العراق. اما دولة تركمانستان فهي تشارك التركمان في الاسم نفسه والاصل. قامت مجموعة من قيادي الجبهة التركمانية بزيارة الى اذربيجان ولمدة اسبوع في النصف الثاني من العام ٢٠٠٧. اطلع الوفد السلطات الآذرية على الوضع التركماني الصعب والحاجة الملحة لمصادر مالية كبيرة، فتم دراسته من قبل السلطات الآذرية بأعلى المستويات وفي رئاسة الجمهورية. حصل الوفد على الموافقة من الدولة الآذرية على الدولة الآذرية على الدولة الآذرية على الدولة الآذرية الكي الدعم المالي لتركمان العراق وان يتم تقديم المساعدة عن طريق فرع الجبهة التركمانية التي كانت من المفروض افتتاحها في اذربيجان.

بعد عودة وقد الجبهة التركمانية الى كركوك قدم أحد اعضاءه المعلومات حول قرار المحكومة الآذرية والخاصة بتقديم المساعدة المالية لرئيس الجبهة التركمانية. رئيس الجبهة التركمانية حينذاك كان سعدالدين اركيج فابلغه اركيج بانه سوف يقوم بالتحضيرات اللازمة لفتح فرع للجبهة التركمانية في باكو. أهمل اركيج الامر، الذي كان يخضع للإدارة التركية. بعد فترة قصيرة من عودة الوقد من اذربيجان اتصل المسؤولون الآذريين لاحد اعضاء الوقد هاتفيا واستفسروا عن إجراءات فتح فرع الجبهة في اذربيجان كي يقدموا المساعدات المالية. تم ابلاغ اركيج عن اتصال المسؤولين الآذريين واهتمامهم بموضوع تقديم الدعم المالي لتركمان العراق في أسرع وقت ممكن. أهمل

قسم $^{\Lambda}$: القتهم في اليم مكتوفين وقالت اياكم اياكم ان تبتلوا بالماء

اركيج الموضوع مرة اخرى. فتكرر اتصالات المسؤولون الآذريين لعدة مرات ففي كل مرة كان الموضوع يهمل من قبل اركيج الى ان توقف اتصال الآذريين للوفد. المعروف ان دولة اذربيجان دولية نفطية غنية.

رفضت تركيا باستمرار طلب قيادة الجبهة التركمانية الموافقة على الحصول للمساعدات المالية من دولة اذربيجان والدول الشقيقة الاخرى. كما ان الجبهة التركمانية سبق وان رفضت عرض دولة إيران المساعدات المالية للجبهة التركمانية لنفس الاسباب.

• الحرمان من مصادر تمویلیة اخری

ان الدعم المالي الضخم للمنظمات الدولية للعراق وخاصة لشمال العراق ومنذ عام ١٩٩٠ تحت عنوان المساعدات الانسانية ودعم التحول الديمقراطي في العراق معروف في الوسط الدولي. لقد اتصلت منظمة الاطباء بلا حدود الدولية قبل عدة سنوات بمؤسسة سويتم عندما كانت امراض معدية منتشرة في العراق والخدمات الصحية تعاني من الضعف الشديد. فأوضح مسؤول المنظمة الدولية بان في برنامجهم يقدمون مساعدات كبيرة جدا للمستشفيات في المناطق الكردية وعن نيتهم تقديم مساعدات طبية للمؤسسات الصحية التركمانية ايضا. بعد اتصالات مكثفة ولعدة اسابيع وصل مؤسسة سويتم الى المسؤول الرئيسي لمستشفى الشفاء في كركوك الذي يعد جزأ من النظام السياسي التركماني الخاضع لتركيا وتمويلها، فابلغ المسؤول عن المستشفى المذكور مؤسسة سويتم بانه غير مسموح لهم استلام اية نوع من المساعدات من اية جهات اخرى.

استنتاجات

يتبين مما سبق ذكره:

- ان الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني وحرمانه له من مصادر التمويل الكبير تعد من اهم اسباب فشل السياسة التركمانية وتشتت النظام السياسي التركماني وبالتالي منع بناء نظام سياسي واداري تركماني محترف الذي ادام تعرض التركمان الى الاضطهادات.
- ان بقاء تركمان العراق يعاني من العوز المالي كان دوما من اساسيات السياسة التركية تجاه التركمان، والهدف من ذلك هو بقائهم بحاجة مستمرة لتركيا، في

الوقت نفسه خاضعين لها، لتبقى تركيا تسيّر السياسة التركمانية لوحدها بالشكل الذي يخدم مصالحها الوطنية.

توصيات

- ينبغي التعاون بين جميع سياسيي ومثقفي التركمان من اجل التخلص من الهيمنة التركية ويناء نظام سياسي تركماني مستقل محترف والذي بالتأكيد سوف يجد دعما من معظم القوى الوطنية والاقليمية والدولية.
- ينبغي على جميع القوى الخيرة وفي مقدمتها الدول الشقيقة للتركمان كأذربيجان وتركمانستان مساندة التركمان في الحصول على استقلالهم السياسي من السيطرة التركية.

القسم التاسع

لماذا يتوجب على تركمان العراق قبل كل شيء العمل على تغيير سياساتهم تجاه تركيا؟

تاریخ: ۲۱ مایس ۲۰۱۶ عدد: مقا۲۰-ج۱۴۲۹

الضعف التركماني كمجتمع غير حاكم (أقلية)

حقوق المكونات غير الحاكمة (الأقليات) في المجتمعات غير الديمقراطية، لا تُحجب فقط بل يتعدى الامر الى ابعد من ذلك كالانتهاكات التي تطال جميع مجالات حقوق الانسان من الانصهار القومي الى التطهير العرقي، خاصة عندما يكون الشعور القومي والمذهبي هو السائد في تلك المجتمعات. ان تَحرُر مثل هذه المكونات غير الحاكمة وخلاصها من الاضطهادات ليس بالمهمة السهلة، خاصة عندما تكون هذه المكونات قد تعرضت لمختلف انواع الاضطهادات ولعدة عقود. اذ تتشتت مراكز القوى في مثل هذه المكونات ويتعنر العمل الجماعي فيه واستحالة توفير التمويل الذاتي لتوظيفه في العمل السياسي الذي يعد من العوامل الرئيسية لإنجاح اية مؤسسة او مشروع. في هذه الحالات لا تستطيع اية اقلية ان تقف على اقدامها كي تضع حدا للاضطهادات واستعادة حقوقها لوحدها دون الحصول على الدعم من القوى الوطنية او الاقليمية او الدولية.

يعد تركمان العراق نموذجا لمثل هذه الحالة المعقدة كأقلية تعاني ومنذ عقود طويلة من اضطهاد عرقي وسلبا للحقوق في مجتمع غير ديمقراطي يسوده الشعور القومي المتعصب، الى جانب وجود قوتين كبيرتين متعصبتين في العراق تتنافسان على الاراضي التركمانية الامر الذي ادى الى المزيد من التفاقم في الواقع التركماني، اذ حاولت الاولى صهر التركمان وتغيير ديمغرافية مناطقهم وتدعي الثانية ملكية اراضيهم.

مراحل السياسة التركية تجاه التركمان

كأي اقلية من الاصول التركية في الدول المحيطة بتركيا، فان تركمان العراق كانوا، ولايزال معظمهم، لا يرون منفذا لهم غير تركيا ويُخضعون سياستهم للإرادة التركية. اما تركيا من جانبها ليست لديها سياسة معينة واضحة لمساحدة هذه المجتمعات وفي وقت تستغل فيه خضوعهم لها وتعمل على تكييف مؤسساتهم السياسية لصالح المصالح التركية العليا.

وتنقسم السياسة التركية غير الإيجابية تجاه تركمان العراق من حيث الخطوط العامة الى اربعة فترات:

- الفترة الاولى (ما قبل عام ١٩٩٠): قبل حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩٠ حين اهملت تركيا كليا تركمان العراق على الرغم من تعرض التركمان الى أبشع انواع انتهاكات حقوق الانسان.
- الفترة الثانية (١٩٩٠ ٢٠٠٣): ان خضوع التركمان للخطوط السياسة التركية الحمراء تجاه الاكراد في المنطقة الامنة في العراق بعد عام ١٩٩٠ ادى الى غضب الاحزاب والميليشيات الكردية والتي سبب تعرض التركمان الى هجماتهم.
- الفترة الثالثة (٢٠٠٣ ٢٠٠٠): الخلافات التركية الامريكية خلال اسقاط نظام البعث في عام ٢٠٠٣ دفعت الولايات المتحدة الى تهميش الجبهة التركمانية العراقية التي كانت ولاتزال تعد من اكبر القوى السياسية التركمانية وبمثابة النظام السياسي التركماني الخاضع للسياسة التركية، ونتيجة للتهميش اختفى التركمان من الساحة السياسية العراقية وأخضعت المناطق التركمانية لسيطرة الأحزاب الكردية المشاركة مع الولايات المتحدة في اسقاط نظام البعث، وتعرض التركمانية الى جميع انواع انتهاكات حقوق الانسان وتعرض المناطق التركمانية الى المجمات عسكرية كبيرة.
- الفترة الرابعة (ما بعد عام ٢٠١٠): وهي الفترة التي اعقبت ازالة وصاية الجيش التركي على الحكومة التركية في عام ٢٠١٠ عندما انعطفت السياسة التركية واخذت اتجاها طائفيا مبنيا على المذهب السني. سعت الحكومة التركية لاخضاع التركمان الى السلطات الكردية والتي تتعارض مع المصلحة التركمانية الوطنية والقومية. وفي الوقت نفسه حاولت تركيا اجبار التركمان على التعاون والتنسيق مع الكتل الدينية السنية مما ادى الى خلق التنافر بين شيعة وسنة التركمان وتعارضا مع الكتل الشيعية الكبيرة التي تمسك بزمام الحكم في العراق.

الانعكاسات السلبية للهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني

قسم ٩: لماذا يتوجب على التركمان قبل كل شيء العمل على تغيير سياساتهم تجاه تركيا؟

قناعة معظم التركمان بأن تركيا المنقذ الوحيد لهم وخضوعهم للإرادة التركية فسحت المجال لهيمنة الاخير على الساحة السياسة التركمانية ويالتالي انعكست سلبا على المشهد التركماني، لتؤدي الى العديد من المعضلات والمعطيات السلبية على التركمان، على سببل المثال:

- منع التركمان من تأسيس نظام سياسي تركماني عام مستقل
- حرمان التركمان من الحصول على الدعم من القوى الوطنية
 - اعاقة التركمان من تأسيس التحالفات الاستراتيجية معهم
 - ظهور العداء تجاه التركمان
 - جعل التركمان في موضع التجسس والعمالة
 - عرض التركمان الى المزيد من القمع

كل هذه الحالات التي سبق ذكرها جعلت القوى المتواجدة في المنطقة ان تفقد ثقتها بالتركمان وبالتالي حرمانهم من اية فرصة للحصول على الدعم من القوى الوطنية والاقليمية والدولية. وهكذا تحول التركمان الى مجتمع منعزل مشتت لاحول له ولا قوة، ليصبح هدفا للتطهير العراقي الممنهج باستمرار.

الحاجة الى نظام سياسي تركماني مستقل عام

ان سعة المناطق والكثافة السكانية التركمانية الكبيرة في العراق والفقر والاهمال اللذين تعاني منهما المناطق التركمانية وسكانها ولعقود طويلة فضلا عن الاضطهاد الذي يتعرضون له، يتطلب نظام سياسي تركماني محترف واموال كبيرة لأحياء المناطق التركمانية التي تعرضت ولاتزال تتعرض للدمار ورفع الظلم عنهم، بينما تعيق تركيا بناء مثل هذا النظام (النظام السياسي التركماني المحترف) وتحصر دعمها المالي في الجبهة التركمانية وتمنعها في نفس الوقت من الحصول على المساعدات المالية من اية جهة كانت، علما بان التمويل التركي لهذه المؤسسة يعد تافها اذا ما قورن مع الاحتياجات الكبيرة لتركمان العراق.

الوسط السياسي العراقي المعقد يحتم على التركمان تأسيس نظام سياسي تركماني محترف كي يكون ممثلا حقيقيا لهم ويفرض نفسه في الساحة السياسية العراقية المعقدة ويقوم بصد الكتل السياسية المتنفذة في مجلس النواب العراقي والتي تعارض معظم

التشريعات التي تخص تركمان العراق، ويتصدى بصلابة لأطماع القوة السياسية الكردية الكبيرة التي تدعي ملكية جميع الاراضي التركمانية تقريبا والتي باتت تسيطر على جميع المناطق التركمانية تقريبا. نظام تركماني لديه القدرة في استحصال واستعادة الحقوق القومية للتركمان واسترجاع عشرات الالاف من الدونمات من الاراضي التركمانية المستولى عليها من قبل حكومة البعث البائد والعوائل والنازحين الاكراد، وايقاف التغييرات الديمغرافية التي تطال المناطق التركمانية والعمل على ايقاف اغتصاب المناطق التركمانية من قبل السلطات الكردية.

المواطن التركماني لازال بعيدا عن المشاركة في العملية السياسة فضلا عن تجاهله حقائق السياسة العراقية وحتى ماهية السياسة التركمانية والمؤسسات التركمانية. ومن الدلائل الكبيرة لهذه الحالة هو العدد القليل من الاعضاء التركمان المتواجدين في الجمعية الوطنية العراقية فضلا عن مجالس المدن والمحافظات في المناطق التركمانية الى جانب حصول المرشحين المعروفين من التركمان في الانتخابات العراقية على اعداد ضئيلة من الاصوات. اذ يعد انعدام وسائل الإعلام والصحافة التركمانية من الاسباب الرئيسية لافتقار المواطن التركماني للثقافة السياسية. من المحتمل ان الادارة التركية التي تهيمن على السياسة التركمانية تهمل بناء الصحافة التركمانية عمدا.

ان تأسيس اعلام تركماني محترف تتضمن صحافة مقروءة ومرئية محترفة وتتوفر فيه وسائط النشر والطباعة الحديثة يتطلب اموالا ضخمة في ترسيخ سياسة قومية عامة، لا يمكن تأمينها الا بوجود نظام سياسي تركماني عام.

ان الفشل المستمر للمؤسسات السياسية التركمانية والهزائم التي تتعرض لها هذه المؤسسات ومنذ بداية تأسيسهم في عام ١٩٩١ والافلاس السياسي والتنظيمي والهيكلي التي تعاني منه تلك المؤسسات والعجز في الدفاع عن حقوق التركمان، يحتم على هذه المؤسسات التكاتف والتعاون لدراسة الواقع التركماني بأسلوب منهجي شامل وتثبيت اسباب الفشل وإيجاد الحلول العملية التي تقتضي تأسيس المؤسسة الام وهي المجلس التركماني المحترف.

ان الحجم السكاني الكبير لتركمان العراق الى جانب كثرة وسعة اراضيهم ومناطقهم فضلا عن النسبة الكثيرة للطبقة المتعلمة في المجتمع التركماني يوفر فرص كبيرة لان يلعب

قسم ٩: لماذا يتوجب على التركمان قبل كل شيء العمل على تغيير سياساتهم تجاه تركيا؟

التركمان دورا كبيرا في السياسة العراقية فيما لو تم بناء نظام سياسي تركماني عام ومحترف، مستقل عن الهيمنة التركية. ان استحقاقات هذا الحجم الكبير من السكان بحد ذاته يتطلب بناء نظام سياسي محترف كي يكون على مستوى المسؤولية في تحقيق الاحتياجات الرئيسية لتركمان العراق، على سبيل المثال:

- توفير الامن في مناطقهم التي تتعرض الى هجمات مستمرة ومتنوعة من الاختطاف والاغتيال والتهجير والتغيير الديمغرافي
- معالجة الاقتصاد التركماني والفقر المنتشر في مناطقهم ورفع المستوى المعاشي المتدني في المناطق التركمانية.
- تنظيم عملية التعليم بلغة الام الذي يعاني من النواقص والصعوبات الكثيرة
 والكبيرة.
- انقاذ الادب والموسيقى والفن التركماني من الزوال، اذ يعاني من المشاكل الكبيرة والاهمال.

التدخل التركى للحيلولة دون بناء النظام السياسي التركماني المستقل

بالرغم من كل ما سبق ذكره حول اهمية وجود نظام سياسي تركماني عام مستقل، والحاجة المطلقة اليه لإنقاذ الوجود التركماني في العراق، وتوفر الارضية والعوامل المساعدة لتأسس مثل هذا النظام، فالسوال الذي يطرح نفسه لماذا لا يستطيع تركمان العراق بناء نظامهم السياسي؟ او بالأحرى، لماذا فشلت جميع المحاولات التركمانية في بناء هذا النظام؟

في الحقيقة، كان من الاولى ان يكون عنوان هذه الدراسة، "لماذا يتوجب على تركمان العراق قبل كل شيء العمل على تغيير السياسات التركية تجاههم"؟ بدلا من، "لماذا يتوجب على تركمان العراق قبل كل شيء العمل على تغيير سياستهم تجاه تركيا؟". غير انه لا يوجد سياسة تركمانية عامة حتى تتغير بل لا يوجد نظام سياسي تركماني عام كي يقوم بعملية تغيير سياسته. توجد هناك مؤسسات سياسية تركمانية ضعيفة جدا ومشتتة، وإن التركمان وأكبر مؤسساتهم تخضع لتركيا بالطاعة العمياء وإن تركيا تهيمن على الساحة السياسية التركمانية وتستغلها، والتاريخ السياسي لتركمان العراق يؤكد بان تركيا هي التي تمنع بناء النظام السياسي التركماني المستقل، وهناك ادلة كثيرة ودامغة بهذا الشأن، على سبيل المثال:

- عندما قامت تركيا بتأسيس الجبهة التركمانية العراقية في عام ١٩٩٥ همشت جميع القوى التركمانية التي لا تخضع لسياستها وبالأخص الاحزاب التركمانية الشيعية والسياسيين الشيعة التركمان على الرغم من ان التركمان الشيعة يشكلون نصف تركمان العراق تقريبا في وقت يلعب فيه السياسيون التركمان من المذهب الشيعي ادوارا قيادية مهمة داخل الاحزاب الشيعية العراقية الحاكمة في العراق اليوم ويستفيدون احيانا كثيرة من دعم وغطاء وشعبية احزابهم.
- بعد فشل تركيا في ادارة الجبهة التركمانية، التي لاتزال تعد بمثابة النظام السياسي التركماني، ابعدت وبفترات زمنية متعاقبة جميع السياسيين والاحزاب التركمانية التي لم تكن راضية عنهم تركيا والذين خالفوا السياسة الوطنية التركية او خرجوا عن طاعتها، والمؤتمر التركماني الخامس الذي تم تنظيمه في عام ٢٠٠٨ خير دليل على تمزيق الصف التركماني من قبل تركيا وسوء استعمالها للنظام السياسي التركماني والتدخل السافر في ادارة السياسية التركمانية، اذ تم طرد جميع الاحزاب المنضوية تحت مظلة الجبهة التركمانية من الذين ثاروا ضد رئيس الجبهة سعدالدين اركيج ممثل ارادة الدولة التركية آنذاك.
- عندما نظمت الاحزاب التركمانية الشيعية مع حزب تركمان ايلي مؤتمرا في بغداد لجمع شمل المؤسسات التركمانية في ٢٠٠ حزيران عام ٢٠٠٩ وحضره رئيس وزراء العراق وايده رئيس الجمهورية بأرسال برقية، منعت تركيا الاحزاب التركمانية التي كانت تمول من قبل القنصلية التركية في الموصل من المشاركة في المؤتمر، اذ اتصلت السفارة التركية في بغداد هاتفيا برؤساء هذه الاحزاب مهددة اياهم لتضعهم امام خيارين اما الدعم التركي او حضور المؤتمر، علما بان الجبهة التركمانية الخاضعة لتركيا كانت قد رفضت مسبقا حضور المؤتمر.
- يونس بيرقدار رئيس المجلس التركماني (الصوري) الخاضع لاوامر المراجع التركية، أفشل جميع المحاولات لبناء مجلس تركماني عام مستقل، فعلى سبيل المثال:
- بیرقدار یعمل علی ابقاء المجلس الترکمانی عاطلا ومنذ عشرة سنوات تقریبا
- في محاولة لتأسيس مجلس تركماني مستقل ومحترف قامت العديد من الاحزاب التركمانية بتنظيم عشرات الاجتماعات في عام ٢٠١٠، كان بيرقدار، الذي ادار الاجتماعات، يماطل ويدير الاجتماعات باسلوب يهدف أبقاء المجلس التركماني مرتبطة للجبهة التركمانية الخاضعة لتركيا.
- في محاولة اخرى في منتصف عام ٢٠١٣، قام العديد من قيادي التركمان
 مع الاحزاب التركمانية بتنظيم اجتماعات عديدة، بادارة يونس بيرقدار،

قسم ٩: لماذا يتوجب على التركمان قبل كل شيء العمل على تغيير سياساتهم تجاه تركيا؟

لتاسيس مجلس تركماني يضم جميع الاطراف السياسية التركمانية. فتمت كتابة الخطوط العامة للنظام الداخلي للمجلس الجديد بموافقة جميع الاطراف السياسة التركمانية. فبعد ان انتهى التحضيرات وتم الاتفاق على اعلان المجلس الجديد، امتنع يونس بيرقدار من الاعلان. احتفى فيما بعد وتحديدا في اواسط شهر كانون الاول عام ٢٠١٤ وتبين سفره الى تركيا، بعد عودته بعدة أشهر أهمل المشروع وإعلان المجلس.

العوامل التي تساعد على بناء نظام سياسي تركماني مستقل عام

السؤال الذي يطرح نفسه، من الذي يقوم بتغيير السياسة التركية تجاه التركمان؟ لا يخفى على احد بان مثقفي اي مجتمع يلعبون الدور الاساسي في التغيير وفي قيادة المجتمع نحو الافضل، ان المجتمع التركماني يمتلك عددا كبيرا من المثقفين الذين يدركون التردي في الواقع السياسي التركماني ويخشون التحديات التي تهدد الوجود التركماني في العراق وقد اكتشف الكثير منهم مدى استغلال الدولة التركية لتركمان العراق ونمت هناك معارضة كبيرة غير معلنة للسياسة التركية الخاصة بالتركمان بشكل خاص والعراق بشكل عام عند السياسيين والمؤسسات السياسية التركمانية، من ضمنهم قياديين داخل الجبهة التركمانية، واخذت هذه المعارضة تزداد يوما بعد يوم.

اما الأهداف الاساسية لتركمان العراق من استرجاع حقوقهم المغتصبة واستحصال حقوقهم القومية والعيش في عراق ديمقراطي موحد فلا يتعارض مع اهداف اية قوة وطنية او اقليمية او دولية فيما عدا السلطات الكردية الطامعة في اراضيهم. نتيجة لذلك، فان اي نظام سياسي تركماني عام مستقل وغير خاضع لتركيا يستطيع الحصول على الدعم المادي والسياسي من الدولة العراقية ومن معظم القوى الوطنية الموجودة في المنطقة.

ان العامل الاخر الذي يسهل بناء النظام السياسي التركماني المستقل اليوم هو ان حجم الاحزاب التركمانية المهمشة والمطرودة من قبل تركيا لا يستهان به وعدها غير قليل الى جانب وجود ونمو معارضة كبيرة داخل جدران الجبهة التركمانية ضد السياسة التركية غير البناءة تجاه التركمان.

ان الشعور القومي للشيعة التركمان وتمسك سياسييهم بقوميتهم والعمل على الدفاع عن حقوقهم القومية لا يقل قيد انملة من سنييهم. ان محاولات السياسيين التركمان الشيعة

من الاتحاد الاسلامي، حركة الوفاء، والقياديين التركمان في تيار الاصلاح، التيار الصدري، المجلس الأعلى الاسلامي ومنظمة بدر من الاحزاب الشيعية العراقية وبالأخص بعد سقوط نظام البعث في بناء نظام سياسي تركماني مستقل ولَم شمل القوى السياسية التركمانية لهي مواقف يشهد لها التاريخ.

في كل مرة كانوا يصطدمون بالرفض العنيد من قبل رئاسة الجبهة التركمانية الخاضعة للإرادة التركية. وقد لعب سعدالدين اركيج، رئيس الجبهة التركمانية العراقية من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١، الدور الاكبر في افشال العديد من محاولات السياسيين التركمان الشيعة للبناء نظام سياسي تركماني مستقل. ففي كل مرة كان اركيج يدعوهم الى الانضمام الى الجبهة التركمانية الخاضعة لتركيا ولمصلحتها الوطنية.

ان المحاولات العديدة لرئيس الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق عباس البياتي والمساعي المستمرة لكل من الشيخ محمد تقي المولى، القيادي في المجلس الاعلى الاسلامي، ومحمد مهدي البياتي، القيادي في منظمة بدر، وفرياد عمر رئيس حركة الوفاء التركمانية، لتأسيس قوة سياسية تركمانية موحدة بائت بالفشل امام الرفض المستمر لرئاسة الجبهة التركمانية وبالأخص في زمن رئيسها السابق اركيج.

كانت الاحزاب الاسلامية الشيعية الحاكمة للعراق يرون بان وجود نظام سياسي تركماني محترف وعام يكون لصالح وحدة العراق ويمكنه ان يلعب دورا مهما في الوقوف امام اطماع السلطات الكردية وتهديدهم للسيادة والوحدة العراقية وان الاهداف الاساسية للسياسة التركمانية ومناطق وجودهم يساعد على ذلك. وان الاحزاب الشيعية العراقية تضم الكثيرين من السياسيين الشيعة التركمان والذين يحتلون مواقع قيادية عليا فيهم، حيث كانت هذه الاحزاب الشيعية الحاكمة للعراق يدعمون بقوة السياسيين التركمان الشيعة لتأسيس نظام سياسي تركماني مستقل عام. اما المرجع الشيعي الاكبر آية الله العظمى على السيستاني فكان ولا يزال يؤيد بقوة ويدعو الى وحدة النظام السياسي التركماني.

اما الاحزاب التركمانية القومية المحافظة فكانت رغبتهم وجهودهم كبيرة جدا، رغم تواضع المكانياتهم، لبناء نظام سياسي تركماني محترف كبيرة جدا. فضلا عن ان تركمان العراق يقدسون دوما الوحدة والتعاون في العمل السياسي التركماني وان العلاقة بين سنة التركمان وشيعته ليست متعصبة الى الدرجة التي تتواجد في المجتمعات الاخرى.

قسم ٩: لماذا يتوجب على التركمان قبل كل شيء العمل على تغيير سياساتهم تجاه تركيا؟

ان من اكبر الاعتقادات المنتشرة بين المثقفين والسياسيين التركمان هو "انه لا يمكن ترك تركيا او الخروج من الهيمنة التركية دون ايجاد البديل"، في الحقيقة ان خضوع التركمان لتركيا يجعل من اية قوة في المنطقة ان تتفادى دعم التركمان وتشكك في مصداقيتهم فضلا ان مثل هذه الحالة تخلق للتركمان العداء من الجهات العراقية وغير العراقية، عندها لا يبقى اي احتمال في ايجاد البديل، من ناحية اخرى ان السنوات ٢٣ الماضية لم تبرهن فشل تركمان العراق اضرار كثيرة، لذا في مساعدة التركمان فحسب بل جلبت على تركمان العراق اضرار كثيرة، لذا اصبح خلاص التركمان من الهيمنة التركية حاجة ملحة تأتي في المقام الاول وضرورة ملحة لا مناص منها للبدء بمرحلة جديدة لبناء النظام السياسي التركماني المستقل.

توصيات:

إذا كان السياسيون التركمان والاحزاب التركمانية:

- صادقون في الدفاع عن حقوق قوميتهم التي سجلوها في دساتيرهم،
 - هم ممثلوا الشعب التركماني الذي يتعرض للتطهير العرقي،
 - قد أدركوا ضآلة انجازاتهم،
 - استنبطوا الدرس واستفادوا من الهزائم المتكررة،
- استوعبوا بان مؤسساتهم تفتقر لأبسط مقومات المؤسسة المحترفة:
 - التمويل الذاتي والشرعي
 - والكوادر المتخصصة
 - والهيكلية المتكاملة
 - والتأييد الشعبي
 - والعمل المنهجي المحترف،

فيتحتم عليهم العمل الجماعي الجاد والتعاون وبروح شفافة لبناء نظام سياسي واداري تركماني عام مستقل والذي بدونه لن تكون هناك أية سلطة اخرى تتحمل المسؤوليات الهائلة لقومية لا يقل عدد نفوسها عن المليونين نسمة ويتهدد وجودها.

ان السياسة التركية المؤذية للتركمان تتعارض مع الشرعية الدولية وتعتبر تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية العراقية، الذي يجب تدويلها للتخلص من الهيمنة التركية على التركمان واستغلالها لهم.

القسم العاشر

دور تركيا في فشل التركمان في الانتخابات العراقية

تاریخ: ۱۵ تشرین الثانی ۲۰۱۶ عدد: مقا. ۳ – که۱۶۱

تقدير عدد سكان تركمان العراق

في المجتمعات ذات الثقافات الغير الديمقراطية والتي تهيمن عليها الطائفية الاثنية يكون فيها عدد نفوس سكان المكونات الغير الحاكمة (الأقليات) إما غير معروف او يقدم اقل بكثير من حجمها الحقيقي. تقدر معظم المصادر التركمانية عدد نفوس التركمان ب ١٣٪ من مجموع نفوس سكان العراق، بينما تقدر جميع المصادر الغربية نفوس التركمان ما بين ٠٠٠ ألف الى ٠٠٠ ألف نسمة، هذه المصادر المنغلقة على القضية الكربية وماساتها لفترة طويلة وتفتقر الى معلومات صحيحة ومفصلة عن تركمان العراق. تعد النتائج المعدلة لتعداد سكان العراق لعام ١٩٥٧ والتي حددت نفوس التركمان في العراق به ٢٪ من مجموع نفوس سكان العراق من المراجع الدولية المعتمدة فضلا عن كونها من أوثق التقديرات لعدد نفوس المكونات العراقية غير الحاكمة (الاقليات)، وإن المساحة الواسعة للمناطق التركمانية المنتشرة في العراق تؤيد صحة هذا الرقم. ١٠٠١

إذا ما تم الأخذ بنظر الاعتبار الارقام المثبتة في التعداد السكاني لعام ١٩٥٧ وتوزيعها بشكل عادل للمقاعد في الجمعية الوطنية العراقية فيجب أن يكون عدد اعضاء التركمان في البرلمان العراقي حوالي ثلاثين من ٣٢٥ عضو، في حين أن عدد أعضاء التركمان في المجلس الوطني العراقي بعد ٣٠٠٣ ولأربعة دورات انتخابية متتالية كان ١٤ و ٩ و ١٠ و ١٠ ان هذا التواجد الضئيل للتركمان في البرلمان العراقي هو نفسه تقريبا في مجالس العديد من الأقضية والنواحي في المناطق التركمانية.

سياسة تركيا تجاه العراق

التغييرات الجغراسياسية في العراق بعد حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩٠ سهلت الى درجة كبير تدخل تركيا في الشؤون الداخلية للعراق. قبل عام ٢٠١٠ كانت التغيرات في المنطقة الكردية في شمال العراق تقلق تركيا وكانت آنذاك وصاية الجيش التركي تهيمن على الحكومات التركية وتسير سياستها في تجاه شمال العراق. بعد هذا التاريخ ازالت الحكومة التركية وصاية الجيش عنها وتبنت سياسة دينية سنية طائفية، مما سهلت توسع التدخل التركي في الشؤون الداخلية للعراق من خلال التعاون مع القوى السنية الشرعية منها وغير الشرعية.

تعد الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني احدى اهم جوانب التدخل التركي في الشؤون الداخلية للعراق. ان حالة الياس التي اصابت الشعب التركماني فضلا عن الطاعة العمياء لهم لتركيا ولدت شعورا لدى التركمان بان لا منقذ لهم غير تركيا، وهذا الوضع ساعد تركيا بان تهيمن ويسهولة على المجتمع السياسي التركماني واستغلاله من اجل مصالحها القومية، التي تعارضت مع المصالح التركمانية في احيان كثيرة.

يمكن اعتبار حصر الية صنع القرار السياسي التركماني بأيدي السلطات التركية واخضاعها للخطوط الحمراء في السياسة التركية من اهم خصائص السياسة التركية تجاه التركمان، وبها قيدت تركيا الارادة السياسية التركمانية الى درجة كبيرة وحددت مجال عمل السياسيين التركمان وجردتهم من الصلاحيات الكثيرة وحصرت الفعاليات السياسية التركمانية في نطاق ضيق.

عند مراجعة السياسة التركية تجاه تركمان العراق خلال العقدين الاخيرين وعمل المؤسسات التركمانية يتبين بان الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني قد ازدادت مع مرور الزمن وسببت في تمزيق السياسية التركمانية.

مراحل الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني

المرحلة الاولى (١٩٩١ – ١٩٩٥)

بدأت هذه المرحلة في اوائل عام ١٩٩١ مع ولادة اول حزب تركماني محترف سمي بالحزب الوطني التركماني العراقي (الحزب الوطني)، الذي تم تاسيسه من قبل مجموعة من المثقفين التركمان المقيمين في تركيا وتحت رقابة السلطات التركية وأجبر الحزب

قسم ١٠: دور تركيا في فشل التركمان في الانتخابات العراقية

على الخضوع للجهات الاستخباراتية التركية والمصالح الوطنية التركية، والتف حوله المجتمع السياسي التركماني من القوميين المحافظين، ثم تاسس بعد فترة قصيرة حزب الاتحاد التركماني الذي بقي في الدرجة الثانية من حيث الحجم والفعاليات.

كان باستطاعة السياسيين التركمان في هذه المرحلة الافلات من السيطرة التركية على فعالياتهم والعمل بشكل مستقل، بالاخص في المجالات البعيدة عن الاشراف التركي المباشر، على سبيل المثال:

- المجالات التي لا تتطلب التمويل التركي،
 - مجالات العمل مع المعارضة العراقية،
- مجالات العمل في المنطقة الامنة في شمال العراق،
- اللقاءات التي كانت تُجرى مع وزارات الخارجية للدول التي تهتم بالمشكلة العراقية
 - فعاليات المنظمات العالمية الكثيرة في عراق يشغل المجتمع الدولي

ان محاولات قياديي الحزب الوطني المبادرة بالعمل المستقل والتخلص من الرقابة التركية، سببت نوعا من الانزعاج عند السلطات التركية مما ادى الى تهميش الحزب واضعافه، ومع مرور الزمن أصبح الحزب على وشك التصفية في اوائل عام ١٩٩٦، وفي اواسط هذه السنة أُعيد بناء الحزب الوطني من قبل الاستخبارات التركية وليخضع كليا الى السلطات التركية.

المرحلة الثانية (١٩٩٥ – ٢٠٠٥)

فرضت تركيا على الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التركمانية التجمع والعمل تحت مظلة سياسية تركمانية واحدة، اذ تم تاسيس الجبهة التركمانية العراقية في عام ١٩٩٥ كمحاولة منها التحكم بسهولة في النظام السياسي التركماني. واصبحت رئاسة الجبهة التركمانية العراقية هي صاحبة السلطة المطلقة، والتي هي بدروها خاضعة اداريا وسياسيا وماليا للسلطات التركية، في المقابل منعت الجبهة التركمانية العراقية ومؤسساتها من الحصول على اية مساعدات مالية من اية جهة اخرى، اما التعيينات في الجبهة التركمانية وبالاخص الوظائف العليا فتم حصرها في يد السلطات التركية. فيما تقلصت صلاحيات السياسيين التركمان الى أدني حد في تشرين الاول عام ١٩٩٧ فيما تقيجة غياب المرونة في ادارة الجيش التركي الذي سحب آنذاك الملف التركماني من الحكومة التركية.

جدول ١، تصنيف الحركة السياسية التركمانية وتاريخ التاسيس

المجتمع السياسي التركماني القومي المحافظ 1. منظمة الديمقراطيين الوطنيين التركمان ١٩٩٠ ٢. حزب الوطني التركماني العراقي ١٩٩١ عزب تركمن ايلي ١٩٩١ ٤. الحركة التركمانية الوطنية الديمقراطية ١٩٩٣ ٢. الجبهة التركمانية العراقية ١٩٩٥ ٨. وقف تركمن ايلي ١٩٩٦ ٩. الحركة الاسلامية لتركماني ١٩٩٦ ١٠. تجمع القوميين التركماني ١٩٩٦ ١١. الحركة القومية التركماني ٤٠٠٢ ٢١. حزب العدالة التركماني ٤٠٠٢ ١١. الحركة القومية التركماني ٤٠٠٢ ١١. التحركة القرماني ١٩٩٥ ١١. التحركة القرماني ١٩٠٥ ١١. حزب الحق التركماني ١٩٠٠ ١١. الاتحاد الاسلامي لتركماني الشيعي الديني ١١. الاتحاد الاسلامي لتركماني الشيعي الديني ١١. الاتحاد الاسلامي لتركماني الشيعي الديني ١١. حربة وفاء التركماني الشيعية العراقية: ١٠. حزب الدعوى الاسلامي، محمد تقي المولى ١٠. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي ١٠. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي		
 ٢. حزب الوظني التركماني العراقي ١٩٩١ ٣. حزب الاتحاد التركماني ١٩٩١ مزب تركمن ايلي ١٩٩١ ٤. الحركة التركمان المستقلين ١٩٩١ ٢. الجبهة التركمانية العراقية ١٩٩١ ٧. حزب الشعب التركمانية العراقية ١٩٩١ ٨. وقف تركمن ايلي ١٩٩٦ ٩. الحركة الاسلامية لتركمان العراق ١٩٩٧ ١٠. تجمع القوميين التركمانية ١٩٩٠ ١١. الحركة القومية التركمانية ١٠٠٢ ٢٠٠ حزب العدالة التركمانية ١٠٠٠ ٢٠٠ حزب القرار التركماني ١٠٠٠ ١٠ حزب العراق التركماني ١٠٠٠ ٢٠٠ حزب الحق التركماني القومي ١٠٠٠ ١٠ حزب الحق التركماني الشيعي الديني ٢٠ حركة وفاء التركماني الشيعي الديني ١٠ حركة وفاء التركمانية ١٩٩١ ١٠ حزب الدعوى الاسلامي ١٠ حزب الدعوى الاسلامي ٢٠ دزب الدعوى الاسلامي ٢٠ المجلس الاعلى الاسلامي ٢٠ المجلس الاعلى الاسلامي ٢٠ المجلس الاعلى الاسلامي 	السياسي التركماني القومي المحافظ	المجتمع
 ٣. حزب الاتحاد التركماني ١٩٩١، حزب تركمن ايلي ١٩٩١ ١. الحركة التركمانية الوطنية الديمقراطية ١٩٩٣ ٥. حركة التركمانية العراقية ١٩٩٠ ٧. حزب الشعب التركمانية العراقية ١٩٩٠ ٨. وقف تركمن ايلي ١٩٩٠ ٩. الحركة الاسلامية لتركمان العراق ١٩٩٧ ١٠. تجمع القوميين التركمانية ١٠٠٠ ١١. الحركة القومية التركمانية ١٠٠٠ ٢٠. حزب العدالة التركمانية ١٠٠٠ ٣٠٠ حزب القرار التركماني ١٠٠٠ ١٠. حزب العراق ١٩٠٠ ٢٠٠ حزب الحق التركماني ١٠٠٠ ٢٠٠ حزب الحق التركماني القومي ١٠٠٠ ١٠. حزب الحق التركماني الشيعي الديني ١٠. حركة وفاء التركماني الشيعي الديني ١٠. حركة وفاء التركمانية ١٠٠٠ ١٠. حزب الدعوى الاسلامي ١٠. حزب الدعوى الاسلامي ٢٠. المجلس الاعلى الاسلامي، محمد تقي المولى ٣. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي ٣. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي 	١. منظمة الديمقراطيين الوطنيين التركمان ١٩٨٠	
 ١. الحركة التركمانية الوطنية الديمقراطية ١٩٩٣ ٥. حركة التركمان المستقلين ١٩٩١ ٢. الجبهة التركمانية العراقية ١٩٩٠ ٨. وقف تركمن ايلي ١٩٩٦ ٩. الحركة الإسلامية لتركمان العراق ١٩٩١ ١١. تجمع القوميين التركمانية ١٠٠٠ ٢١. الحركة القومية التركمانية ١٠٠٠ ٢١. حزب العدالة التركمانية ١٠٠٠ ١١. خرب القرار التركمانية ١٠٠٠ ١٠. كتلة تركمان العراق ١٠٠٠ ١٠. كتلة تركمان العراق ١٠٠٠ ٢١. حزب الحق التركماني القومي ١٠٠٠ ١١. الإتحاد الإسلامي لتركمان العراق ١٩٠١ ٢٠. حركة وفاء التركمان العراق ١٩٩١ ١٠. الإتحاد الإسلامي لتركمان العراق ١٩٩١ ١٠. حزب الدعوى الإسلامي ١١. حزب الدعوى الإسلامي ٢٠٠٠ ٢٠. حمد مهدي البياتي ٢٠. المجلس الإعلى الإسلامي، محمد تقي المولى ٣. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي 		
o. حركة التركمانية العراقية ١٩٩٠ r. الجبهة التركمانية العراقية ١٩٩٠ v. حزب الشعب التركماني ١٩٩٦ A. وقف تركمن اليي ١٩٩٦ p. الحركة الإسلامية لتركمان العراق ١٩٩٧ r. تجمع القوميين التركمان العراق ١٩٩٧ r. الحركة القومية التركمانية ١٠٠٠ r. حزب العدالة التركمانية ١٠٠٠ r. حزب العدالة التركماني ١٠٠٠ r. كتلة تركمان العراق ٢٠٠٠ r. التحالف التركماني ١٠٠٠ r. حزب الحق التركماني القومي ١٠٠٢ r. حركة وفاء التركماني الشيعي الديني r. درب الحق التركمان العراق ١٩٩١ r. دركة وفاء التركماني الشيعية العراقية: r. حزب الدعوى الإسلامي r. المجلس الإعلى الإسلامي، محمد تقي المولى r. المجلس الإعلى الإسلامي، محمد تقي المولى r. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي	٣. حزب الاتحاد التركماني ١٩٩١، حزب تركمن ايلي ١٩٩٦	
 7. الجبهة التركمانية العراقية ١٩٩٥ ٧. حزب الشعب التركمانية العراقية ١٩٩٥ ٨. وقف تركمن ايلي ١٩٩١ ٩. الحركة الاسلامية لتركمان العراق ١٩٩٧ ١١. الحركة القوميين التركمانية ٢٠٠٢ ٢١. حزب العدالة التركمانية ٢٠٠٠ ٣١. حزب القرار التركماني ٢٠٠٠ ١٤. كتلة تركمان العراق ٢٠٠٠ ١٠. كتلة تركمان العراق ٢٠٠٠ ١٠. التحالف التركماني القومي ٢٠١٠ ١٠. حزب الحق التركماني الشبعي الديني ١٠. الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق ١٩٩١ ٢٠. حركة وفاء التركمانية ٢٠٠٠ ١٠. حزب الدعوى الاسلامي ١٠. حزب الدعوى الاسلامي ٢٠. المجلس الاعلى الاسلامي، محمد تقي المولى ٣. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي ٣. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي 	كة التركمانية الوطنية الديمقراطية ١٩٩٣	٤. الحرك
٧. حزب الشعب التركماني ٢٩٩١ ٨. وقف تركمن ايلي ١٩٩٦ ٩. الحركة الاسلامية لتركمان العراق ١٩٩٧ ١٠. تجمع القوميين التركمان ٤٠٠٢ ١١. الحركة القومية التركماني ٤٠٠٢ ٢١. حزب العدالة التركماني ٤٠٠٠ ١٠. حزب القرار التركماني ١٠٠٠ ١٠. كتلة تركمان العراق ٢٠٠٠ ١٠. التحالف التركماني القومي ٢٠١٣ ١١. حزب الحق التركماني الشيعي الديني ١٠. الاتحاد الاسلامي لتركماني الشيعي الديني ١٠. حركة وفاء التركمانية ٢٠٠٠ ١١. حزب الدعوى الاسلامي ١٠. حزب الدعوى الاسلامي ١٠. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي ٣. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي ٣. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي	ة التركمان المستقلين ١٩٩٤	ه. حرکهٔ
 ٨. وقف تركمن ايلي ٢٩٩٦ ٩. الحركة الاسلامية لتركمان العراق ١٩٩٧ ١٠ تجمع القوميين التركمان ١٠٠٠ ١١ الحركة القومية التركمانية ٢٠٠٠ ٢١ حزب العدالة التركماني ٢٠٠٠ ٣١ حزب القرار التركماني ٢٠٠٠ ١٠ كتلة تركمان العراق ٢٠٠٠ ١٠ التحالف التركماني العراق ٢٠٠٠ ٢١ حزب الحق التركماني القومي ٢٠١٣ ١١ حزب الحق التركماني الشيعي الديني ١٠ الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق ١٩٩١ ٢٠ حركة وفاء التركمانية ٢٠٠٠ التركمان في قيادات الاحزاب الشيعية العراقية: ١٠ حزب الدعوى الاسلامي، محمد تقي المولى ٢٠ المجلس الاعلى الاسلامي، محمد تقي المولى ٣. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي ٣. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي 	هة التركمانية العراقية ١٩٩٥	٦. الجبع
 ٩. الحركة الإسلامية لتركمان العراق ١٩٩٧ ١٠. تجمع القوميين التركمانية ٢٠٠٢ ١١. الحركة القومية التركمانية ٢٠٠٢ ١٢. حزب العدالة التركماني ٢٠٠٠ ١٤. كتلة تركمان العراق ٢٠٠٠ ١٠. التحالف التركماني ٢٠٠٠ ١٠. التحالف التركماني ١١٥٠ ١٠. حزب الحق التركماني القومي ٢٠١٣ ١١. حزب الحق التركماني الشيعي الديني ١٠. الاتحاد الاسلامي لتركماني الشيعي الديني ٢٠. حركة وفاء التركمانية ٢٠٠٠ ١١. حزب الدعوى الاسلامي ٢٠. حزب الدعوى الاسلامي ٢٠. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي ٣. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي 	الشعب التركماني ١٩٩٦	٧. حزب
 ١٠. تجمع القوميين التركمان ٤٠٠٢ ١١. الحركة القومية التركماني ٤٠٠٢ ١٠. حزب العدالة التركماني ٤٠٠٠ ١٠. حزب القرار التركماني ٥٠٠٠ ١٠. كتلة تركمان العراق ٢٠٠٠ ١٠. التحالف التركماني القومي ٢٠١٣ ١٠. حزب الحق التركماني القومي ٢٠١٣ ١١. الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق ١٩٩١ ١٠. حركة وفاء التركمانية ٢٠٠٠ ١١. التركمان في قيادات الإحزاب الشيعية العراقية: ١٠. حزب الدعوى الاسلامي ٢٠. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي ٣٠. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي 	تركمن ايلي ١٩٩٦	٨. وقف
11. الحركة القومية التركمانية 1.7 1 1. حزب العدالة التركماني 1.7 2 1. حزب القرار التركماني 1.0 2 1. خزب القرار التركماني 1.0 2 1. كتلة تركمان العراق 1.0 2 1 2 1 1 2 1 1 2 1 1 2 1 1 2 1 1 1 2 1	كة الإسلامية لتركمان العراق ١٩٩٧	٩. الحرك
 ۲۱. حزب العدالة التركماني ۲۰۰۶ ۱۳. حزب القرار التركماني ۲۰۰۰ ۱۱. كتلة تركمان العراق ۲۰۰۹ ۱۱. التحالف التركماني القومي ۲۰۱۳ ۱۲. حزب الحق التركماني القومي ۲۰۱۳ ۱۱. الاتحاد الاسلامي لتركماني الشيعي الديني ۲۰. حركة وفاء التركمان العراق ۱۹۹۱ ۲۰. حركة وفاء التركمان العراق ۱۹۹۱ ۱۱. حزب الدعوى الاسلامي ۱۱. حزب الدعوى الاسلامي ۲۰. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي ۳. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي 	مع القوميين التركمان ٢٠٠٤	۱۰. تجا
1. حزب القرار التركماني ٢٠٠٥ 1. كتلة تركمان العراق ٢٠٠٠ ١٥. التحالف التركماني ٢٠١٢ ١٦. حزب الحق التركماني القومي ٢٠١٣ المجتمع السياسي التركماني الشيعي الديني ١٠. الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق ١٩٩١ ٢٠. حركة وفاء التركمانية ٢٠٠٢ التركمان في قيادات الاحزاب الشيعية العراقية: ١٠. حزب الدعوى الاسلامي ٢٠. المجلس الاعلى الاسلامي، محمد تقي المولى ٣٠. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي	ركة القومية التركمانية ٢٠٠٤	١١. الد
 ١٠. كتلة تركمان العراق ٢٠٠٠ ١٠. التحالف التركماني ٢٠١٧ ٢١. حزب الحق التركماني القومي ٢٠١٣ المجتمع السياسي التركماني الشيعي الديني ١٠. الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق ١٩٩١ ٢٠. حركة وفاء التركمانية ٢٠٠٢ التركمان في قيادات الاحزاب الشيعية العراقية: ١. حزب الدعوى الاسلامي ٢٠ المجلس الاعلى الاسلامي، محمد تقي المولى ٣. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي 	ب العدالة التركماني ٢٠٠٤	۱۲. حزا
01. التحالف التركماني ٢٠١٦ 71. حزب الحق التركماني القومي ٢٠١٣ المجتمع السياسي التركماني الشيعي الديني 1. الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق ١٩٩١ 7. حركة وفاء التركمانية ٢٠٠٢ التركمان في قيادات الاحزاب الشيعية العراقية: 1. حزب الدعوى الاسلامي 7. المجلس الاعلى الاسلامي، محمد تقي المولى 7. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي	ب القرار التركماني ٢٠٠٥	۱۳. حزا
1. حزب الحق التركماني القومي ٢٠١٣ المجتمع السياسي التركماني الشيعي الديني المجتمع السياسي لتركمان العراق ١٩٩١ الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق ١٩٩١ التركمان في قيادات الاحزاب الشيعية العراقية: الحزب الدعوى الاسلامي المجلس الاعلى الاسلامي، محمد تقي المولى المنظمة بدر – محمد مهدي البياتي	لة تركمان العراق ٢٠٠٩	١٤. كتل
المجتمع السياسي التركماني الشيعي الديني 1. الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق ١٩٩١ 7. حركة وفاء التركمانية ٢٠٠٢ التركمان في قيادات الاحزاب الشيعية العراقية: 1. حزب الدعوى الاسلامي 7. المجلس الاعلى الاسلامي، محمد تقي المولى 8. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي	حالف التركماني ٢٠١٢	١٥. الت
الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق ١٩٩١ حركة وفاء التركمانية ٢٠٠٢ التركمان في قيادات الاحزاب الشيعية العراقية: الدرب الدعوى الاسلامي ۲. المجلس الاعلى الاسلامي، محمد تقي المولى ٣. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي	ب الحق التركماني القومي ٢٠١٣	1٦. حز
الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق ١٩٩١ حركة وفاء التركمانية ٢٠٠٢ التركمان في قيادات الاحزاب الشيعية العراقية: الدرب الدعوى الاسلامي ۲. المجلس الاعلى الاسلامي، محمد تقي المولى ٣. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي	السياس التركمات الشرو الدن	المحتمه
 ٢. حركة وفاء التركمانية ٢٠٠٢ التركمان في قيادات الاحزاب الشيعية العراقية: ١. حزب الدعوى الاسلامي ٢. المجلس الاعلى الاسلامي، محمد تقي المولى ٣. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي 		•
التركمان في قيادات الاحزاب الشيعية العراقية: ١. حزب الدعوى الاسلامي ٢. المجلس الاعلى الاسلامي، محمد تقي المولى ٣. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي	•	
 ۱. حزب الدعوى الاسلامي ۲. المجلس الاعلى الاسلامي، محمد تقي المولى ٣. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي 	ه وفاء التركمانية ٢٠٠٢	۲. حرکه
 ۱. حزب الدعوى الاسلامي ۲. المجلس الاعلى الاسلامي، محمد تقي المولى ٣. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي 	في قيادات الاحزاب الشيعية العراقية:	التركمان
 ٢. المجلس الاعلى الاسلامي، محمد تقي المولى ٣. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي 		
٣. منظمة بدر – محمد مهدي البياتي		
•		
1 4		
٥. الاخرين		

قسم ١٠: دور تركيا في فشل التركمان في الانتخابات العراقية

المجتمع السياسي التركماني تحت إدارة حكومة الاقليم
١. حزب الاتحاد والاخاء التركماني ١٩٩٢
٢. حزب الاخاء التركماني ٩٠٠٠
٣. حزب الاتحاد التركماني العراقي ١٩٩٤
٤. الحزب الديمقراطي التركماني لكردستان ١٩٩٧
٥. حزب الانقاذ القومي التركماني ١٩٩٨
٦. الجمعية الثقافية التركمانية لكردستان ١٩٩٨
٧. حزب الشعب التركماني ٢٠٠٢
٨. التجمع القومي التركماني ٢٠٠٢
٩. جمعية اللبراليين التركمان ٢٠٠٣
١٠. حزب الشروق التركماني ٢٠٠٣
١١. الحركة الديمقراطية التركمانية ٢٠٠٤
١٢. حركة الاصلاح التركماني ٢٠٠٥

في هذه المرحلة سيطرت المؤسسة العسكرية التركية على الشؤون التركمانية بشكل تام، وفيها توقفت العلاقة بين المؤسسات التركمانية القومية المحافظة والمؤسسات التركمانية الشيعية الدينية كليا. (جدول ١) في الوقت نفسه أخضعت السياسة التركمانية بشكل اقوى للسياسة التركمانية داخل المعارضة للسياسة التركية الموجهة للمنطقة الكردية. اما نشاطات الجبهة التركمانية داخل المعارضة العراقية واتصالاتها مع الدول ذات الاهتمام بالقضية العراقية كانت تدار من قبل المسؤولين الاتراك، اذ لم يتم اتخاذ اي قرار من قبل الجبهة التركمانية بدون مصادقتهم.

المرحلة الثالثة (٢٠١٥ – ٢٠١٠)

بدات هذه المرحلة مع تعيين سعدالدين اركيج رئيسا للجبهة التركمانية في عام ٢٠٠٥ في المؤتمر التركماني الثالث، في الوقت الذي كان رؤساء الجبهة التركمانية السابقون يحاولون ان يعترضوا نسبيا على السلطات التركية للادارة الخاطئة والمطالبة باخذ المصالح التركمانية بنظر الاعتبار، استسلم اركيج كليا للسلطات التركية ومعه أخضع المجموعة الكبيرة في المجتمع السياسي التركماني وهي مجموعة القوميين المحافظين. كمكافئة لولاء اركيج، اعاد الجيش التركي الذي كان ينفرد في ادارة الملف التركماني الركيج لرئاسة الجبهة التركمانية للمرة الثانية من خلال تنظيم المؤتمر

التركماني الخامس وماتضمنه من انتخابات مزورة. الى جانب ذلك رفضت السلطات العسكرية التركمانية قرار اتخذته اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية باقالة اركيج من رئاسة الجبهة التركمانية وبدلا من ذلك طرد او اسكت المسؤولين الاتراك جميع الذين وقعوا بالمطالبة على اقالة اركيج.

المرحلة الرابعة (من عام ٢٠١١)

في هذه المرحلة شاركت الحكومة التركية الجيش التركي في إدارة الملف التركماني، وكان بجهاز الاستخبارات تحت الادارة المباشرة لرئيس الوزراء. تغيرت في هذه المرحلة السياسة التركية تجاه العراق بالكامل تقريبا. تحول التحفظ في السياسة التركية تجاه المنطقة الكردية الى علاقة صداقة وثيقة وتعاون في جميع المجالات، فضلا عن تقوية التعاون الوثيق مع الاحزاب العربية السنية العراقية. تزامن ذلك تعيين ادارة جديدة للجبهة التركمانية.

بدا في هذه المرحلة الاستغلال المباشر للسياسة التركمانية لصالح السياسة التركية الجديدة. اعطيت اوامر مباشرة للجبهة التركمانية في قضايا تمس صميم الشؤون الداخلية العراقية، وقويل عدم اطاعة الجهات التركمانية للاوامر بعقوبات شديدة وازادت العقوبات شدة مع زيادة عدم الخضوع للاملاءات التركية مما ادى الى اضعاف الجبهة التركمانية الى درجة كبيرة وهبوط شعبيتها لدى الشارع التركماني أكثر.

عجز السياسة التركمانية وسوء استخدامها من قبل تركيا

بالإضافة إلى العوامل الخارجية الهامة التي أثرت سلبا على نتائج مرشحي التركمان في الانتخابات العراقية كالتلاعب في النتائج والتزوير وانعدام الأمن، الا ان الهيمنة التركية على نسبة كبيرة من المجتمع السياسي التركماني كانت من العوامل الرئيسية التي سببت ضعف الأحزاب السياسية التركمانية وتمزيق النظام السياسي التركماني التي ادت الى تشتت الصف التركماني.

ان جميع الاحزاب السياسية التركمانية لكلا المجموعتين سواء كان من الاحزاب القومية المحافظة او الاحزاب الشيعية الدينية، ومنظمات المجتمع المدنى تعانى من الضعف الشديد

قسم ١٠ : دور تركيا في فشل التركمان في الانتخابات العراقية

في القضايا الهيكلية والتنظيمية والوظيفية فضلا عن النقص الكبير في مصادر التمويل الذي جعلهم احزاب غير فعالة وحرمهم من الدعم الشعبي ويفتقرون الى قاعدة شعبية.

المؤسسات التركمانية في المجموعة القومية المحافظة نشات جميعها اما من الحزب الوطني التركماني او من قبل المنفصلون او المطرودون من الجبهة التركمانية العراقية. ان الوهن والضعف والشعور القومي الاتكالي جعلت المؤسسات التركمانية هذه ان تخضع الى السلطات التركمانية بسهولة وتُستغل من قبلها. اما الجبهة التركمانية فعلى الرغم من القصور التي تعاني منها في جوانب كثيرة، الا انها مازالت تعتبر أكبر مؤسسة تركمانية وتخضع مباشرة للسيطرة التركية واجبرت ولتمويلها فقط.

بسبب القوة الكبيرة للاتجاه القومي في المجتمع التركماني، نتيجة اعتزاز الانسان التركماني بثقافته القومية وحرمانه من الحقوق الثقافية القومية في الوسط العراقي الذي يتغلب عليه الطائفية المذهبية والقومية، فأن المجموعة السياسية القومية التركمانية المحافظة معروفة أكثر ويتواصل معها المواطن التركماني بشكل أسهل نسبيا. فضلا عن ان السياسة السائدة في المجتمع التركماني والتي تبنتها الجبهة التركمانية وإمتلاكها التمويل والدعم الاعلامي التركي الكبير جعل من الجبهة التركمانية تهيمن على الوسط السياسي التركماني، وبالتالي هيمنة تركيا عليه.

ان الادارة الخاطئة للسلطات التركية وسوء استخدامها للجبهة التركمانية ادت الى انعدام الانضباط والالتزام بين موظفين الجبهة وممثلي الشعب وحتى بين اعضاء الهيئة التنفيذية للجبهة، والتي نتج عنها الانفصال المستمر لمجاميع السياسيين التركمان من الجبهة التركمانية. علاوة على ذلك ان منع التعاون بين المجاميع السياسية التركمانية بالاخص بين المجموعة القومية المحافظة والشيعية الدينية ترك نظام سياسي تركماني ممزق تنظيميا ومختل وظيفيا.

في الوقت الذي فقدت الجبهة التركمانية ثقة المواطن التركماني لها مع مرور الزمن، لم تظهر اية مؤسسة تركمانية بديلة بالأحرى لم تسمح تركيا بظهورها. وبالتالي فشلت السياسة التركمانية في تحسين الوعي السياسي للانسان التركماني فيما فقد الناخب التركماني ثقته بالسياسيين التركمان. وهذا العامل كان من أكبر الاسباب التي ادت الى ضعف اقبال الناخب التركماني الى صناديق الاقتراع وبالتالي فشل التركمان في

الانتخابات العراقية. فضلا عن حالة الياس التي يعيشها المواطن التركماني التي افرزتها عجز السياسة التركمانية جعلت الكثير من الناخبين التركمان التصويت للاحزاب او المرشحين من غير التركمان.

في الوقت الذي بدأت تتبدد فيه ثقة غالبية المجتمع التركماني بالدعم التركي للتركمان، فان المجموعة السياسية التركمانية الشيعية الدينية فقدت ثقتها تقريبا بالكامل بذلك الدعم، فضلا عن ادراكهم النتائج السلبية المضرة للسياسة التركية للتركمان والمبنية على الطائفية السنية والاستغلال، الى جانب ذلك تضاءلت ثقة القسم الكبير من المجموعة السياسية التركمانية القومية المحافظة في المساعدة التركية، بل بداوا يدركون بان تركيا قد اساءت في معاملتها لهم.

العوامل التى تسهل الاستغلال التركى لتركمان العراق

على الرغم من كل ما سبق ذكره فان التركمان ليسوا في حالة بامكانهم التخلص من الهيمنة التركية على نظامهم السياسي، للاسباب التالية:

- تعرُض التركمان للسياسات القمعية من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة قبل عام ٢٠٠٣ ومن قبل السلطات الكردية بعدها ولفترة طويلة، قد أنهك تركمان العراق نفسيا واقتصاديا وأضعف قدرتهم على مقاومة الهيمنة التركية.
- يعتبر تركمان العراق مجتمع غير مسلح يفتقر للحماية في المحيط العراقي غير المستقر امنيا والمهدد بالارهاب، اذ لا وجود لقوة عسكرية او امنية يحميهم، بل على العكس من ذلك فان القوى الامنية والعسكرية التي تحكم المناطق التركمانية تتكون من الميليشيات الكردية التي تدعي ملكية الاراضي التركمانية، وكما ان هذه المناطق تتعرض بشكل مكثف للارهاب السني. كنتيجة لذلك يتعرض التركمان الى جميع انواع الارهاب. والحالة هذه أضعف مقاومة المجتمع التركماني أكثر في التصدي للسيطرة التركية.
- اتكال التركمان كليا على تركيا والتي اساءت التعامل مع نظامهم السياسي ادى الى تشتيت النظام السياسي التركماني، بل عملت تركيا على منع بناء نظام سياسي تركماني محترف الامر الذي ادى الى غياب قوة سياسة تركمانية قادرة على مقاومة الهيمنة التركية. كما ان هذا الاتكال التركماني على تركيا حرمهم من

قسم ١٠ : دور تركيا في فشل التركمان في الانتخابات العراقية

- دعم اية قوة اخرى في التخلص من الاستغلال التركي. بالعكس فان هذا الاتكال التركماني على تركيا عرضهم الى العنف والاضطهاد.
- التعاون الوثيق للحكومة التركية مع حكومة الاقليم الكردي التي يعاني منها التركمان، يقلل من فرصة التركمان في صد الاستغلال التركي
- تجاهل المجتمع الدولي لتركمان العراق وعدم امتلاك التركمان نظام سياسي وصحافة فعالة جعلتهم غير قادرين على تدويل الهيمنة التركية غير القانونية على المجتمع التركماني والذي يعد تدخلا سافرا في الشؤون العراقية الداخلية.
- لا تتردد تركيا في استخدام ادوات الترهيب ومحاربة كل من يعارض سياستها تجاه التركمان.
- هناك شرائح عديدة من المجتمع التركماني منهم المثقفين والسياسيين والناشطين من الممكن استغلالهم او اسكاتهم من قبل تركيا، وإخرين يتقبلون الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني:
- التركمان الذين لديهم ارتباطات ايديولوجية مع جهات سياسية في تركيا اذ يمكن استغلالهم بسهولة.
- القوميون التركمان الذين يحملون مشاعر قومية مبالغ فيها ولديهم علاقات مباشرة مع المجاميع القومية في داخل تركيا.
- المجموعات التركمانية الدينية السنية وبالاخص حزب الاخوان المسلمين
 الذين هم تحت التاثير المباشر للسياسات الطائفية للحكومة التركية.
- مجموعات اخرى بالامكان اسكاتهم بسهولة في الوقت نفسه لا يستطيعون معارضة السياسة الوطنية التركية وإن كانت تلك السياسة لا تصب في المصلحة التركمانية بل حتى لو كانت ضدها:
 - رجال الاعمال التركمان الذين لهم علاقات تجارية كبيرة داخل تركيا.
 - التركمان الذين يعيشون في تركيا
 - التركمان الذين يعيش أحد افراد عائلتهم في تركيا كطلبة الجامعات.
 - · التركمان الذين يقبلون الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني:
- الذين لا يدركون او لا يعرفون الإضرار التي تلحقها تركيا لتركمان العراق ويتم
 استغلالهم من اجل المصلحة الوطنية التركية.
- الذين يؤمنون بانه من الممكن التضحية بالتركمان من اجل القضية القومية ومصلحة الامة.

- الذين يعرفون وهم على دراية بالإضرار التي تلحق تركيا بتركمان العراق ولكنهم ورغم ذلك يبقون مخلصين لتركيا، وهم:
- اوائك الذين يعتقدون بانه لا يوجد بديل لتركيا يمكن ان يعتمد عليه التركمان
- العاملون في المؤسسات التركمانية التي تمتلكها الحكومة التركية منها:
 الجبهة التركمانية العراقية، تلفزيون وجريدة تركمن ايلي.

التدخل التركى في عقد التحالفات الانتخابية للجبهة التركمانية

ان الهيمنة التركية على المجتمع التركماني وعلى نظامهم السياسي كلف التركمانية خسائر كبيرة وماسي كثيرة. ان منع تركيا التعاون بين المؤسسات السياسية التركمانية وبالاخص بين المجموعتين القومية المحافظة والشيعية الدينية لعب دورا كبيرا في فشل التركمان في الانتخابات العراقية وفي العملية السياسية برمتها. بالاضافة الى تفتيت النظام السياسي التركماني، فان التدخل التركي المباشر في التحضيرات التركمانية للانتخابات العراقية يلعب أحد الادوار الرئيسية في فشل التركمان.

يتم تنظيم قوائم المرشحين للانتخابات من قبل الجبهة التركمانية او ممثلياتها والسفارة التركية او قتصلياتها في المحافظات، وإن القوائم النهائية يجب ان يتم المصادقة عليها من قبل السفير او القنصل التركي، وغالبا يتم استدعاء اعضاء اللجنة التنفيذية في الجبهة التركمانية الى انقرة قبل الاحداث والفعاليات والانشطة المهمة على سبيل المثال الانتخابات، او لأي سبب كانت تراها انقرة ضرورية، وذلك بهدف فرض الأملاءات التركية عليهم. يتم إضافة أو شطب المرشحين من قبل تلك السلطات. وإن القياديين في الجبهة التركمانية الذين يتم تعيينهم وفقا لمدى ولائهم للسياسة الوطنية التركية، واقرباء هؤلاء من الدرجة الاولى يحصلون على مواقع متقدمة في قوائم المرشحين الانتخابية.

يتطلب عقد التحالفات الانتخابية للجبهة التركمانية مع الاحزاب السياسية التركمانية ومع الاطراف السياسية العراقية الاخرى استحصال موافقة السفارة التركية وهذا يعني بان التحالفات التي تعقدها الجبهة التركمانية تخضع للسياسة الوطنية التركية، فيما يتم حظر التحالفات بين القوائم التركمانية التي لا تفضلها تركيا متجاهلة المصالح التركمانية.

قسم ١٠: دور تركيا في فشل التركمان في الانتخابات العراقية

في انتخابات مجالس المحافظات والانتخابات البرلمانية الاخيرة فُرِض على الجبهة الاركمانية العراقية التحالف مع قائمة دينية سنية يقودها اسامة النجيفي الموالية للحكومة التركية، علما بان اسامة النجيفي وشقيقه اثيل النجيفي محافظ نينوى معروفان والى درجة كبيرة بسياستيهما المعادية للمصالح التركمانية ويشكل واضح. يتم تقديم الدعم المادي والمعنوي والاعلامي أكثر للمرشحين الذين يفضلهم تركيا في قائمة الجبهة التركمانية، الى جانب ذلك يتم تهميش او استبعاد ومحاربة المرشحين التركمان الذين يعارضون ابسط قواعد السياسة التركية تجاه التركمان ويقطع التمويل عنهم. اما المرشحين التركمان من خارج الجبهة التركمانية فان حملاتهم الدعائية الانتخابية تُحجب وتُمنع من قبل تلفزيون تركمن ايلي، ويكون الحال نفسه لمرشح الجبهة التركمانية إذا خرج من اطاعة اوامر السلطات التركية.

السياسة التركية المبنية على المصلحة الوطنية التركية تجاه التركمان، تؤدي الى خسارة التركمان للعديد من المقاعد في الانتخابات، وفي ظل هذه الضروف، تكون نشاطات البرلمانيين التركمان المنتخبين غير مجدية.

المؤسسات السياسية التركمانية والتحضيرات للانتخابات والنتائج

عندما نظمت أولى الانتخابات البرلمانية العراقية وانتخابات مجالس المحافظات في ٣٠ كانون الثاني من العام ٢٠٠٥، كانت المجموعة السياسية التركمانية للقوميين المحافظين تعتبر أكبر مجموعة سياسة تركمانية، تتمثل بالجبهة التركمانية وتضم جميع الاحزاب التركمانية القومية المحافظة تحت مظلتها. اما المجموعة السياسية التركمانية الدينية الشيعية، التي كانت صغيرة إذا ماقورنت بالمجموعة الاولى فكانت متناثرة بين الاحزاب العراقية الكبيرة، الى جانب ذلك، انضم السياسيون التركمان المتعاونين مع الاحزاب الكردية الى القائمة الكردية.

جرت هذه الانتخابات وكانت الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني في مرحلتها الثانية، وفيها لم يتم بعد استسلام قيادة الجبهة التركمانية كليا الى السلطات التركية. بعد سقوط نظام البعث في عام ٢٠٠٣ والغاء منطقة الحظر الجوي في شمال العراق انتقل المقر العام للجبهة التركمانية من مدينة اربيل الى مدينة كركوك وبدا المثقفون والسياسيون والمواطنون التركمان من خارج المنطقة الامنة بالاخص من محافظة كركوك

والذين كانوا خارج نطاق السيطرة المباشرة للسلطات التركية بالمشاركة في العملية السياسية والتجمع حول الجبهة.

ان الوضع الجديد قلل نسبيا السيطرة الصارمة لتركيا على السياسيين التركمان وانعكست هذه الحالة على سياسة الجبهة التركمانية للسنتين القادمتين، اذ كان حينها فاروق عبدالله رئيسا للجبهة التركمانية. في هذه المرحلة بدات كلا المجموعتين التركمانيتين الكبيرتين القومية المحافظة والدينية الشيعية بالتعاون فما بينها وهذا لم تكن تسمح به السلطات التركية في السابق، على الرغم من ان التركمان يقدسون التعاون والتضامن.

جدول ٢، البرلمانيين التركمان الذين انتخبوا في الانتخابات العراقية ٣٠ كانون الثاني عام ٢٠٠٥ وقوائمها الانتخابية

اسماء البرلمانيين التركمان	القوائم الانتخابية
محمد تقي علي حموش قره المولى، عباس حسن موسى البياتي،	الائتلاف العراقي الموحد
فرياد عمر عبدالله دوزلو، معزز عبدالهادي حسن، قصر الله	
وردي امين، حسين تقي (تعويض)	
فاروق عبدالله عبدالرحمن، رياض جمال امين، فيحاء زين	جبهة تركمان العراق
العابدين	
امل عارف انور	العراقية
دلشاد بكر مولود، يشار محمد شاكر، انتصار بكر، سامي احمد	التحالف الكردستاني
علي صفر	
حسین شریف (تعویض)	الصدريون
وليد محمد صالح	حزب الإخاء التركماني

على الرغم من ان القوميين التركمان المحافظون تمكنوا من مقاومة الرفض التركي واشتركوا مع الاحزاب التركمانية الدينية الشيعية في قائمة موحدة، حينها رفضت تركيا تحالف القائمة التركمانية الموحدة مع التحالف الوطني العراقي على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها اعضاء الهيئة التنفيذية للجبهة التركمانية في اقناع السلطات التركية على ان القائمة التركمانية الموحدة والمتعاونة مع التحالف الوطني العراقي تصب في

قسم ١٠: دور تركيا في فشل التركمان في الانتخابات العراقية

مصلحة التركمان، بالتالي اضطر القوميون المحافظون التركمان بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية بقائمة مستقلة.

كانت النتائج التي حصل عليها التركمان في هذه الانتخابات مخيبة للآمال خاصة بالنسبة للقوميين المحافظين الذين لم يحصلوا سوى على ثلاثة مقاعد فقط. (جدول ٢) وكانت هذه النتيجة خيبة امل أكبر بالنسبة لتركيا، في الوقت نفسه فان الاحزاب التركمانية الدينية الشيعية حصدت خمسة مقاعد في قائمة الائتلاف العراقي الموحد. اما في انتخابات مجالس المحافظات فقد حصلت القائمة التركمانية الموحدة تحت اسم قائمة تركمان العراق على تسعة مقاعد في مجلس محافظة كركوك وستة مقاعد في مجلس محافظة صلاح الدين. (جدول ٣)

قبل الانتخابات البرلمانية العراقية الثانية في ١٥ كانون الاول عام ٢٠٠٥ لفترة قصيرة الخضعت ادارة الجبهة التركمانية نفسها كليا تحت هيمنة السلطات التركية وسيطرت الاخيرة كليا على الجبهة التركمانية، وكانت قد بدات المرحلة الثالثة من الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني.

شاركت الجبهة التركمانية مع الاحزاب المنضوية تحت مظلتها بقائمة مستقلة في هذه الانتخابات وتلقت انتكاسة اخرى بحصولها على مقعد واحد فقط على الرغم من كبر حجم مشاركتها ممثلة المجتمع السياسي التركماني القومي المحافظ، اما المجتمع السياسي التركماني القومي المحافظ، اما المجتمع السياسي التركماني الديني الشيعي فحصلت على نفس العدد من المقاعد التي حصلت عليها في انتخابات كانون الثاني ٥٠٠٠، مع وجود برلمانيين اخرين من التركمان في القوائم الأخرى كان المجموع الكلي لبرلماني التركمان تسعة. في هذه المرة لم تبدي انقرة اهتماما للهزيمة ولم تتخذ اية اجراءات كما اتخذتها في الانتخابات السابقة. (جدول ٤)

في انتخابات مجالس المحافظات العراقية الثانية في ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٩، مثلت الجبهة التركمانية جميع القوميين المحافظين من التركمان تقريبا، بعد طرد الاحزاب التركمانية قبل فترة قصيرة من الجبهة بانتخابات غير نزيهة جرت من قبل انقرة والتي لم تشارك في هذه الانتخابات، عدا حزب العدالة التركماني الذي اشترك في محافظة نينوى بقائمة مستقلة وانضم الى احدى القوائم الاسلامية في محافظة ديالي. اذ كانت النتيجة انتكاسة كبرى اخرى للتركمان بحصول الجبهة التركمانية فقط على مقعين في مجلس محافظة صلاح الدين. اما

المحافظات الاخرى فلم يحصل التركمان على اي مقعد فيها، في هذه المرة ايضا كما في سابقتها لم تحرك انقرة ساكنا والتحقيق في خسارة الجبهة التركمانية.

جدول ٣، اعضاء التركمان في مجلس محافظة كركوك للدورتين

في عام ٢٠٠٣ من قبل سلطات الاحتلال			
الحزب	اسم العضو		
الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق	تحسين محمد علي		
الحزب الوطني التركماني العراقي	مصطفى كمال		
الحزب الوطني التركماني العراقي	علي مهدي صادق		
من وجهاء التركمان	خضر غالب كهيا		
من وجهاء التركمان	مجید حمید		
حركة الوفاء التركمانية	فرياد عمر عبدالله		
حزب الوطني التركماني العراقي	عرفان جمال توفيق محمود		
	على حسين اغا		
في انتخابات ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥			
الحزب	اسم العضو		
جبهة تركمان العراق – حزب العدالة التركماني	حسن توران بهاء الدين		
جبهة تركمان العراق – الوطني التركماني	علي مهدي صادق		
جبهة تركمان العراق – الاتحاد الاسلامي	تحسين محمد علي		
جبهة تركمان العراق – حركة الوفاء	قاسم حمزة		
جبهة تركمان العراق – الحركة القومية	زالة يونس		
جبهة تركمان العراق – حركة المستقلين	تورهان مظهر حسن		
جبهة تركمان العراق – وجهاء التركمان	مجید حمید		
جبهة تركمان العراق – الجبهة التركمانية	تورکان شکر		
الائتلاف الاسلامي التركماني – منظمة بدر	محمد مهدي البياتي		
جبهة تركمان العراق – حزب تركمن ايلي	كولر احمد (تعويض)		
جبهة تركمان العراق – وجهاء التركمان	رعد رشدي (تعويض)		
جبهة تركمان العراق – مجلس الاعلى	نجاة حسين (تعويض)		

قسم ١٠: دور تركيا في فشل التركمان في الانتخابات العراقية

نُظمت الانتخابات البرلمانية الثالثة في ٧ مارت عام ٢٠١٠، في المرحلة الثالثة من الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني وفيها مازال الملف التركماني كان تحت ادارة الجيش التركي حصرا وكانت التعاون مع مجموعة الاحزاب التركمانية الدينية الشيعية غير مسموح بها. تشتت اشتراك التركمان في هذه الانتخابات الى درجة كبيرة. (جدول ٥)

جدول ٤، البرلمانيين التركمان الذين انتخبوا في الانتخابات العراقية التي جرب في ١٥ كانون الاول عام ٢٠٠٥ وقوائمها الانتخابية

اسم النائب	اسم القائمة الانتخابية
محمد تقي علي حموش قره المولى، عباس حسن موسى	الائتلاف العراقي الموحد
البياتي، فرياد عمر عبدالله دوزلو، فوزي أكرم، محمد مهدي	
البياتي	
سعدالدين محمد امين	الجبهة التركمانية العراقية
عزالدين عبدالله حسين خضر الدولة، محمد امين عثمان	جبهة التوافق العراقية
(تعويضية)	
وليد محمد صالح	التحالف الكردستاني

تحالفت الجبهة التركمانية مع القائمة العراقية التي كانت تضم جماعات سنية موالية لحكومة انقرة، كمجموعة اسامة النجيفي وطارق الهاشمي ولعب مكتب بغداد للجبهة التركمانية دورا كبيرا في عقد هذا التحالف. من المحتمل ان هذا التحالف قد أزعج الجيش التركي ذو التوجه العلماني والمسؤول حصريا عن الملف التركماني. اذ بعد فترة قصيرة من الانتخابات وحدوث خلاف بين فرع بغداد للجبهة التركمانية ورئيس الجبهة اركيج الذي كان مطيعا وخاضعا لامرة الجيش التركي، تم طرد جميع موظفي فرع بغداد للجبهة التركمانية.

في هذه الانتخابات تغيرت الالية المتبعة سابقا، اذ تم تقسيم العراق الى دوائر انتخابية وفقا للمحافظات وطبقت نظام القائمة المفتوحة، هذا ما ادى الى انخفاض في عدد المقاعد للاحزاب التركمانية الدينية الشيعية، نتيجة لعدم حصولهم على الاصوات الكافية.

في محافظة كركوك حصل اثنين من المرشحين التركمان في القائمة العراقية فقط، بمجموع ٢٤،٤٦١ صوتا، وذهبت اصوات تركمانية كثيرة الى المرشحين غير التركمان في هذه القائمة، كما ضاعت اصوات التركمان في القوائم الاخرى وخصوصا الاصوات التي حصل عليها المرشحون التركمان من المجموعة الدينية الشيعة. (جدول ٢)

الجدول ٥، أسماء المؤسسات التركمانية المسجلين للانتخابات البرلمانية العراقية عام ٢٠١٠، وائتلافاتها السياسية ٢٠١٠؛

رئيس القائمة	المؤسسات التركمانية	اسم الائتلاف السياسي
علي حسين احمد قاسم	قائمة تركمان كركوك	قائمة تركمان كركوك
فرياد عمر عبدالله	حركة الوفاء التركمانية	الائتلاف الوطني العراقي
رياض جمال امين ساقي	حزب توركمن ايلي	
انور حمید غنی جرجیس	حزب العدالة التركماني	قائمة التوافق
سعدالدین محمد امین محمد	الجبهة التركمانية العراقية	قائمة العراقية
عباس حسن موسى عباس	الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق	ائتلاف دولة القانون
فاروق عبدالله عبدالرحمن	حزب القرار التركماني	
وليد محمد صالح	حزب الإخاء التركماني	قائمة التحالف
شيروه تحسين حمادي	قائمة اربيل التركمانية	الكربستاني
سامي احمد علي سفر	جمعية اللبراليين التركمان	
عرفان جميل توفيق محمود	حزب الشعب التركماني العراقي	
جمال محمد علي الله وردي	حزب الوطني التركماني العراقي	تحالف الوحدة الوطنية *
كنعان شاكر عزير اغالي	حركة المستقلين التركمان	لم يشترك
التركمان في قيادات الأحزاب الشبيعية الاسلامية العراقية شارك في قوائم تلك الأحزاب		

^{*} لم يسجل الحزب الوطني التركماني العراقي رسميا عند المراجع العراقية، ولذلك شارك في الانتخابات كاعضاء القائمة التي تحالف معها

في محافظة صلاح الدين ونتيجة المشاركة في قوائم متعددة تشت الاصوات بين المرشحين التركمان في تلك القوائم كانت الحصيلة فوز مرشح واحد من المجموعة الدينية الشيعية. في ذات الوقت ذهبت عدد كبير من الأصوات لمرشحي الجبهة

قسم ١٠ : دور تركيا في فشل التركمان في الانتخابات العراقية

التركمانية الى مرشحين غير التركمان في القائمة العراقية في هذه المحافظة، مثلما حصل في محافظة كركوك.

اما في محافظة نينوى فقد فاز التركمان بأربعة مقاعد، ثلاثة منها في القائمة العراقية ومقعد واحد في احدى القوائم الشيعية، كان مجموع الاصوات التي حصل عليها الفائزون الاربعة فكان ٣٦،٣٦٩ صوبتا، اذ ذهبت العديد من الاصوات التركمانية التي حصل عليه المرشحون التركمان في قوائم الفائزين وفي القوائم الاخرى هباءا.

جدول ٦، البرلمانيين التركمان الذين انتخبوا في الانتخابات العراقية التي جرت في ٧ مارت عام ٢٠١٠ وقوائمها الانتخابية

المحافظة	اسم النائب التركماني	القوائم الانتخابية
نینوی	محمد تقي علي حموش قره المولى	الائتلاف الوطني العراقي
	تم تعيينه في منصب رئيس الهيئة العليا للحج	
	والعمرة واستعاض عنه الوهاب حسن علي كنو	
بغداد	عباس حسن موسى البياتي	دولة القانون
صلاح الدين	جاسم محمد جعفر، تم تعیینه وزیرا للشباب	
	والرياضة واستعاض عنه عضو برلماني عربي	
	أرشد رشاد فتح الله	الجبهة التركمانية العراقية
نینوی	نبیل محمد جمیل حربو	
ديالى	حسن سلمان وهاب	
كركوك	زالة يونس احمد النفطجي	
نینوی	عزالدين عبدالله حسن خضر الدولة	
نینوی	مدركة احمد محمد	

منذ كانون الثاني عام ٢٠٠٣ عندما نُظمت الانتخابات العراقية الاولى وبعد انقطاع دام عشر سنوات استطاعت المجموعتان السياسيتان التركمانيتان القومية المحافظة والدينية الشيعية ان تتعاونا فيما بينهما جزئيا في هذه الانتخابات الثالثة لمجالس المحافظات العراقية. اشتركت الاحزاب الرئيسية من المجموعة القومية المحافظة ومن المجموعة الدينية الشيعية بقائمة موحدة في كل من محافظة صلاح الدين والعاصمة بغداد.

يقدر عدد نفوس التركمان في كل من محافظة ديالى والعاصمة بغداد بمئات الالاف يمثلون كل من السنة والشيعة بشكل متساوي تقريبا. فعلى الرغم من وجود عدد كبير من التركمان في هاتين المحافظتين، الذين تعرضوا الى سياسات الصهر والاستيعاب. تشَنتُت الاحزاب التركمانية وانعدام فعالياتها كانت سببا في فقدان ثقة الناخب التركماني، فضلا عن وجود عدد قليل من المرشحين التركمان في القوائم الانتخابية التركمانية وغير التركمانية في هاتين المحافظتين.

تم انتخاب مرشح واحد من القائمة العراقية في محافظة صلاح الدين واخر من احدى القوائم الشيعية في العاصمة بغداد، بلغ مجموع الأصوات التي حصل عليها المرشحين الفائزين من التركمان في هذين المحافظتين من الناخبين التركمان وغيرهم ١١،٣٣٣ صوباً.

جرت انتخابات مجالس المحافظات الثالثة في العراق في ٢٠ نيسان ٢٠١٣ في المرحلة الرابعة من الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني، وفيها بدا السياسيون التركمان بمقاومة ومعارضة نسبية للأملاءات التركية.

في محافظة نينوى وتحت ضغط من القنصلية التركية، انضمت الجبهة التركمانية الى قائمة متحدون للاصلاح بقيادة الاخوين النجيفي التي تعد من القوائم الموالية لتركيا ومضادة للمصالح التركمانية. على سبيل المثال:

- عندما كان اسامة النجيفي رئيسا للبرلمان العراقي في الفترة البرلمانية السابقة رفض ادراج ملف الأراضي التركمانية الشاسعة المستملكة للعرب من قبل نظام حزب البعث الى جدول أعمال البرلمان رغم ان الملف اكملت من قبل مجلس الوزراء وارسلت الى المجلس الوظني.
- ان محافظ نينوى اثيل النجيفي رفض بشدة محاولات السياسيين التركمان لتحويل قضاء تلعفر التركمانية الى محافظة، حيث استخف النجيفي بعدد التركمان في العراق واعتبرهم في حدود المئات.

اما مرشحو الجبهة التركمانية في هذه المحافظة تم اختيارهم وباشراف مباشر من القتصل التركي في الموصل. اذ فازت قائمة النجيفي بثمان مقاعد فقط وكانت حصة الجبهة التركمانية من هذه المقاعد خمسة مقاعد.

قسم ١٠: دور تركيا في فشل التركمان في الانتخابات العراقية

جدول ٧، البرلمانيين التركمان الذين انتخبوا في الانتخابات العراقية التي جرت في ٣٠ نيسان في عام ٢٠١٤، قوائمهم الانتخابية، الاصوات التي حصلوا عليها والمحافظة التي انتخبوا فبها

المحافظة	عدد الاصوات	اسم النائب التركماني	القوائم الانتخابية
بغداد	٣,٥٤.	عباس حسن موسى البياتي	دولة القانون
صلاح الدين	1.,701	جاسم محمد جعفر	
نینوی	٤,٠٢٨	نهلة حسين سعدالله	
كركوك	79,071	أرشد رشاد فتح الله	جبهة تركمان كركوك
كركو ك	17,840	حسن توران بهاء الدين سعيد	(١)
صلاح الدين	۲,۹۰۳	هناء أصغر محمد رضا	
نینوی	17,77.	عزالدين عبدالله حسين الدولة	المتحدون للاصلاح
نینوی	10,017	محمد تقي علي ح قره المولى	التحالف الوطني
صلاح الدين	٤,٢٥٧	نيازي محمد مهدي قنبر (٢)	الائتلاف الوطني
نینوی	١,٨٢٠	ساجدة محمد ي عبد الكريم	الائتلاف العربي
	۱۰۸, ۸۷٤	1.	المجموع

⁽۱) الجبهة التركمانية ضمن قائمة متحدون للاصلاح، (۲) وفاز تركماني اخر سبق وانفصل من الجبهة التركمانية ضمن قائمة الانتلاف الوطني لصلاح الدين.

عندما نظمت الانتخابات البرلمانية العراقية الرابعة بتاريخ ٣٠ نيسان في عام ٢٠١٤، كانت الجبهة التركمانية في وضع لا يحسد عليه، اذ ضعفت شعبيتها الى درجة كبير نتيجة للعقوبات التي اتخذتها انقرة ضد الجبهة بعد رفض بعض القياديين فيها لبعض الاوامر الصادرة من السلطات التركية والذين كانوا متيقنين بان تنفيذ تلك الاوامر لا تصب في المصلحة التركمانية، بعدها قامت انقرة بتشكيل مجموعة في اللجنة التنفيذية للجبهة لتتبنى سياستها وتطيع اوامرها مما ادى الى انقسام اللجنة التنفيذية للجبهة الى مجموعتين متحاربتين واخل هذا بصنع القرار في الجبهة التركمانية. الى جانب ذلك خفضت انقرة الى درجة كبيرة تمويلها الى الجبهة التركمانية وبدات تتحايل في دفع مخصصات الفروع غير الراضية عنها بحيث وصل الامر الى درجة جعلت رئاسة الجبهة غير قادرة على ايفاء احتياجات ممثلياتها، اذ ادى هذا الامر بروز مشاكل ادارية وفنية بين الممثليات والرئاسة.

الادارة التركية السيئة للشؤون التركمانية كانت سببا جوهريا في تشتيت المجتمع السياسي التركماني وتغييبه عن الساحة السياسية العراقية.

في محافظة نينوى شاركت عائلة الافندي التركمانية المعروفة باعتزازها القومي والتي كانت قد انفصلت من الجبهة التركمانية مع قائمة القوميين العرب. في الوقت نفسه شارك اثنان من برلماني الجبهة التركمانية خارج قائمة الجبهة في قائمة متحدون للاصلاح. اما البرلمانية من الجبهة التركمانية مدركة احمد فقد تركت الجبهة والتحقت بقائمة تركمانية اخرى.

أهدرت اصوات تركمانية كثيرة وذهب عدد كبير من الاصوات التي حصل عليها المرشحون التركمان في القوائم غير التركمانية الى مرشحين من غير التركمان، فعلى كمثال، ١١٠٠٠ صوت للمرشح ثابت محمد سعيد في قائمة ائتلاف العربية وفيما يخص جميع الاصوات التي حصل عليها مرشحو الجبهة التركمانية في قائمة متحدون للاصلاح منها ١٠٠٠، صوت للمرشح نبيل حربو. لم تحصل الجبهة التركمانية في هذه المحافظة على اي مقعد في البرلمان. اما المجموعة التركمانية الدينية الشيعية فتجمعت في قائمة واحدة وفازوا بمقعدين، وامراة فازت بمقعد واحد من عائلة أفندي. (جدول ٧) في قائمة واحدة وفازوا بمقعدين، وامراة فازت بمقعد واحد من عائلة أفندي. (جدول ٧) في محافظة كركوك أرغم التدخل التركي الاحزاب التركمانية على الانقسام الى قائمتين. في محافظة كركوك أرغم التدكمان على صناديق الاقتراع منخفضة جدا في هذه المحافظة فكان اقبال الناخبين التركمان على صناديق الاقتراع منخفضة جدا في هذه المحافظة وصوت عدد كبير من الناخبين التركمان لمرشحين من غير التركمان. لم تستطع القائمة الاولى الحصول على القاسم الانتخابي فذهبت عشرات الالاف من الاصوات التركمانية في هذه القائمة هباءا الى القوائم الاخرى. فيما فازت قائمة جبهة تركمان كركوك في هذه القائمة مياءا الى القوائم الاخرى. فيما فازت قائمة جبهة تركمانية واحدة لكان بمقعدين، في حين لو شارك التركمان في محافظة كركوك بقائمة تركمانية واحدة لكان بالامكان الفوز بثلاثة او اربعة مقاعد.

المجموعة التركمانية الدينية الشيعية تجمعت في قائمة التحالف الوطني في محافظة صلاح الدين وحصلوا على مقعد واحد، فازت امراة تركمانية من المرشح من الجبهة التركمانية في محافظة ديالى، الذي كان عضوا في البرلمان، همش من قبل السلطات التركية ومن قبل المجموعة الموالية للحكومة التركية في الجبهة التركمانية، وسبب في عدم حصوله على الاصوات الكافية للفوز بمقعد برلماني.

قسم ١٠: دور تركيا في فشل التركمان في الانتخابات العراقية التدخل التركي في التحضيرات التركمانية للانتخابات

الظروف الجغراسياسية في المنطقة واليأس الذي اصاب التركمان بسبب تعرضهم لانتهاكات كبيرة لحقوق الانسان ولعدة عقود، اخضع التركمان سياسيا لارادة الحكومات التركية منذ ولادة اول حزب تركماني محترف في عام ١٩٩١، الحالة التي سمحت لتركيا بادارة النظام السياسي التركماني مثلما تشاء وبالشكل الذي يصب في مصالحها الوطنية.

الادارة المباشرة للنظام السياسي التركماني من قبل الجيش التركي و/ او جهاز المخابرات التركية قد صادر دور التركمان في ادارة مؤسساتهم السياسية وبالاخص في أكبر مجموعة سياسية تركمانية الا وهي المجموعة السياسية التركمانية القومية المحافظة. وانعكست هذه الحالة بشكل سلبي على نتائج الانتخابات التركمانية.

كان اول تعاون بين المجموعتين السياسيتين التركمانيتين خلال الانتخابات البرلمانية العراقية في ٣٠٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ وفي الدورة الانتخابية الاولى للبرلمان العراقي وسبق وان تم منع هذا التعاون من قبل السلطات التركية منذ ظهور الاحزاب التركمانية في بداية التسعينيات من القرن الماضي. لقد تم اعاقت التعاون بين هذين المجموعتين الرئيسيتين التركمانيتين من قبل تركيا بعد هذه الانتخابات مباشرة ولازالت تُعاق.

ان تلك التطورات في الساحة السياسية التركمانية في تلك الانتخابات لم تسر السلطات التركية، الا انها لم تستطع ان تؤثر بسهولة على سير العمل كما كانت في السابق في المنطقة الامنة، فاستطاعت المجموعتان السياسيتان التركمانيتان الاشتراك في انتخابات مجالس المحافظات بقوائم موحدة.

ان اقتراح قائمة الائتلاف العراقي الموحد للسياسيين التركمان بان يشاركوا في قائمتهم في الانتخابات البرلمانية كانت قد قوبلت بترحيب كبير من قبل السياسيين التركمان في كلا المجموعتين. وافق الائتلاف العراقي الموحد بضم عشرة مرشحين تركمان في تسلسل متقدم في اول مئة مرشح من قائمتهم، فضلا عن ضم مرشح تركماني بين كل عشرة مرشح في القائمة بعد المئة، اذ كان العراق حينها دائرة انتخابية واحدة والقوائم كانت مغلقة. رفضت السلطات التركية هذا الاقتراح مما ادى الى عدم اشتراك المجموعتين التركمانيتين بقائمة موحدة.

حصل الائتلاف العراقي الموحد على ١٤٠ مقعدا، ويعني هذا أن التركمان كانوا سيحصلون على ١٤٠ مقعدا من القائمة فقط في حال عدم منع السلطات التركية لاتفاق السياسيين التركمان مع الائتلاف. لحصلت كلا المجموعتين التركمانيتين في الانتخابات ثمانية مقاعد، وبالتالي لقد خسر التركمان ستة مقاعد، علما بان ستة مرشحين من التركمان فازوا في قوائم اخرى.

استياء تركيا من التعاون المذكور آنفا بين المجموعتين التركمانيتين وتعاونهما مع الكتلة البرلمانية للائتلاف العراقي الموحد، وفي محاولة من تركيا لإعادة الهيمنة التركية المطلقة على مجموعة القوميين المحافظين الكبيرة ضمن السياسة التركمانية، اذ كانت هذه الهيمنة قد ضعفت نسبيا بعد نقل مقر الجبهة التركمانية الى محافظة كركوك بعد سقوط نظام البعث، اعتبرت تركيا نتائج الانتخابات الخاصة بالجبهة التركمانية هزيمة لادارة الجبهة، وقامت بالضغط لتنظيم المؤتمر التركماني الرابع، الذي عُقد قبل موعده الرسمي بسنة وذلك في ٢٠٠٥ نيسان من العام ٢٠٠٥، وفيه امر مكتب الجيش التركي في اربيل بترك رئيس الجبهة التركمانية الرئاسة.

في الحقيقة كانت عملية التغيير التي جرت في ادارة الجبهة التركمانية تعد احدى الاجراءات العقابية التي اتخذتها تركيا تجاه النظام السياسي التركماني نتيجة خيبة الامل التي اصيبت بها تركيا بعد اعلان نتائج الانتخابات، متناسية الدور التركي الكبير في فشل التركمان في الانتخابات العراقية، علما بان الانخفاض الكبير للدعم المالي التركي للجبهة التركمانية كان اجراء اخر اتخذته تركيا بعد تلك الانتخابات.

بعد المؤتمر التركماني هذا، بدات فترة سعدالدين اركيج في رئاسة الجبهة التركمانية، وكانت هذه الفترة من أحلك الفترات في التاريخ السياسي التركماني. اذ ادار اركيج الجبهة التركمانية بيد من حديد ساندا ظهره للعسكرية التركية وإخضع نفسه والجبهة التركمانية اي مجموعة القوميين المحافظين الكبيرة من السياسة التركمانية، للارادة التركية في الوقت الذي كان الجيش التركي ينفرد في ادارة الشؤون التركمانية.

نُظمت الانتخابات البرلمانية العراقية الثانية في ١٥ كانون الاول ٢٠٠٥ الذي يعتبر بداية فترة رئاسة اركيج للجبهة التركمانية، فشاركت الجبهة التركمانية في هذه الانتخابات لوحدها قسم ١٠: دور تركيا في فشل التركمان في الانتخابات العراقية

مرة اخرى بقائمة خاصة منفصلة عن المجموعة التركمانية الدينية الشيعية وحصلت على مقعد واحد فقط لرئيسها اركيج. على الرغم بان هذه النتيجة تعد أكبر هزيمة للجبهة التركمانية قياسا للانتخابات السابقة، الا انها لم تعد هزيمة ولم يحقق بها مثلما حصل مع رئيس الجبهة السابق، بل بقى اركيج مدعوما ويقوة من قبل تركيا.

ان فترة رئاسة اركيج معروفة في الوسط التركماني بالانفراد في السلطة وانتشار الفساد الذي وصل الى مرحلة لا تطاق مما ادى الى اصدار قرار اقالته من قبل اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية. فيما رفضت تركيا اقالة اركيج وتنظيمت المؤتمر التركماني الخامس الصوري وفيه تم أسكات قسم من اعضاء اللجنة التنفيذية للجبهة، الى جانب طرد عدد اخر منهم، كما طُرد الاحزاب التركمانية الاربعة التى كانت تعمل تحت مظلة الجبهة التركمانية.

تحالفت الجبهة التركمانية مع القائمة العراقية في الانتخابات البرلمانية العراقية الثالثة التي نظمت في ٧ مارت من العام ٢٠١٠. فكانت القائمة العراقية قد ضمت مجموعات دينية سنية كبيرة تربطها علاقات حميمة بالحكومة التركية، بينما توزعت الاحزاب التركمانية القومية المحافظة التي طردت او انفصلت من الجبهة التركمانية بين الاحزاب العراقية الكبيرة، اما الاحزاب التركمانية الدينية الشيعية فكما كانت في الانتخابات السابقة اشتركت في القوائم العراقية الشيعية، حصلت الجبهة التركمانية على ستة مقاعد في البرلمان، ومع ذلك كان التعاون بين هؤلاء البرلمانيين في الفترة البرلمانية التالية يكاد يكون معدوما ومخيبا للآمال.

ان تحليل نتائج الانتخابات العراقية السابقة اظهرت وبوضوح ان غياب التعاون بين المجموعات السياسية التركمانية يعتبر من الاسباب الرئيسية لفشل التركمان في الاورات الانتخابات العراقية والذي بدوره إثر سلبا على تعاون البرلمانيين التركمان في الدورات البرلمانية.

على الرغم من فشل المحاولات السابقة، بدات المجموعة السياسية التركمانية الدينية الشيعية حوارات مع الجبهة التركمانية والتي لا تزال تعد أكبر مؤسسة تركمانية، لتوحيد مشاركة التركمان في الانتخابات البرلمانية العراقية الرابعة في ٣٠ نيسان ٢٠١٤، متزامنا مع طلب المرجع الشيعي الاكبر اية الله على السيستاني الذي أكد على توحيد الصف التركماني.

ان المحادثات بين المجموعتين التركمانيتين لم تتوصل الى نتيجة وذلك لان مفاوضي الجبهة التركمانية كانوا يشيرون دائما الى انقرة بانها ترفض التحالف مع حزب الحق التركماني القومى. علما بان:

- الوزير التركماني الذي يقود الحزب الحق التركماني القومي رفض اوامر انقرة بالانسحاب من حكومة المالكي عندما أتهم نائب رئيس الجمهورية العراقي طارق الهاشمي بنشاطات ارهابية وانسحب وزراء العراقية من الكابينة.
- كان المسؤولين عن مفاوضات الجبهة التركمانية مع الجهات التركمانية وغير التركمانية التركمانية وغير التركمانية لتحديد التحالفات الانتخابية معروفون بموالاتهم لتركيا وهم من المجموعة التي شكلتها انقرة في داخل اللجنة التنفيذية للجبهة قبل حوالي ثلاث سنوات لتؤيد سياساتها، وكان سياسي تركماني معروف في الوسط التركماني بانتمائه الى جماعة الاخوان المسلمين ومن قياديي حزب العدالة التركماني يرأس مفاوضو الجبهة.

كون مدينة كركوك تعد مركز ثقافي تركماني تقدس من قبل التركمان، فضلا عن تعرض محافظة كركوك لتغييرات ديمغرافية مكثفة من قبل الاكراد والعرب، وعليه فان الانتخابات في كركوك كانت مهمة جدا للتركمان.

اعلنت المجموعة التركمانية الشيعية الدينية مع حزب الحق التركماني القومي تحالف انتخابي باسم تحالف تركمان كركوك في ١١ كانون الاول ٢٠١٤ معلنا انهم منفتحون التخابي باسم تحالف تركمان كركوك في ١١ كانون الاول ٢٠١٤ معلنا انهم منفتحون للتفاوض لتوحيد الصفوف مع اية جهة تركمانية ويدون اي شروط مسبقة ومن ثم اتصل ممثلون من حزب الحق مع ادارة الجبهة طالبا تنظيم موعد لقاء لمناقشة التعاون وتوحيد المشاركة التركمانية في الانتخابات في المحافظة. احيل ممثلو حزب الحق التركماني القومي الى حسن توران وهو مفاوض الجبهة التركمانية. والتقى الطرفين حيث اظهر ممثلو حزب الحق التركماني خلال اللقاء مع توران مرونة كبيرة للاتفاق حول قائمة تركمانية موحدة. امتنع توران في اعطاء اي راي حول امكانية الاتفاق وطلب من الطرف الاخر ان ينتظر لمناقشة الموضوع في اللجنة المتنفيذية للجبهة ولكن توران لم يأتي بأية اجابة عنما اقرته الجبهة بهذا الصدد.

في ١٦ كانون الاول ٢٠١٣ اعلنت الجبهة التركمانية عن قائمة انتخابية منفصلة باسم جبهة تركمان كركوك تتضمن الجبهة التركمانية واحزاب تركمانية منفصلة عن الجبهة في

قسم ١٠ : دور تركيا في فشل التركمان في الانتخابات العراقية

السابق وتمكنت الجبهة التركمانية بعد ذلك بالحاق مجموعتين تركمانيتين من جبهة تحالف كركوك الى قائمتها.

ان مشاركة التركمان في محافظة كركوك بقائمتين منفصلتين كانت تحمل مخاطر واضحة توثر سلبيا على نتائج التركمان في انتخابات المحافظة. ومن اجل اقتاع الاطراف التركمانية بالمشاركة في الانتخابات بقائمة واحدة شكّل مجموعة من المثقفين التركمان البارزين لجنة لمناقشة الامر مع القياديين في كلا القائمتين. فرحب المسؤولون في تحالف تركمان كركوك في المناقشة ويدون اي شروط، بينما ابدت الجبهة التركمانية رفضها في التعاون مع قائمة تحالف تركمان كركوك مبينا بان تركيا ترفض التعاون مع حزب الحق التركماني القومي.

رفضت لجنة المثقفين التركمان موقف الجبهة التركمانية وهددت بانها ستحمل الجبهة التركمانية المسؤولية في حال خسارة التركمانية مهلة لمناقشة الموضوع في اجتماع اللجنة طلب في حينها مسؤولو الجبهة التركمانية مهلة لمناقشة الموضوع في اجتماع اللجنة التنفيذية. فاجتمع اعضاء اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية في السفارة التركية في بغداد وبعد اجتماع السفير التركي مع كل عضو في اللجنة التنفيذية للجبهة على انفراد أبلغهم بان اغلبية اعضاء اللجنة التنفيذية لا يوافق على التعاون مع قائمة تحالف تركمان كركوك. علما بان الاحزاب التركمانية في قائمة جبهة تركمان كركوك كانوا يؤيدون توحيد القائمتين التركمانيتين.

قررت المجموعة السياسية التركمانية الشيعية الدينية ارسال ممثل عنها الى تركيا لمناقشة المسؤولين في الوزارة الخارجية التركية حول اهمية التعاون بين الاحزاب التركمانية في هذه الانتخابات العراقية، وخصوصا في محافظة كركوك، والمحاولة لاقناعهم بالسماح للجبهة التركمانيةالعراقية بالتعاون معهم ومع الاحزاب التركمانية الاخرى. في منتصف شهر شباط عام ٢٠١٤، التقى مبعوث الاحزاب الشيعية التركمانية مع أحد المسؤولين في مكتب العراق في الخارجية التركية. استمرت المناقشة لمدة ثلاث ساعات تقريبا وشرح الممثل التركماني للمسؤول التركي اهمية التعاون بين الاحزاب التركمانية وقدم انواع الاتفاقات المحتملة القابلة للمناقشة. رفض المسؤول التركي اي تعاون للجبهة التركمانية مع حزب الحق التركماني القومي، بالاضافة الى ذلك فرض اولوية المصالح التركية في اى نوع من الاتفاق.

في الحالات التي لم يستطع المسؤول التركي من رفض المقترحات المقبولة التي طرحها الممثل التركماني طلب من الممثل التركماني بالذهاب الى مفاوضي الجبهة ومناقشتها معهم.

اشترك التركمان في هذه الانتخابات في كركوك بقائمتين منفصلتين، كانت نسبة المشاركة للناخبين التركمان في هذه المحافظة قليلة جدا اذ قُدرت بـ ٣٥-٤٠٪ من المجموع الكلي للناخبين التركمان في محافظة كركوك، وإن عدد لا باس به من هذه النسبة من الناخبين التركمان صوبوا لمرشحين من غير التركمان. حصلت قائمة جبهة تركمان كركوك على ١٨٨ ألف صوبا، اما قائمة تحالف تركمان كركوك فحصلت ٢٥ ألف صوبا، ففقد التركمان عشرات الالاف من الاصوات وبالتالي خسارتهم على الاقل مقعد برلماني وإحد.

في محافظة نينوى انضمت الجبهة التركمانية الى قائمة النجيفي الموالية لتركيا، اذ ان الجبهة التركمانية في هذه المحافظة تخضع للقنصلية التركية. تحالفت الجبهة التركمانية مع نفس قائمة النجيفي في محافظات صلاح الدين، ديالي ويغداد.

اداء البرلمانيون التركمان

ان ماجاء اعلاه من الهيمنة التركية على مشاركة التركمان في الانتخابات العراقية واستغلالها التركمان لمصلحتها الوطنية يجعلنا ان نستنتج ويسهولة بان البرلمانيين التركمان المنتخبين سوف يفشلون بالتاكيد في تمثيل التركمان في البرلمان العراقي الذي تهيمن عليه الطائفية الدينية والنزعة القومية بشدة، ويُظهر الدور السلبي الكبير لتركيا ويشكل واضح في فشل التركمان.

على الرغم من منع تركيا التعاون بين المجموعتين السياسيتين التركمانيتين القومية المحافظة والدينية الشيعية ومع الائتلاف العراقي الموحد في انتخابات الدورة البرلمانية العراقية الاولى في كانون الثاني ٥٠٠٠، الذي ادى الى انخفاض عدد نواب التركمان في البرلمان، فان تعاون البرلمانيين التركمان من كلا المجموعتين مع بعضهما ومع الائتلاف العراقي الموحد لعب دورا مهما في تثبيت التركمان في الدستور العراقي، في الوقت الذي كان التركمان غير معروفين بالشكل الذي ينبغي وطنيا واقليميا ودوليا ومحاربون من قبل الكتلة البرلمانية الكردية المهيمنة على الوسط السياسي التركماني

قسم ١٠: دور تركيا في فشل التركمان في الانتخابات العراقية

آنذاك ومن قبل قسم من الكتل العربية القوية. ان التعاون بين المجموعتين السياسيتين التركمانيتين ومع الائتلاف العراقي الموحد خلال الدورة البرلمانية ساعد في تعيين التركمان في مناصب عالية في الدولة، منها:

في الدورة البرلمانية الثانية، لم يكن للمجموعة السياسية التركمانية الكبيرة من وجود في البرلمان سوى نائب تركماني واحد وهو سعد الدين اركيج رئيس الجبهة التركمانية آنذاك. انخفض وجود التركمان ونشاطاته في البرلمان في هذه الدورة أكثر فأكثر في الوقت الذي كان يتم مناقشة العديد من القضايا المهمة والحيوية، علاوة على ذلك فان اركيج لم يكن برلمانيا نشطا وكان مهملا داخل قبة البرلمان وغائبا في كثير من الأحيان من جلسات البرلمان، وتجنب أي نوع من التعاون مع البرلمانيين التركمان الآخرين.

كان الاداء السلبي الكبير لبرلمانيي الجبهة التركمانية في الفترة البرلمانية الثالثة مخيبة للآمال الى درجة كبيرة:

- بدا الخلافات بین البرلمانیین الترکمان من کرکوك خلال حملات الدعایة الانتخابات واستمرت خلال الفترة البرلمانیة.
- ترك أحد البرلمانيين الثلاثة من محافظة نينوى الجبهة التركمانية فانكر بعد ذلك بانه من القومية التركمانية.
- ترك برلماني ثاني من الموصل الجبهة التركمانية في اواسط الفترة البرلمانية ويدا العمل ضد المصالح التركمانية.
- تركت النائب الثالث من الجبهة التركمانية الجبهة خلال تدخل تركيا في مشكلة طارق الهاشمي.
 - رفض الوزير التركماني الانصياع لأملاءات انقرة وانفصل من الجبهة التركمانية.
- نائب الجبهة التركمانية من محافظة ديالى المعروف بنشاطاته الناجحة هُمَش من قبل تركيا واعيق انتخابه في الانتخابات الاخيرة.

كان التعاون بين البرلمانيين التركمان من الجبهة التركمانية معدومة تقريبا اذ لم يجتمعوا معا على طاولة واحدة ولو لمرة واحدة، وتعكس هذه الحالة بالضبط العلاقات بين موظفي الجبهة التركمانية وممثلياتها ودوائرها.

على الرغم من ان الجبهة التركمانية تمثل أكبر قوة في المجموعة السياسية التركمانية القومية المحافظة تم انتخاب ثلاثة برلمانيين منها فقط في الانتخابات البرلمانية الاخيرة على مستوى العراق. فهناك خلافات عميقة بين البرلمانيين التركمان من محافظة كركوك نتيجة التصدع الذي احدثته تركيا في داخل اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية، اذ ان أحد هذين البرلمانيين يقود المجموعة الداعمة للسياسة التركية، الذي سبق ان تولى رئاسة مجلس محافظة كركوك وقام ببعض الانشطة المضادة للتركمان في البرلمان العراقي السابق لعرقلة التشريعات الهامة لصالح التركمان.

ان الخلافات بين الأحزاب الشيعية العراقية الكبيرة انعكست إلى حد ما على التعاون بين البرلمانيين التركمان في المجموعة الدينية الشيعية والتي أثرت سلبا الى درجة معينة بالعمل المشترك بينهم.

استنتاجات

- شتتت تركيا النظام السياسي التركماني وتهيمن عليها وتتدخل ويشكل فاضح في الشؤون التركمانية وبالاخص في التحضيرات التركمانية للانتخابات العراقية وان التدخل التركي:
 - يكون لصالح السياسة الوطنية التركية وضد المصالح التركمانية
 - يلعب دورا كبيرا في تخريب التماسك السياسي التركماني
 - يعد العامل الاكبر في خسارة التركمان المستمرة في الانتخابات
 - و يعتبر تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للدولة العراقية
- لقد أصبح من الواضح بان تركمان العراق ليس بامكانهم التخلص من الهيمنة التركية عليهم وعلى نظامهم السياسي.

توصيات

قسم ١٠ : دور تركيا في فشل التركمان في الانتخابات العراقية

ان تركمان العراق بحاجة الى دعم القوى الوطنية والاقليمية والعالمية في التخلص من الهيمنة التركية التي تعتبر انتهاكا فاضحا للقانون الدولي.

المصادر

١. مركز الأخلاق والسياسة العامة، "العراق: صنع السلام الاثني بعد صدام: حوار مع كنعان مكية وياتريك كلوسون"، ٥ مارت ٢٠٠٣،

http://www.jamesbowman.net/review_print.asp?pubID=1373

٢. أرشد الهرمزي، "التركيبة الاثنية لكركوك وتركمن ايلي"، مجلة الإخاء التركماني العدد ٣٤ عام ٢٠٠٧، صفحة ٦ - ٩.

 ٣. الائتلافات السياسية المصادق عليها لانتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٠، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية،

http://www.ihec.iq/ar/files/eatlafat2212.pdf

٤. الكيانات المصادقة عليها لانتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٠، المقوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية،

http://www.ihec.iq/ar/files/keanat3012010.pdf

ه. يشار امام اوغلو، "توقعات القومية التركمانية"، ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٤، موقع نحن التركمان،

http://www.bizturkmeniz.com/tr/index.php?page=article&id=29522&w=yaşar

القسم الحادى عشر

مختصر عن تاريخ مجلس تركمان العراق

تاریخ: ۲۶ تشرین الثانی ۲۰۱۶ عدد: مقا. ۶ – ک۲۲۶

ضروريات تأسيس المجلس التركماني المحترف

يعد المجلس الوطني او القومي العمود الفقري الذي تستند عليه المجتمعات لتنظيم شؤونها وتقرير مصيرها من خلال خططها والبرامج التي تعدها والتي تتناسب مع حاضر ومستقبل شعويها، اعتمادا على الاكفاء المخلصين والأخصائيين والأكاديميين من افراد تلك المجتمعات فضلا عن الاحزاب السياسية والسياسيين الذين ينبغي ان يكون لهم الدور الاساسي في تركيبة المجالس وادارتها، الى جانب لجان ومؤسسات متخصصة تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ الخطط الموضوعة ويمختلف المجالات الاقتصادية، السياسية، العلمية، الثقافية والفنية.

الواجبات الملقاة على عاتق المجلس الوطني او القومي كثيرة وذات اهمية حيوية تتعلق بالوطن او بالوجود القومي للمجتمعات ورفاهيتها وثقافتها وادبها وحقوقها وتتطلب العمل ليل نهار وبالأخص في المجتمعات التي تتعرض لفترات طويلة من عمليات الصهر ويعيش المآسي وهدرا للحقوق ويتعرض الى التطهير العرقي مثل تركمان العراق. ان مثل هذه المجالس تتطلب علاوة على ما ذُكر اعلاه كوادر ادارية كفؤة ورئاسة تمتلك ارادة قومية قوية حرة وتتميز بنشاط متواصل وحيوية.

كيفية تأسيس المجلس التركماني العراقي

المجلس التركماني تأسس وبشكل صوري في عام ١٩٩٤ بتخويل من قبل الحكومة التركية قبل تأسيس الجبهة التركمانية بفترة قصيرة ليقوم بتحضيرات لجمع المؤسسات السياسية ومنظمات المجتمع المدنى التركمانية تحت مظلة واحدة وهي الجبهة التركمانية العراقية.

سمي المجلس التركماني في البداية بشورى التركمان وكان يتكون آنذاك ما بين ٢٠ الى ٣٠ عضوا معظمهم من الأكاديميين التركمان ويعض المثقفين من المقيمين في تركيا الموالين للحكومة التركية وخاضعين مكرها لسياستها الوطنية. في بدايات عام ١٩٩٥ اسس شورى التركمان الجبهة التركمانية وتحت اشراف مباشر من الاستخبارات التركية التي هيمنت واشرفت عليها وموّلتها قبل خضوعها لادارة الجيش التركي خلال المؤتمر التركماني العام الاول في عام ١٩٩٧.

همشت تركيا ومنذ ذلك التاريخ المجتمع السياسي التركماني الشيعي في تركيبة شورى التركمان وتشكيلة الجبهة التركمانية علما بان نصف نفوس تركمان العراق من المذهب الشيعي، الى جانب تهميش الاحزاب والسياسيين التركمان الذين لم يخضعوا للإدارة التركية.

تم اعتماد شورى التركمان في المؤتمر التركماني العام الاول في عام ١٩٩٧، وتم تثبيت عدد اعضائه بثلاثين عضوا. بقي شورى التركمان كمؤسسة صورية رمزية بدون صلاحية لها.

في عام ٢٠٠٠ وفي المؤتمر التركماني العام الثاني تم انتخاب اعضاء الشورى بشكل روتيني صوري دون تغيير في عدده او وظيفته.

في عام ٢٠٠٣ وفي المؤتمر التركماني العام الثالث تحول شورى التركمان الى مجلس تركماني مع تغيير عدد اعضائه اذ أصبح واحد وسبعون عضوا وانتخب سعدالدين اركيج رئيسا للمجلس التركماني.

في عام ٢٠٠٥ وفي المؤتمر التركماني العام الرابع عزل الجيش التركي رئيس الجبهة التركمانية فاروق عبدالله ونصب سعدالدين اركيج الذي كان رئيس المجلس التركماني آنذاك الى رئاسة الجبهة ويانتخابات شبه صورية حل يونس بيرقدار، رئيس مجلس التركماني الحالي المعطل، محل اركيج رئيسا لمجلس التركمان. اخضع اركيج نفسه والجبهة التركمانية والمجلس التركماني تماما للإدارة التركية.

في عام ٢٠٠٨ انعقد المؤتمر التركماني العام الخامس الذي لم يُعد الا مسرحية معروفة فصولها للسياسيين والمثقفين التركمان وما كان الا استهتارا لكرامة الشعب التركماني،

قسم ١١: مختصر عن تاريخ مجلس تركمان العراق

شهدت هذه الفترة موقفا معارضا من جميع أعضاء اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية تقريبا ضد رئيس الجبهة سعدالدين اركيج واصدروا كتابا رسميا باقالته، جوبه طلبهم بالرفض من تركيا وعلى غرار ذلك قامت تركيا بتنظيم المؤتمر التركماني الخامس وياسلوب مسرحي، وفيه تم طرد جميع الاحزاب التركمانية ورؤسائها، الذين شاركوا في اقالة أركيج، بانتخابات مزورة من الجبهة التركمانية، فضلا عن اسكات الاخرين من اللجنة التنفيذية. على أثر ذلك بقي اركيج لفترة انتخابية ثانية رئيسا للجبهة مدعوما بقوة من قبل الجيش التركي، اذ كان الملف التركماني ضمن مسؤولية الجيش التركي في هذا الوقت، اما يونس بيرقدار فبقي في موقعه كرئيس للمجلس التركماني إثر هذه الانتخابات المزورة.

أن استمرار الانتكاسات التي تصيب التركمان فضلا عن ضُعف المجلس التركماني الذي بُنِي على التزوير ونتيجة لضغوطات السياسيين والاحزاب التركمانية بدات اجتماعات الاحزاب التركمانية في منتصف عام ٢٠١٠ لتجديد المجلس التركماني وتوسيعه ليشمل جميع الاطراف السياسية التركمانية. بقي يونس بيرقدار يدير الاجتماعات على الرغم من ان معظم الاحزاب التركمانية رفض اشراف يونس بيرقدار على الاجتماعات وشككوا في شرعيته معتبرا اياه طرفا غير محايد، كونه جاء بانتخابات مزورة.

بعد ان عقد الاحزاب السياسية التركمانية عشرات الاجتماعات تبين للسياسيين والمثقفين التركمان بان يونس بيرقدار الذي يخضع ماليا واداريا للحكومة التركية صاحبة الجبهة التركمانية والمجلس التركماني، غير جاد في تحقيق مشروع احياء وتوسيع المجلس التركماني باستخدام سياسة المماطلة لاحتواء بعض الاحزاب السياسة التركمانية وارجاعها تحت مظلة الجبهة التركمانية ومجلسها والتي سبق وان تم استبعادهم بانتخابات صورية في المؤتمر التركماني الخامس الذي تم تنظيمه من قبل تركيا في عام ٢٠٠٨.

تغييرات ظالمة في النظام السياسي التركماني من قبل انقرة

تحقق معظم ما كان يتوقعه السياسيون والمثقفون التركمان وبطريقة لا تختلف عن حركة الحجار الدامة، اذ اجريت عدة تغييرات في النظام السياسي التركماني (الجبهة التركمانية والمجلس التركماني) وبأوامر من السفارة التركية في بغداد. قامت رئاسة المجلس التركماني التي تتكون من رئيس المجلس ونائبيه في تاريخ ٣ مايس ٢٠١١ بما يأتي:

- طرد رئيس الجبهة التركمانية
- تعيين رئيس جديد للجبهة التركمانية اضافة الى لجنة تنفيذية جديدة
 - الغاء المجلس التركماني
- اِبقاء كل من رئيس المجلس ونائبيه تحت اسم مصطنع جديد سمي بديوان المجلس التركماني، الذي لم يكن لهم اية واجبات.
- الغاء تنظيم المؤتمر التركماني العام الذي كان من المفترض تنظيمه كل ثلاثة سنوات
- تم تعيين بعض السياسيين التركمان في اللجنة التنفيذية الجديدة للجبهة التركمانية بعد استئصالهم من احزابهم التركمانية.

علما بان كل هذه التغييرات واتخاذ القرارات بشانها كانت غير قانونية لا تسمح به النظام الداخلي بل كانت من اختصاص المؤتمر التركماني العام.

وهكذا فان الجهود الكبيرة للأحزاب التركمانية واجتماعاتهم الكثيرة من اجل تأسيس مجلس تركماني شامل ذهبت في ادراج الرياح وتوقف المشروع.

بعد مايس عام ٢٠١١، وبعد حل المجلس التركماني استمر عجز السياسة التركمانية امام التحديات الكبيرة والكثيرة التي واجهت تركمان العراق ويقيت السياسة التركمانية تفتقد العمل المؤسساتي للمجلس التركماني. بقيت البناية بدون مجلس يُدفع ايجارها ورواتب بضعة موظفين من قبل تركيا ليتحول الى مضيف لرئيس المجلس التركماني الملغى يستقبل فيه اصدقائه بين الحين والاخر لشرب الشاي.

محاولات التركمان لتاسيس المجلس التركماني العام

بعد الضغوطات المستمرة من السياسيين والمثقفين والشارع التركماني على يونس بيرقدار رئيس المجلس التركماني المعطل بدات الاجتماعات مرة اخرى لتعقد في اواسط عام ٢٠١٣ بين السياسيين التركمان ويونس بيرقدار بهدف تأسيس مجلس تركماني موسع. وفي اواخر عام ٢٠١٣ توصل المجتمعون الى اتفاق حول النقاط المهمة في صياغة الدستور الجديد للمجلس على امل ان يتزامن ذلك باعلان تأسيس المجلس الموسع في بداية عام ٢٠١٤. الا ان يونس بيرقدار اختفى من كركوك وانقطعت اخباره

قسم ١١: مختصر عن تاريخ مجلس تركمان العراق

وعلم فيما بعد بانه قد سافر الى تركيا، وعاد بعد عدة أشهر ممتنعا عن اعلان المجلس الجديد.

بعد ضغوطات السياسيين التركمان والصحافة التركمانية فضلا عن مجموعة من الشباب التركماني الذين هددوا يونس بيرقدار بانهم سوف يحتلون مبنى المجلس، تم الاعلان عن المجلس التركماني بعجالة الذي سمي بالموسع، وتبين بعد عقد اول اجتماع له في يوم ١٥ تشرين الثاني بانه اقل تمثيلا للاحزاب التركمانية من المجلس السابق، اذ لم تحظى بمشاركة معظم المؤسسات السياسية التركمانية كالمجموعة السياسية التركمانية الدينية الشيعية والجبهة التركمانية التي كانت ولاتزال حجر عثرة امام تأسيس المجلس التركماني، فضلا عن ابقاء يونس بيرقدار، الذي استخدمته تركيا لابقاء المجلس غير فعالا تابعا لها، رئيسا للمجلس الى اجل غير مسمى.

استنتاجات

وهكذا ولفترة أكثر من عشرين عاما بقي المجلس التركماني على حاله مؤسسة صورية مفرغة من مضمونها، تهيمن عليها السلطات التركية بواسطة رئيسها يونس بيرقدار الى جانب عدد اخر من السياسيين التركمان وتسخره من اجل السياسة الوطنية التركية غير مبالين بالتطهير العرقي الذي يتعرض لها تركمان العراق.

القسم الثالث عشر

في الساحة السياسية التركمانية المنهارة، أرشد الصالحي (مختار اوغلو) الى اين المسير؟

تاریخ: ۲۱ حزیران ۲۰۱۵ عدد: مقا. ۲- ح۲۵۲۱

الساحة السياسية التركمانية المنهارة

الحركة السياسية التركمانية تتكون بالكامل من مجموعتين تقريبا، الاولى القوميين المحافظين والثانية الدينيين الشيعة، وتعد المجموعة القومية المحافظة أكبر بكثير من المجموعة الدينية الشيعة وذلك في عدد وحجم المؤسسات وعدد السياسيين فضلا عن النشاط السياسي. المؤسسات السياسية التركمانية نشأت متأخرا وكان في بداية عام ١٩٩١ وذلك يعود الى ثلاثة عوامل اساسية:

- كانت القوانين العراقية الاستبدادية الصارمة لا تسمح بل تعاقب بشدة تأسيس مؤسسات سياسية.
- كانت الحكومات التركية تمنع السياسيين والمثقفين التركمان المتواجدين وبأعداد كبيرة في تركيا من تأسيس أحزاب تركمانية حتى عام ١٩٩١.
- انصهار الطبقة السياسية التركمانية الشيعية داخل الاحزاب الشيعية العراقية الكبيرة وكان معظم نشاطاتهم دينية بالكامل تقريبا.

قبل سقوط نظام حزب البعث في عام ٢٠٠٣، بقيت الاغلبية التركمانية في داخل العراق خارج المنطقة الامنة تحت حكم البعث صامتة لاحول لها ولا قوة الا الحفاظ على وجودها وهيمن تركمان الخارج على اغلب المراكز في المؤسسات السياسية التركمانية حديثة العهد وفي العمل السياسي التركماني.

الحكومة التركية هيمنت على المجموعة السياسية القومية المحافظة منذ نشأتها في عام 1991 وسخرتها مستغلة لها لخدمة المصالح السياسية التركية. ادى هذا الاستغلال الى

تشتت الحركة السياسية التركمانية التي اصبحت تفتقر للحد الادنى من احتياجات المؤسسات السياسية. وحالت تركيا دون التقارب بين المجموعتين السياسيتين التركمانيتين ولا تزال تمنع احياء المجلس التركماني التي حلته تركيا في عام ٢٠١١ وكما تمنع بناء نظام سياسي تركماني عام مستقل على القواعد القومية الاساسية المشتركة. ليس هذا فحسب وإنما اغتصبت تركيا الصحافة التركمانية استخدمتها وفق سياستها الوطنية وإعاقت تطويرها ومنعت انشاء الاعلام التركماني الوطني والقومي، الأمر الذي انعكس سلبيا على المجتمع التركماني:

- الذي بدى عليه افتقاره الى الثقافة السياسية المطلوبة،
 - يفتقد الرؤى السياسة التركمانية العامة،
- يعجز في قراءة الساحة السياسية العراقية بشكل صحيح،
- ابتعاد الانسان التركماني من السياسة، فالمؤسسات السياسية التركمانية تعاني من المزيد من حالات الضعف والهوان،
- الفشل في الانتخابات وفي ايصال عدد كاف من الاعضاء التركمان الى مقاعد مجلس النواب العراقي ومجالس المحافظات ويما يناسب الحجم الحقيقي لنفوس التركمان.

اخفاقات السياسة التركمانية

ان التدخل التركي المباشر والمستمر والغير المرئي للسياسة التركمانية الذي ادى الى الحالة البائسة الملازمة للسياسة التركمانية وافتقارها لأبسط مواصفات المؤسسات السياسية وانعدام تأثيرها في الوسط السياسي العراقي تضع الباحث للحركة السياسية التركمانية بموقف صعب في كيفية تقييم تلك السياسة وتشخيص ملامحها. وما يتعرض له ابناء المكون التركماني من محن ومآسي وتهميش وانتهاكات علنية مستمرة لأبسط حقوقه خير دليل على فشلت السياسة التركمانية التي تهيمن عليها تركيا. اما اهم الاخفاقات للسياسة التركمانية فهي:

- عدم استرداد الكثير من حقوقهم المهضومة في فترة حكم حزب البعث:
 - o العقارات والاراضى الزراعية التركمانية المصادرة
- التغيير الديموغرافي في المناطق التركمانية المتضمنة بإزالة القرى وسياسة التعريب بإسكان العرب
- استمرار سياسة التغيير الديموغرافي في تكريد المناطق التركمانية من قبل المسؤولين الاكراد

قسم ٣ أ: في الساحة السياسية التركمانية المنهارة، أرشد الصالحي الى اين المسير؟

- استمرار تعرض التركمان الى جميع انواع انتهاكات حقوق الانسان
- فشل التركمان في جميع الانتخابات العراقية العامة وانتخابات مجالس المحافظات لا وحصلوا على اعداد قليلة من واعضاء في البرلمان ومجالس المحافظات لا يتناسب مع حجم نفوسهم، الامر الذي جعل الاعضاء التركمان في المجلس النواب ومجالس المحافظات غير قادرين في:
 - تشریع قوانین تسن لصالحهم وایقاف تشریعات تسن ضدهم
- استحصال استحقاقاتهم من المناصب السيادية والوظائف في الدولة، على سبيل المثال: نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء وزارة خدمية من الحقيبة الوزارية، رئيس مجلس محافظة نينوي، رئيس مجلس قضاء مركز كركوك، رئيس مجلس تازة، قائمقام او رئيس مجلس داقوق، قائمقام او رئيس مجلس طوز خورماتو، منصب مدير عام في محافظة ديالي، منصب مدير عام في محافظة صلاح الدين، مجموعة من السفراء وملحقيات، رئيس او نائب هيئة استثمار كركوك، مواقع قيادة عسكرية في الدفاع وامنية في الداخلية، ومناصب عديدة في الاقليم. كما فقد التركمان عدد من المناصب المهمة الذي كان التركمان يشغلونه كرئيس مجلس محافظة كركوك والمدير العام للتربية في نفس المحافظة.
- انعدام الاعلام التركماني والصحافة التركمانية، والمؤسسات الثقافية (الادبية والفنية)
 والرياضية، والمؤسسات القومية الاستراتيجية على سبيل المثال السياسية والاقتصادية.

الجبهة التركمانية

تأسست الجبهة التركمانية من قبل السلطات التركية بين نهاية عام ١٩٩٤ وبداية عام ١٩٩٥ وأجبرت على الخضوع للتمويل التركي فقط، ومنعت الحصول على اي تمويل من اية جهة اخرى. أدخلت تحت مظلة الجبهة التركمانية عند تأسيسها ستة مؤسسات تركمانية خاضعة لتركيا، حيث أجبرت أكبر مؤسستين تركمانيتين من هذه المؤسسات للانضمام تحت خيمة الجبهة، هما الحزب الوطني التركماني الذي كان أكبر حزب سياسي تركماني ونادي الاخاء التركماني فرع اربيل الذي كان أكبر مؤسسة مجتمع مدني تركماني. انتزع الجيش التركي الملف التركماني من الحكومة التركية في النصف الثاني من عام ١٩٩٧ وسيطر على ادارة الجبهة التركمانية. شاركت الحكومة التركية الجيش التركي في ادارة الجبهة التركمانية.

الادارة التركية لتركمان العراق

اشترطت تركيا دعمها المادي لتركمان العراق مقابل هيمنتها على الحركة السياسية التركمانية، وساحت عدة عوامل على قبول المواطن التركماني مكرها لهذه الهيمنة، اهمها:

- لقد كان التركمان يؤمنون ويشكل مطلق على ان تركيا سوف تساعدهم في الوقوف على اقدامهم
- عقود الاضطهاد الذي تعرض لها التركمان كانت قد أنهكت تركمان العراق نفسيا واقتصاديا
- تركيا لم تترك بديلا للتركمان غير الهيمنة على نظامهم السياسي، والا، اي نظام سياسي تركماني غير خاضع للدولة التركية:
 - كان تُحارب من قبل الدولة التركية،
 - وكان يفتقر لمصادر التمويل والدعم السياسي،
- وكان لا يستطيع ايجاد قوى حليفة للتركمان بسبب خضوع أكثرية التركمان وثقتهم العمياء للدولة التركية.
- كما هو اليوم، كانت تركيا تستطيع ويسهولة تأسيس نظام سياسي تركماني من التركمان المستأجرين وكانت الطاعة العمياء للمجتمع التركماني لتركيا تساعدها في هذا السياق. وإن هذا النظام كانت تُدعم بقوة من قبل التركيا تمويليا وسياسيا.

على الرغم من التدهور المستمر وتضائل كفاءة الجبهة التركمانية فأنها بقيت المؤسسة التركمانية الاكبر نتيجة انحصار الدعم المادي التركي فيها فقط ومحاربة تركيا المؤسسات التركمانية الغير الخاضعة لها. جلبت هذه الحالة سمعة سيئة للتركمان في داخل العراق وخارجها من خلال اتهامهم بالعمالة للحكومة التركية. فبقي التركمان محرومين من دعم اية دولة بل لعبت هذا العلاقة غير الشرعية دورا كبيرا في تعرض التركمان للعنف المستمر واهملوا من قبل القوى الوطنية والاقليمية والعالمية ومنظماتهم الانسانية.

التمويل التركي لتمرير سياستها على تركمان العراق

تقدر بعض السياسيين التركمان الميزانية السنوية التي كانت ترصدها السلطات التركية لتمرير سياستها على تركمان العراق في بعض الفترات نحو ١٢ مليون دولار امريكي اي بمعدل مليون دولار امريكي شهريا، وبالأخص في عهد رؤساء الجبهة السابقين فاروق

قسم ٣٠: في الساحة السياسية التركمانية المنهارة، أرشد الصالحي الى اين المسير؟

عبدالله والفترة التي تلتها في عهد سعدالدين أركيج. ووفقا لمصادر سياسية تركمانية موثوقة بان ابعاد فاروق عبدالله من رئاسة الجبهة التركمانية في عام ٢٠٠٥ كان نتيجة لرفضه التوقيع على صرف مبالغ ضخمة من قبل العسكريين الاتراك الذين كانوا يشرفون على الملف التركماني. اما في عهد اركيج فيقدر سياسي تركماني كان قريبا من مركز القرار المبالغ التي اختاست بملايين الدولارات. كما اثيرت حينذاك تساؤلات عن ازدياد ثراء بعض ضباط الاتراك بشكل ملفت للنظر.

اما اليوم فقد تقلص الانفاق التركي على سياستها تجاه التركمان الى نحو ٢٥٪ من الميزانية السنوية السابقة ويمعدل شهري تقدر بـ ٢٥٠ ألف دولار امريكي، ووفقا لمصادر موثوقة فان الميزانية هذه توزع النحو التالى:

الجبهة التركمانية: ان الانفاق التركي للجبهة التركمانية تُخصص بشكل رئيسي لإيجارات الابنية، رواتب شهرية للموظفين وتكاليف للفعاليات. ان المدراء يستلمون بين ٠٠٠ الى ١٥٠ دولار مريكي، والموظفون يستلمون مبالغ جزئية بين ١٠٠ الى ١٥٠ دولار امريكي. في السنوات الأخيرة وبعد معاقبة الجبهة التركمانية من قبل الحكومة التركية قلت نشاطاتها الى درجة كبيرة. الانفاق التركي لشعب ومكاتب الجبهة تقدر بـ ٠٠٠٠ الاف دولار امريكي شهريا. ان للجبهة التركمانية ٢٢ مكتبا في محافظة كركوك فقط.

شركة الحماية الامنية: وهي شركة امنية مسجلة رسميا لدى السلطات العراقية ويقدر عدد منتسبيها بعدة مئات من رجال الحماية، الذين يستلمون نفس الرواتب الجزئية، وغالبا ما تخصص الحماية للموالين لتركيا.

التعليم التركماني: مؤسسة تعنى بتعليم اللغة التركمانية (التركية) في العراق وتصرف المبالغ المخصصة لها على القرطاسية والمناهج الدراسية وتضم حوالي ٢٠٠ من العاملين في مجال التدريس يستلمون نفس الرواتب (١٠٠ – ١٥٠ دولار امريكي). ويعانى التعليم التركماني من مشاكل كبيرة جدا.

مؤسسات اخرى: تخصيصات مالية ومبالغ مقطوعة تدفع كإيجارات ورواتب جزئية لبعض الابنية ولبعض المؤسسات الصورية، على سبيل المثال موظفو المجلس التركماني المنحل يستلمون الرواتب التالية:

- رئيس المجلس، يونس بيرقدار ١٥٠٠ دولار امريكي
 - النائب الأول، محمد طاهر ٥٥٠ دولار امريكي
 - النائب الثاني، نهاد قوشجو ٥٥٠ دولار امريكي
- سكرتير، نجيب أحمد صابونجو، عميد كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كركوك، ٠٠٠ دولار امريكي
 - موظف، مصطفی بیرقدار، ابن یونس بیرقدار ۲۰۰ دولار امریکی
 - محاسبة، كلشان هورمزلو، زوجة نجيب صابونجي ٣٠٠ دولار امريكي

المنظمات المجتمع المدني: هناك العديد من الجمعيات والنقابات والاتحادات الطلابية التي اغلبها صورية تمول من قبل الحكومة التركية. وتخصص المبالغ المرصودة لإيجار الابنية ورواتب جزئية لبضعة إداريين. اما بعض المنظمات المجتمع المدني التركماني فهي: اتحاد نساء، اتحاد طلبة وشباب توركمن ايلي، جمعية القراء والمجودين لتركمان، جمعية القانونيين التركمان، جمعية القانونيين التركمان، اتحاد رياضيين التركمان، مجلس العشائر والاعيان التركمان ونقابة المعلمين التركمان. تتوزع هذه المنظمات الى بنايتين ايجارهما ٩٠٠ و ٧٠٠ دولار امريكي. اغلبية هذه المنظمات صورية ليس لها اعضاء تُدار من قبل مسؤول راتبه ١٥٠ دولار امريكي. امريكي وموظف او موظفين رواتبهم ١٠٠ دولار امريكي.

اما المبالغ التي يحصل عليها حزب العدالة التركماني الذي ازدادت اهتمام الدولة التركية له بعد محاربتها للجبهة التركمانية فتبقى غير معروفة. ان سياسة حزب العدالة التركماني مبنى على المذهب السنى والتي تشابه سياسة الحكومة التركية.

ان السياسة المالية والانفاق العشوائي للسلطات التركية تلعب دورا كبيرا في الهيمنة على تركمان العراق واعطاب عجلة الحركة السياسية التركمانية والمحاولة للتحكم بها بهدف ترسيخ الاستغلال التركي وتوظيف المال لابتزاز وشراء مواقف التركمان فضلا عن استخدام السلطات التركية للمال السياسي هذا كوسيلة ابتزاز وكمصدر قوة وضغط على التركمان والتلويح بقطع التمويل لمن تسول له نفسه بمخالفة سياستها او ابداء أي اعتراض على اجتداعا.

من هو أرشد الصالحي؟

قسم ٣٠: في الساحة السياسية التركمانية المنهارة، أرشد الصالحي الى اين المسير؟

برزت شخصية أرشد الصالحي في المشهد السياسي التركماني في السنوات الاخيرة كرئيس لأكبر المؤسسات السياسية التركمانية، وحصل على شعبية كبيرة في المجتمع التركماني من خلال عمله في الساحة السياسية وموقعه القيادي والبرلماني. لذا أصبح من الضروري تقييم دور الصالحي عند تقييم السياسة التركمانية.

ولد أرشد الصالحي في عام ١٩٥٩ في محلة (مصلى) بمدينة كركوك من عائلة تركمانية معروفة. وترعرع في تلك الحي المعروف بانتشار الشعور القومي التركماني والثقافة التركمانية.

أعتقل في عام ١٩٧٩ وحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات بتهمة الانضمام الى مجموعات تركمانية سرية معارضة، ثم أفرج عنه بعد ان قضى منها ثمان سنوات.

في عام ٢٠٠٤ عُين الصالحي ممثلا للجبهة التركمانية في سوريا ولبنان وفي عام ٢٠٠٨ تم تعينه ممثلا للجبهة التركمانية في محافظة كركوك.

يعتبر الصالحي الرئيس الثاني للجبهة التركمانية الذي تولى مهامه بدون تنظيم المؤتمر التركماني العام اذ تم تعينه في شهر مايس من عام ٢٠١١ رئيسا للجبهة في حزمة اوامر من السفارة التركية منها حل المجلس التركماني.

وانتخب عضوا في مجلس النواب بعد انتخابه في الدورتين الاخيرتين ٢٠١٠ و ٢٠١٤. وما زال يمارس مهامه كرئيس للجبهة التركمانية وكعضو في مجلس النواب.

يتميز الصالحي بشخصية هادئة وبالشعور بالمسؤولية وهو صميمي في علاقاته. وخلال ترأسه لفرع الجبهة التركمانية في سوريا استطاع الوصول الى المسؤولين في الدول العربية ولقاء مع السفارات الغربية والصحافة العربية لتقديم المعلومات حول الشؤون التركمانية. فضلا عن تقديمه المساعدات الممكنة للاجئين التركمان في سوريا.

الصالحي، الى اين المسير؟

تزامنت فترة استلام الصالحي مهام رئاسة الجبهة التركمانية مع فترة التغييرات في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق مع ازالة الحكومة وصاية الجيش التركي عليها

وسحب الملف التركماني منه، لتبدأ السياسة التركية مرحلة جديدة من السياسة الطائفية المبنية على المذهب السني وعلى سياسة قضم المصالح الاقتصادية الكبيرة في العراق وبالأخص في المنطقة الكردية.

السياسة الطائفية والاقتصادية الجديدة للحكومة التركية لم تكن تتوافق مع السياسة القومية والوطنية للصالحي، الذي ادى الى انزعاج الحكومة التركية من الصالحي، والى جانب هذا الموقف للصالحي جاء رفض الوزير التركماني من الجبهة التركمانية الانصياع لأوامر الصادرة من الحكومة التركية والتي تقضي بالانسحاب من حكومة المالكي إثر قضية طارق الهاشمي في اواخر عام ٢٠١١. هذه المواقف التي كانت تصب في مصلحة التركمان اثار غضب الحكومة التركية على الجبهة التركمانية وعلى الصالحي.

كرد فعل على عدم اطاعة الاوامر اقدمت الحكومة التركية لمعاقبة الصالحي من خلال مطالبته بالاستقالة من رئاسة الجبهة التركمانية، لكن الصالحي طلب تنظيم المؤتمر التركمانية، لكن الصالحي في اختيار رئيس الجبهة التركمانية. لم يتم تنظيم المؤتمر الذي كان يصب لصالح الصالحي وبقي الصالحي في منصبه. توالت الضغوطات والعقوبات التركية على الجبهة التركمانية ورئيسها الصالحي فلجأت الحكومة التركية الى تخفيض كبير في المبالغ المخصصة لتمويل الجبهة فلجأت الحكومة التركية بتشكيل الجبهة التركمانية بتشكيل مجموعة تعمل لصالح سياستها ضد سياسة رئيس الجبهة. واستفادت الحكومة التركية في هذه المهمة من تعيين حسن توران ذو العقلية السياسية الاخوانية والمطابقة لسياسة الحكومة التركية في الجبهة، فضلا عن تعيين الحكومة التركية في اللجنة التنفيذية واستمالة اعضاء في اللجنة الاخرين.

تزامنت تهميش الصالحي واضعاف الجبهة التركمانية مع اهتمام الحكومة التركية بحزب العدالة التركماني من جماعة الاخوان المسلمون الذي يتوافق معه في اتباع السياسة المبنية على المذهب السني. تحولت الجبهة التركمانية الى مؤسسة صورية مشتتة وأصبح اتخاذ القرارات فيها غير ممكنة لتؤدي بالتالي الى توقف اجتماعات اللجنة التنفيذية وتراجع فعاليتها الى درجة كبيرة.

ايجابيات الصالحي

قسم ٣٠: في الساحة السياسية التركمانية المنهارة، أرشد الصالحي الى اين المسير؟

برزت شخصية الصالحي السياسية بمواقفه الشجاعة امام التهديدات التي تواجه القضايا التركمانية. ويعتبر الصالحي السياسي التركماني الاول وأحيانا الوحيد في الرد على التصريحات الكردية التي تطلق ادعاءات بكردية مدينة كركوك والمناطق التركمانية الاخرى، على الرغم من تعرضه الى تهديدات كثيرة من قبل المسلحين الاكراد في مدينة كركوك التي يسيطر عليها الميليشيات الكردية في وقت تشهد فيه المدينة مخاطر حقيقية لمن يعارض المصالح الكردية القومية فيها منذ عام ٢٠٠٣ وتعرض الصالحي الى هجمات عديدة منها محاولات الاغتيال.

على الرغم من قلة المؤتمرات الصحفية للبرلمانيين التركمان إلا أن الصالحي يعد الرائد في جمع النواب التركمان لتنظيم المؤتمرات الصحفية في البرلمان، لاطلاع الراي العام حول قضايا أحداث الساعة المتعلقة بالتركمان. في الوقت نفسه يبذل الصالحي جهدا مضنيا لمتابعة القضايا التي تهم التركمان، ويعد من أكثر السياسيين التركمان الذين يتحدثون ويدلون بآرائهم حول القضايا التركمانية في جلسات مجلس النواب. الجدير بالذكر أن الصالحي يتناول القضايا التركمانية الجوهرية في لقاءاته مع الصحافة المكتوية والمرئية ويلتزم سياسة متوازنة فيما يتعلق بالمكونات في كركوك وفي مجمل القضايا الوطنية والاقليمية.

يمكن اعتبار المعارضة التي ابدته ولازال يبديه الصالحي تجاه الإملاءات التركية على حساب المصالح التركمانية من اهم جوانب القوة في عمله السياسي وشخصيته القيادية، على الرغم من انه لم يحقق النجاح المرجو منه في العديد من هذه التحديات، وذلك بقيام الحكومة التركية محاربته مباشرة من خلال قطع المخصصات المالية واستخدام شخصيات تركمانية انتهازية واخرى دينية طائفية في اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية وتعيين اعضاء موالية لها في اللجنة التنفيذية والحالة هذه ادت بدورها الى شلل مركز صنع القرار في الجبهة التركمانية.

يتواجد الصالحي في معظم الفعاليات والنشاطات على المستوى القومي التي تصب في العمل لوحدة الصف التركماني وتوحيد الخطاب على الرغم من معارضة الدولة التركية لمثل هذه المحاولات، والموالون لأنقرة في الجبهة التركمانية لا يخفون دورهم السلبي في مثل هذه النشاطات وإجهاضها، فعلى سبيل المثال:

- عندما عقد الملتقى التركماني في بغداد في الفترة ٦-٧ كانون الاول عام ٢٠١٤، قاطع العديد من سياسيو الجبهة التركمانية الخاضعين للحكومة التركية الملتقى،

- امتثالاً لأوامر من السفارة والقنصليات التركية في العراق بينما حرص على حضورها الصالحي.
- لعب الصالحي دورا ايجابيا في تشريع قانون شؤون التركمان في البرلمان العراقي والذي عارضته تركيا من خلال تحريك الموالين لها في الجبهة التركمانية للعمل ضد المشروع.
- والحالة لا يختلف فيما يخص المجلس التركماني اذ ان الصالحي لا يُخفي تأييده لإعادة تأسيس المجلس التركماني المستقل الذي تمنع الحكومة التركية تأسيسه وتوسيع قاعدته ليشمل جميع الاطراف التركمانية ويتدخلها المباشر.

صفات الصالحي الشخصية وحراكه النشط وسياسته القومية اثمرت في حصوله على شعبية طيبة وتأييد لا بأس به من قبل المواطن التركماني ليحصل على أكثر الاصوات بين السياسيين التركمان في الانتخابات العراقية.

اخفاقات الصالحي

لاشك بأن السياسة التركمانية تخلفت كثيرا نتيجة ثلاثة عقود من الحكم الاستبدادي الشمولي السابق يضاف اليها اثنى عشر سنة بعد سقوط نظام البعث من سياسات الاضطهاد والتهميش والتغيير الديموغرافي التي صاحبها العنف وعدم الاستقرار السياسي والامني في العراق، ولكن العامل الاكبر الذي ادى الى تخلف أكبر واكثر في السياسة التركمانية هي الهيمنة التركية على مفاصلها وتوجهاتها الفكرية والتنفيذية وبالتالي تقويض ايدي الشعب التركماني ومصادرة ارادته في تقرير مصيره وحرمانه من روح المبادرة والتطور، هذه الهيمنة التي تجير نتائجها وتستثمر من اجل المصالح التركية هي على حساب التركمان الذين تعرضوا ولازالوا يتعرضون الى المزيد من الاضطهاد والتهميش والتراجع وفقدان الكثير من الفرص والمزيد من الدماء الزكية والجغرافية واراضي وأموال لا تقدر بثمن .

ازاء هذه الهيمنة التركية وتحكمها في مصير التركمان ومحاربتها للصالحي لم يكن في استطاعة الصالحي القيام باي تحسين أو تغيير في هيكلية الجبهة التركمانية او تطوير وظيفتها وانتاجيتها. كانت انقرة صاحبة التعيينات وخفضت التمويل الى درجة كبيرة جدا وشلت اللجنة التنفيذية، حيث توقفت فعاليات الجبهة التركمانية الى درجة كبيرة وضعفت

قسم ٣٠: في الساحة السياسية التركمانية المنهارة، أرشد الصالحي الى اين المسير؟

ارتباطاتها مع فروعها، بل خضع بعض الفروع الى سياسة الحكومة التركية مباشرة وقل تعاملها مع المركز او أصبح مناقضة مع المركز، الامر الذي انعكس على الطلبة التركمان ايضا الذين انشطروا الى العديد من الاتحادات الطلابية المتخالفة فيما بينها. فشل الصالحي في تحسين ادارة مكاتب الجبهة التركمانية التي تقدر عددها بـ ٢٢ مكتبا في كركوك فقط والتي هي تحت ادارة الصالحي المباشرة. كما ان منظمات المجتمع المدني التركمانية التابعة للجبهة التركمانية التي تقدر عددها أكثر من عشرة منظمة مجتمع مدني في كركوك فقط بقيت معظمها صورية. على سبيل المثال، ان نقابة المعلمين التركمان التي ليست لها علاقة بالآلاف من المعلمين التركمان تتكون من ثلاثة موظفين فقط تُدفع رواتبهم من قبل تركيا والذي يقدر بـ ١٠٠ دولار امريكي.

لو تتبعنا مسيرة الصالحي البرلمانية بعد انتخابه عضوا في مجلس النواب منذ سنة البرلمان لا ٢٠١٠ لوجدنا بانه لم يقدم شيئا ملموسا للقضية التركمانية سواء كان على مستوى البرلمان او الدولة او المحافظات. اذ لم يقدم مشروعا واضحا متكاملا في هذه المجالات، في الوقت نفسه، قدم الاخرون من السياسيين التركمان عدة مشاريع، كمشروع (تلفزيون التركمانية) والمديرية العامة للتعليم التركماني في وزارة التربية والاراضي التركمانية ومشروع تحويل الاقضية التركمانية الى محافظة الذي قدم من قبل النائبين محمد تقي المولى وجاسم محمد جعفر فيما لعب الصالحي دورا جانبيا في مشروع قانون شؤون التركمان الذي قام بتحضيره النائب السابق حسن اوزمن.

في مسيرة الصالحي في رئاسته للجبهة التركمانية لم يحدث تطورا يذكر على مستوى المؤسسة السياسة التركمانية التي بقيت مشتتة عاجزة عن تحقيق اية اهداف تركمانية وفشلت في ايقاف التجاوزات على حقوق التركمان وارجاع الحقوق المغتصبة.

الصالحي ومنصب الرئيس

في ظل السياسة التركية الاستغلالية المتسلطة على رقاب تركمان العراق وعلى حركتهم السياسية والتي ادت الى الافلاس السياسي لتركمان العراق وتعرضهم الى انتكاسة تلو الاخرى يتطلب تقييم دور الصالحي كونه يشغل موقعا في قمة السياسة التركمانية.

تبين مما تقدم بان الصالحي لا يستطيع تقديم اية خدمة للقضية التركمانية من خلال موقعه كرئيس للجبهة التركمانية. رغما عن الصالحي ان الادارة التركية استخدمت

الجبهة التركمانية وبالأخص القوة الموازية التي صنعتها في اللجنة التنفيذية للجبهة ضد المصالح التركمانية. على سبيل المثال:

المجلس التركماني: رغم الاهداف القومية والارادة الايجابية للصالحي ان الدولة التركية منعت تأسيس المجلس التركماني وتدخلت مباشرة في افشال جميع محاولات السياسيين والاحزاب السياسية التركمانية وحركة اتحاد شباب وطلبة تركمان ايلي لأحياء المجلس التركماني. وإن الجبهة التركمانية التي يرأسها الصالحي اما امتنعت او وقفت ضد بناء المجلس التركماني المستقل.

مرجعية سياسية مستقلة محترفة: بسياسته المنفتحة على جميع الاطراف التركمانية تقف الصالحي مع توحيد الجهد السياسي التركماني الذي تعارضه تركيا، رغم ذلك لا يستطيع الصالحي القيام بدور عملي فعال في هذا الاتجاه. على الرغم من مشاركته في الملتقى التركماني الا انه عجز عن القيام بدور فاعل في تحقيق اهداف الملتقى.

التعاون بين المؤسسات السياسية التركمانية: رفضت تركيا التعاون بين الجهات التركمانية وبالأخص تعاون الجبهة التركمانية مع ثاني أكبر مجموعة سياسية تركمانية وهي المجموعة السياسية التركمانية الشيعية. ويعد الرفض التركي من اهم اسباب الخفاقات التركمان في الانتخابات العراقية. في انتخابات كانون الاول عام ٢٠٠٥، فقد التركمان عدة مقاعد برلمانية نتيجة منع تركيا التعاون بين الجبهة التركمانية والمجموعة الشيعية التركمانية. همتشت تركيا الصالحي وابعدته من التدخل في عقد التحالفات الانتخابية خلال الانتخابات العراقية الاخيرة في عام ٢٠١٤، فيما أطلقت صلاحيات حسن توران (رئيس المجموعة الموالية لتركيا في تنفيذية الجبهة) وذراعه الايمن علي مهدي كمسؤولين اساسيين لعقد التحالفات الانتخابية. اجبر التركمان من قبل تركيا على الاشتراك في هذه الانتخابات بقوائم مختلفة، وبالاخص في كركوك اذ كان التركمان من الممكن ان يحصلوا على مقعدين اخرين.

تشريع قوانين لصالح التركمان: يقلل تشريع قانون شؤون التركمان الى درجة كبير من ركوع تركمان العراق للتمويل التركي ومن خضوعهم للهيمنة السياسية التركية. رغم ان الصالحي لعب دورا ايجابيا في تحضير قانون شؤون التركمان الا ان تركيا رفضته ولعبت دورا كبيرا في افشاله من خلال المجموعة الخاضعة لتركيا في اللجنة التنفيذية للجبهة

قسم ٣٠: في الساحة السياسية التركمانية المنهارة، أرشد الصالحي الى اين المسير؟

التركمانية التي يقودها الاسلامي السني حسن توران ويساعد توران في هذه النشاطات المعادية للمصالح التركمانية عضو اللجنة التنفينية والمسؤول عن المكتب الاعلامي للجبهة التركمانية علي مهدي الذي دخل الى الوسط السياسي التركماني متأخرا عن طريق مصطفى كمال يايجلي إثر سقوط نظام البعث مباشرة. وكان توران ومهدي عارضا القانون بشدة وقام توران في عام ٢٠١٤ عندما كان رئيسا لمجلس محافظة كركوك بحملة وحراك كبيرين داخل اروقة البرلمان العراقي مستثمرا علاقاته الشخصية والحزبية والعقائدية بين الاحزاب العراقية الاسلامية السنية والعربية القومية وموظفا بذات الوقت علاقات السفارة التركية المتنية بهذه الاحزاب وذلك بهدف افشال تمرير قانون شؤون التركمان ونحج في مسعاه الى درجة كبيرة. كما انهما، وبالأخص علي مهدي عارضا بشدة افتتاح القناة التلفزيونية (التركمانية) من قبل الدولة العراقية لغرض حصر تركمان العراق ضمن توجهات الدولة التركية الاعلامية عن طريق الصحافة التركمانية المكتوبة والمرئية التي تمتلكها تركيا.

الصالحي كوسيلة: تطبيق السياسة التركية التعسفية ضد التركمان يكون احيانا كثيرة عن طريق الصالحي. الصالحي هو الذي:

- اوصل اوامر الحكومة التركية لشباب التركمان الذين ثاروا لأحياء المجلس التركماني في ٣٣ نيسان ٢٠١٥، اذ أخبرهم بان تركيا تقول "باننا لا نريد مجلس تركماني في الوقت الحاضر"
- نقل العقوبات التركية للهيئة الادارية لاتحاد طلبة وشباب تركمان ايلي الذين كان قسم من اعضائه بين شباب التركمان الذين ثاروا لأحياء المجلس التركماني واحتلوا بناية المجلس، اذ أبلغهم الصالحي بان التمويل قد قُطع عنهم وإنهم قد طُردوا ويجب ان يتركوا مواقعهم.

الصالحي مكتوف اليدين: بقاء الصالحي مكتوف الايدي ازاء السياسات التركية التي تتقاطع مع المصالح التركمانية، اذ تقوم تركيا باستغلال الجبهة التركمانية وتستثمرها لغايات اقتصادية او مصالح اقليمية او تمرير سياستها الطائفية لخدمة اجنداتها الخاصة بها دون الالتفات الى المصالح التركمانية:

- مستفيدا من عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق، تقوم تركيا بإدامة علاقات مريبة مع بعض الكتل السياسية السنية والقومية العربية في العراقي. يقوم حسن توران بدور فعال في هذا المضمار داخل كواليس مجلس النواب العراقي.

- الحرص على العلاقات النفعية مع الاقليم الكردي للحفاظ على مصالحها التجارية والاقتصادية والسياسية تتعارض مع المصالح التركمانية.
- دون الرجوع الى الصالحي او الى اية جهة تركمانية اخرى قدم علي مهدي وهو المتحدث باسم الجبهة التركمانية والذراع الايمن لتوران مشروع اقليم كركوك الى البرلمان الكردى.
- اقتراب فرع الجبهة التركمانية في اربيل من الحكومة الكردية بضغوطات من الحكومة التركية.
- تم ترشيح الاعضاء التركمان الستة الحاليين في مجلس محافظة نينوى بأشراف مباشر من قبل القتصلية التركية في المحافظة، وهؤلاء الاعضاء التركمان يتعاونون مع المحافظ المنسوب الى عائلة النجيفي والمدعوم مباشرة من قبل تركيا. علما بان عائلة النجيفي كانوا وما زالوا من أشد المعارضين للمصالح التركمانية وبالأخص في مطالبة التركمان بتحويل تلعفر الى محافظة وارجاع الاراضي التركمانية المستملكة في فترة حكم نظام البعث.

استنتاجات

لا يخفى اليوم على الاوساط السياسية الوطنية والاقليمية والعالمية الهيمنة التركية على مفاصل السياسة التركمانية ويجد الباحث والمتابع تفاصيل تَحكم تركيا في تحديد مسارات السياسة التركمانية ومستقبلها من خلال توظيفها لصالح امنها القومي ومصالحها الوطنية في دراسة مؤسسة سويتم الموسوم "تقييم السياسة التركية تجاه تركمان العراق"

يكتشف الباحث او المتابع للواقع السياسي التركماني تخلفا كبيرا وانهيارا واسعا في السياسة التركمانية وإنها تعاني من تشتت كبير. وهكذا فشل السياسة التركمانية في مواجهة ابسط التحديات التي يواجهها التركمان وتعجز عن الدفاع عن حقوق الانسان لتركمان العراق في وقت يتعرض فيه تركمان العراق للإبادة الجماعية والتطهير العرقي مما يهدد وجودهم.

وتنعدم عند التركمان مراكز استراتيجية سياسية اعلامية تعليمية، اقتصادية، ثقافية وتربوية اجتماعية. وتلعب تركيا الدور الاساسي في تخلف السياسية التركمانية وذلك

قسم ٣٠: في الساحة السياسية التركمانية المنهارة، أرشد الصالحي الى اين المسير؟

بمنعها بشكل مباشر احياء المجلس التركماني وانشاء مرجعية سياسية تركمانية، وكنتائج لذلك:

- تفتقر السياسة التركمانية لوضوح الاهداف الاستراتيجية، اذ تحدد القوى الدولية والوطنية سياستها تجاه اية مجتمع بعد التأكيد من اهدافه الاستراتيجية. فالمرجعية السياسة المستقلة هي صاحبة الشأن في هذا المضمار. هناك ايمان راسخ بأن وجود مرجعية سياسة تركمانية مستقلة ستدفع باتجاه كتابة اسس واستراتيجيات السياسة التركمانية.
- يقل الوجود التركماني امام القوى العالمية والاقليمية والوطنية. ان اية دولة او مؤسسة دولية لا يمكن لها ان تتعامل خارج إطار المرجعيات السياسية العامة للمجتمعات الكبيرة التي تقدر بالملايين. اما اخضاع السياسة التركمانية للإرادة التركية المباشرة ومنذ أكثر من عقدين فلم تدفع القوى الوطنية والدولية الى اهمال التركمان فحسب وإنما جعلت العديد من القوى ان تحارب المجتمع التركماني بأشكال متعددة.
- ان العمل البرلماني لقومية كبيرة يتطلب جهدا هائلا في تشريع القوانين لصالح شعبها والعمل على اعاقة القوانين التي من شأنها الاضرار بصالح شعبها وهذا العمل الكبير لا يمكن ان يتم الا بوجود مرجعية سياسية تركمانية رصينة.
- ان المراكز الاستراتيجية القومية تتطلب اموالا ضخمة ومئات الاختصاصيين التي لا يمكن انجازها بدون مرجعية سياسية قوية.

اما المجتمع التركماني فبالرغم من امتلاكه اعداد كبير نسبيا من المتعلمين حاملي الشهادات الجامعية والعليا، حيث الاطباء والمهندسين والكوادر المثقفة الاخرى الذين بقوا اغلبيتهم خارج العملية السياسية ينظرون الى المشهد السياسي التركماني من بعيد دون ان يطلعوا على ما يجري في الساحة فهم يفتقرون الى ابسط المعلومات حول اسباب تخلف السياسة التركمانية وغافلون عن التخريب الذي أحدثته تركيا في الحركة السياسية التركمانية. في وقت يتراجع فيه الاعلام القومي التركماني الى درجة كبيرة وهذا الأمر بدوره يؤدي الى يأس المواطن والمثقف التركماني ويدعوه للانعزال عن المجتمع السياسي التركمانى والابتعاد عن السياسيين التركمان.

وعلى الرغم من امتلاك الصالحي شخصية قيادية سياسية وشعبية كبيرة نسبيا فانه يقف اليوم في قمة هرم السياسة التركمانية المنهارة وعلى راس أكبر مؤسسة سياسية

تركمانية التي هي تحت تسلط الدولة التركية والتي لا تُدَخَرُ جهدا اللّا وتستخدمها في الخضاع التركمان وتحريف مسار السياسة التركمانية نحو خدمة السياسة الخارجية التركية غير مباليا بالأضرار التي تلحق لتركمان العراق. من هنا يتبن بان الصالحي يلعب دورا مباشرا في تطبيق السياسة التركية التي قرّمت السياسية التركمانية واعاقت تطورها وتلعب دورا غير مباشرا في تعرض التركمان الى التطهير العرقي.

توصيات

أصبح بديهيا بان المجتمع التركماني في العراق الذي يقدر نفوسه بأكثر من مليونين نسمة ويعاني سياسيوه من الهزائم المستمرة ويدى وجوده القومي في حالة من التآكل والتقلص والانحسار يحتاج الى مرجعية سياسية محترفة قادرة على ايقاف الانحلال الساري في الجسد التركماني وتوفير الاحتياجات الهائلة التي يتطلبه بناء المؤسسات القومية الاستراتيجية العديدة لإنقاذ الوجود التركماني في العراق. ويما ان الامر أصبح واضحا بان الدولة التركية التي تسيطر على السياسة التركمانية منذ نشأتها هي المانع الرئيسي في فشل بناء مرجعية تركمانية مستقلة فلا يبقى امام المجتمع التركماني وبالأخص المثقفين والسياسيين وعلى راسهم الصالحي غير احتمالين:

- اما قبول الامر الواقع الذي تصنعه الدولة التركية لتركمان العراق حيث الاستمرار في الهزائم والسقوط نحو الهاوية.
- او تحدي التسلط التركي والعمل على بناء نظام سياسي تركماني مستقل على مستوى التحديات التي يواجهها الوجود التركماني في العراق.

على الرغم من ان تجربة العقدين الاخيرين للسياسة التركمانية تكشف بان الدولة التركية لا تتردد في اتباع جميع انواع سياسات الترهيب والترغيب وذلك في سبيل ابقاء سيطرتها على تركمان العراق وعلى حركتهم السياسية في ظل ظروف مؤاتيه لها من عدم وجود الاستقرار السياسي والامني في العراق، الا ان الشرعية الدولية تقف الى جانب تركمان العراق في التخلص من الهيمنة التركية ويناء نظامهم السياسي المستقل. كما ان معظم القوى الوطنية والاقليمية وجميع القوى العالمية سوف تدعم نضال سياسيو التركمان في رفضهم للتسلط التركى وينائهم مرجعيتهم السياسية المستقلة.

وان كشف المستور امام المجتمع التركماني عن حقيقة السياسة التركية الهدامة التي تجهلها الانسان التركماني سوف يكون من أكبر العوامل المساعدة للسياسيين التركمان

قسم ٣٠: في الساحة السياسية التركمانية المنهارة، أرشد الصالحي الى اين المسير؟

الذين يتحدون الدولة التركية. ان تنوير الانسان التركماني بكشف اساءة الدولة التركية له سوف يجعله ان يترك بالتأكيد حالة الطاعة العمياء للدولة التركية وسيقف ضدها. حينذاك لن يبقى امام السياسيين والكتاب التركمان الذين استأجرتهم الدولة التركية بُدا غير الخضوع الى ارادة الشعب التركماني والامتثال لقوانين الدولة العراقية والشرعية الدولية. كما ان انقاذ ملايين التركمان والتخلص من العبودية للدولة التركية تستحق تضحية السياسيين والمثقفين التركمان.

ان اساءة الدولة التركية وتهميشها لمعظم السياسيين التركمان النشطين فضلا عن الكثير من المؤسسات السياسية التركمانية تتطلب التعاون فيما بين هذه المجاميع الكبيرة من السياسيين التركمان لتحدي تسلط الدولة التركية ويناء المرجعية السياسية التركمانية:

- همشت تركيا المجتمع السياسي التركماني الشيعي بأكمله والذي يعتبر ثاني أكبر مجموعة سياسية تركمانية بعد المجتمع السياسي التركماني القومي المحافظ ومنعت تركيا التعاون بينهما.
- همشت الدولة التركية وحاربت الوزير التركماني ورئيس حزب الحق التركماني القومي تورهان مفتي عندما رفض الاخير الخضوع للأوامر التركية لترك حكومة المالكي.
- تعرض السياسي التركماني حسن اوزمن الى حملة منظمة من قبل الدولة التركية
 لأنه:
 - تراس فریق کتابة قانون شؤون الترکمان
- اشترك مع قياديين تركمان آخرين في المحاولة لأحياء المجلس التركماني في شهر نيسان عام ٢٠١٣.
- اختفى العديد من السياسيين التركمان من الحزب الوطني التركماني العراقي عن الساحة السياسية نتيجة محاربة الدولة التركية لهم.
- هناك مجاميع سياسية كثيرة تعرضوا الى عقوبات من قبل الدولة التركية، على سبيل المثال:
- مجموعة فاروق عبدالله، الذي اجبر على الابتعاد من رئاسة الجبهة في عام
 ٢٠٠٥ من قبل الجيش التركي

الاحزاب التركمانية الاربعة الذين طُردوا من الجبهة التركمانية في المؤتمر
 التركماني الخامس في عام ٢٠٠٨.

يتضح مما سبق ذكره بان الحركة السياسية التركمانية يمتلك العدد الكافي من السياسيين التركمان غير الخاضعين للدولة التركية الذين كانوا بمستوى رفض الواقع السياسي التركماني الفاسد والمزرى الذي صنعته الدولة التركية للتركمان وهم قادرون على بناء مرجعية سياسية تركمانية محترفة.

الصالحي بين الاحتمالين

يدرك القارئ المتمعن ومن خلال قراءة متأنية لمسيرة الصالحي بأنه يحمل في اعماقه ذلك الهم التركماني وتلك المشاعر القومية والوطنية المتأصلة، كما انه من الصلابة بمكان ما جعله ان يقف معارضا للكثير من الاملاءات التركية التي لا تصب في المصلحة التركمانية، كما ان الصالحي لا يخفي اخفاقاته بعد تقييده وتركه مكتوف اليدين لتتحول الجبهة التركمانية الى مؤسسة معطلة منحلة بحيث شحت نشاطاتها الى درجة كبيرة جدا في حين تستخدمها الدولة التركية للتحكم والسيطرة على تركمان العراق.

ويما ان الدولة التركية تستخدم التركمان كوسيلة لتنفيذ قراراتها حتى لو كانت تصب ضد المصالح القومية التركمانية بل وتعيق الحركة السياسية التركمانية والتي تتعارض وتتقاطع مع مبادئ الصالحي اليوم حيث المعاناة التركمانية اليومية المستمرة والتعرض الى الانتهاكات التي تهدد وجودهم فيقف الصالحي اليوم على مفترق طرق امام خيارين:

- اما ان يتقبل الصالحي السياسة التركية التي تهدف اذلال تركمان العراق وتستهدف وجودهم ويبقى يشاهد معاناة الانسان التركماني من بعيد.
- او يتخلص الصالحي من قيود الدولة التركية واستغلالها له ويعمل جنبا الى جنب مع السياسيين التركمان، الذين تعرض معظمهم الى الاساءة والاهانة من قبل الدولة التركية، والعمل على تأسيس المرجعية السياسية التركمانية المستقلة التي بدونها لا يمكن انقاذ قوم كبير كتركمان العراق الذين يقدر عددهم أكثر من مليونين نسمة. وتتطلب هذه الحالة من الصالحي ومن السياسيين التركمان الاستعداد سلفا لمقاومة العقويات التركية من سياسات الترهيب والتخويف وقطع

قسم ٣٠: في الساحة السياسية التركمانية المنهارة، أرشد الصالحي الى اين المسير؟

التمويل والحرب النفسية وسوف تكون الشرعية الدولية معه وسوف يدعمه الشعب التركماني والعراقي بالتأكيد.

هناك عوامل عديدة من شانها ان تساعد الصالحي عند المحاولة للنهوض بالسياسة التركمانية. يأتي في مقدمة هذه العوامل مصداقيته وقابليته وقدراته الذاتية لمخاطبة العقل الشعبي التركماني الذي اكتسبته قاعدة شعبية جيدة بين المواطنين التركمان وهو الذي يحمل الرقم القياسي من الاصوات بين السياسيين التركمان في جميع الانتخابات العراقية.

كما ان الصالحي يمتلك القابلية والارادة اللازمة في مواجهة التحديات وهو لا يتهرب من الواجب القومي والوطني، ويتميز الصالحي بالاعتدال في الشعور القومي والديني بل هو يقف ضد العنصرية والطائفية وهذه الصفة تكتسب اهمية كبيرة في داخل المجتمع التركماني الذي يتكون من المذهبين السني والشيعي بالتساوي تقريبا وفي العراق اذ الطائفية تنخر جسده وتهدد دول الشرق الاوسط، فضلا عن ان للصالحي علاقات جيدة مع جميع السياسيين والبرلمانيين والمؤسسات التركمانية تقريبا.

كما ان الصالحي ذلك السياسي العقلاني المتفهم والقارئ الجيد للمشهد التركماني والعراقي والمدرك الحساس للمشاكل التي تعصف بمستقبل التركمان ونقاط الضعف في القضية التركمانية وهو مدرك ومطلع للانتهاكات التي تعرض له التركمان. وكل هذه العوامل الايجابية في الصالحي سوف يساعده على البحث عن الحلول والمعالجات للقضايا التركمانية وفي بناء النظام السياسي التركماني المستقل.

من ناحية اخرى ومع محاربة الدولة التركية للصالحي وللجبهة التركمانية وتصدع مؤسساتها تفقد الجبهة ثقة الانسان التركماني ويتضاءل تأثيرها السياسي على الشارع التركماني بل وصلت تداعياتها حتى على شعبية الصالحي نفسه حين تراجعت عدد الاصوات التي حصل عليها الصالحي في الانتخابات الاخيرة من ٢٠ ألف الى ٢٠ ألف صوتا.

ويداً العديد من السياسيين والمتقفين التركمان يعتقدون بان الصالحي أصبح في موضع الاستسلام التسلط التركي ومسايرة سياساته للمحافظة على امتيازاته كرئيس للجبهة التركمانية ومن خلال تصريحاته التي تحمل الطابع القومي يحاول الصالحي التأثير على عواطف المواطن التركمانية لعدم وجود الصحافة التركمانية.

القسم الرابع عشر

السياسة التركية تجاه التركمان تاريخ مستمر من الاهانات

تاریخ: ۱۲ أیلول ۲۰۱۵ عدد: مقا. ۳ – ذ ۱۰۱۲

المقالات التي نشرتها مؤسسة سويتم حول السياسة التركية تجاه تركمان العراق والتي استمرت كتابتها حوالي سبعة سنوات، تطلبت قبل كتابتها التواصل مع معظم سياسيي وقياديي التركمان ولمرات عديدة، من اجل نقل الحقيقة للراي العام واعتماد المصداقية فضلا عن الاعتماد على مصادر متعددة ممثلا بشخصيات ممن لهم باع في السياسة التركمانية للتأكد من تطابق الآراء ومن صحة المعلومات في كونها تهم مستقبل التركمان مثلما هي تعد وثيقة ضمن صفحات تاريخ التركمان السياسي في العراق.

ففي احدى الاتصالات مع أحد قياديي التركمان للاستفسار والحصول على معلومات تتعلق بموضوع احدى المقالات، أفصح لنا هذا القيادي التركماني عن حالة مؤسفة جدا تهز ضمير الانسان، اذ قال: " في احدى المرات دخلنا في محادثات مع جهات سياسية عراقية حول اشراك التركمان في إدارة الدولة، بعد مداولات ومناقشات وتبادل الآراء حصلنا من الجهة العراقية المفاوضة على حصة جيدة للتركمان في إدارة المؤسسات الحكومية "، وإضاف هذا القيادي التركماني "في اللحظة الأخيرة جاءنا امر الانسحاب من المحادثات وإنتهى كل شيء دون ان نحصل ما نبتغيه". وعلى سؤالنا، من هو الذي اعطى لكم امر الانسحاب؟ اجاب قائلا "انه أتفه موظف تركي كان يستطيع ان يعطي أوامر قاتلة للسياسة التركمانية وللسياسيين التركمان في شتى المواضيع التي تخص تركمان العراق ويتعلق القسم الأكبر منها بالقضايا المصيرية لتركمان العراق". تلك كانت في التسعينيات من القرن الماضي، فكثرة مثل المقالة.

لا شك أن النظام السياسي التركماني المنهار لم يستطع الوقوف على قدميه منذ تأسيسه بسبب الانتكاسات المستمرة التي عانى منها خلال ربع قرن من عمره، اذ تحول هذا النظام الى منظومة عديمة الفائدة لتركمان العراق وهم يعيشون في مرحلة مظلمة من مراحل تاريخهم، في ظل تعرضهم للتطهير العرقي الحقيقي.

لا يقبل الشك بان دور الدولة التركية محوري في فشل التركمان سياسيا الى جانب استمرار تعرضهم لشتى أنواع الاضطهاد، كون تركيا تهيمن على النظام السياسي التركماني منذ تأسيسه بشكل شبه كامل.

العوامل التي ساعدت تركيا على الهيمنة على التركمان

هناك عوامل عدة ساعدت تركيا على الهيمنة على التركمان بشكل عام وعلى نظامهم السياسي بشكل خاص منها:

- الثقة العمياء لأغلبية الشعب التركماني للدولة التركية التي ساعدت تركيا في الحصول على عدد لا بأس به من التركمان تم استخدامهم كآلة لتنفيذ سياساتها الوطنية.
- استخدام الدولة التركية وسائل التهويل والترهيب ضد المعارضين لسياستها ومعاقبة الخارجين عن طاعتها.
- الخوف من انتقادات الأنظمة الحاكمة الذي يتصف به الانسان في المجتمعات الغير الديمقراطية او الدكتاتورية والذي يسهله اليوم في العراق عدم الاستقرار الأمني. مما ساعدت الدولة التركية التي تتواجد في العراق بجيشها واستخباراتها الاستفادة من هذا الخوف، وبالأخص في شمال العراق، منذ تأسيس المنطقة الأمنة في سنة ١٩٩١ وبالأخص بعد سقوط نظام البعث في عام ٢٠٠٣.
- غياب قوى أخرى كان بإمكان تركمان العراق ان يتحالف معها، ويعد هذا احدى النتائج الأساسية في خضوع التركمان للدولة التركية والتحكم التركي في السياسة التركمانية.

ان مدى هيمنة الحكومات التركية على النظام السياسي التركماني والخطوط العريضة لهذه الهيمنة بقيت مخفية، ويرجع سبب ذلك الى حقيقة بان الدولة التركية تتدخل في

قسم ٤١: السياسة التركية تجاه التركمان تاريخ مستمر من الاهانات

الشؤون الداخلية العراقية والتي تخالف الأنظمة والقوانين الدولية، وهكذا أجبرت الدولة التركية إدارة سياستها تجاه تركمان العراق عن طريق الأجهزة الاستخباراتية.

هناك العديد من الجوانب غير العقلانية في السياسة التركية تجاه تركمان العراق، في مقدمتها تلاعبها المستمر في السياسة التركمانية التي أدت الى انحرافها من المسار الحقيقي واعاقت تطورها وتحولت الى نظام غير فعال.

اللاعقلانية في السياسة التركية تجاه التركمان

• تقييد مصادر التمويل

الجبهة التركمانية التي تخضع للهيمنة التركية المطلقة كانت تضم في الماضي تحت خيمتها جميع الأحزاب والمنظمات التركمانية القومية المحافظة تقريبا والتي لاتزال تشكل العمود الفقري للنظام السياسي التركماني. الدولة التركية منعت الجبهة التركمانية من الحصول على أي دعم مادي من اية جهة كانت غير المخصصة لها من الدولة التركية الحراق الجيش التركي. '' لقد حرمت السياسة التركية اللاإنسانية هذه التركمان في العراق من مصادر تمويلية ضخمة، على سبيل المثال:

- منعت تركيا تركمان العراق من المشاركة في اجتماعات نيويورك في منتصف تسعينيات القرن الماضي اذ تم خلاله تخصيص ١٣٪ من واردات برنامج النفط مقابل الغذاء شهريا للأحزاب الكردية، اذ كانت الاحصائيات العراقية تقدر نفوس الاكراد في العراق بـ١٣٪ كانت أطراف المعارضة العراقية آنذاك تعترف بان نسبة التركمان تقدر بـ ٦٪ من نفوس العراق. بهذا حرمت تركيا تركمان العراق من دخل شهرى هائل.'
- رفضت تركيا الدعم المالي المستمر من جمهورية أذربيجان لتركمان العراق في عام ٢٠٠٧.
- حرمان تركمان العراق من المساعدات المالية الدولية الكبيرة التي أنفقتها الدول والمنظمات الدولية والاممية على العراق وبالأخص في شمال العراق بعد عام ١٩٩١.
 - اخضاع تركمان العراق للخطوط الحمراء للسياسة الوطنية التركية

تحت الهيمنة التركية، تم اخضاع تركمان العراق الى الخطوط الحمراء في السياسة الوطنية التركية تجاه العراق التي كانت تصب ضد المصالح التركمانية الى درجة كبيرة، على سبيل المثال:

- الجيش التركي والحكومة التركية وخلال ادارتهما للسياسة التركية تجاه تركمان العراق في فترات مختلفة حالا دون تعاون المجموعتين السياسيتين الكبيرتين في المشهد التركماني وهما المجموعة التركمانية القومية المحافظة والمجموعة الدينية الشبعية.
- الحكومة التركية اجبرت التركمان في الفترة ما بين ١٩٩١ و ١٩٩٧ والجيش التركي ما بين ١٩٩٧ و ٢٠١١ على انكار الإدارة الكردية في شمال العراق فضلا عن عدد من الخطوط الأساسية في السياسة الكردية التي اقرها الدستور العراقي، على سبيل المثال منع استعمال مصطلح كردستان، هذا ما جعل شمال العراق منطقة غير آمنة للمؤسسات التركمانية بل أصبحت تلك المؤسسات عرضة للهجمات المستمرة من قبل الميليشيات الكردية، علما بان شمال العراق كانت ميدان عمل سياسي مهم للتركمان كونها كانت من الساحات السياسية الرئيسية للمعارضة العراقية والتي تتداخل مع المناطق التركمانية.
- على العكس من سياسات الجيش التركي والحكومات التركية السابقة تغيرت السياسة التركية تجاه العراق تماما، بعد عام ٢٠١١ اذ اجبرت التركمان على التعاون مع حكومة إقليم كردستان والتعامل مع المجموعات العربية السنية في البرلمان العراقي والتي كانت تعد ضد المصالح التركمانية.

• تلاعب الدولة التركية في النظام السياسي التركماني

تعرض التاريخ السياسي لتركمان العراق الى استغلال مستمر من قبل الدولة التركية. فأصبحت السياسة التركمانية والسياسيين التركمان لعبة عند السلطات التركية تحركها كيفما تشاء وصل الامر في بعض المراحل بإمكانية عسكري تركي بسيط او موظف بسيط في الاستخبارات التركية ان يتخذ أهم القرارات السلبية الذي يتعلق بقضايا مصيرية لتركمان العراق، اذ كان السياسيون التركمان يُجبرون، يُحرّمون، يُمنعون، يُطردون ويُؤفضون بكل بساطة، على سبيل المثال:

- كان الحزب الاتحاد التركماني ثاني حزب تركماني قد تأسس في أواخر عام ١٩٩١ خارج سيطرة السلطات التركية من قبل احمد كونش الذي لم يكن عنده أي ماضي

قسم ٤١: السياسة التركية تجاه التركمان تاريخ مستمر من الاهانات

- سياسي. بدعم من المخابرات التركية تم تسليم الحزب الى رياض صاري كهيه في أواخر عام ١٩٩٣ وتم تغيير اسمها الى حزب توركمن ايلي في عام ١٩٩٦. ٣
- أسست تركيا الجبهة التركمانية بالقوة عام ١٩٩٥، على الرغم من المعارضة القوية من قبل أكبر اثنين من المؤسسات التركمانية، بعد تعرض قياديين تركمان الى عمليات خطف وترهيب من قبل عناصر المخابرات التركية.
- بالتعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني لمسعود برزاني اكتسح الجيش العراقي التابع لنظام البعث مدينة اربيل في آب عام ١٩٩٦. قبل الحادث حوالي بأسبوع تركت الخط الاول من قيادات كل من الحزب الوطني التركماني وحزب توركمن ايلي مواقعهم في مدينة اربيل وسافرت الى تركيا، وهم كانوا في تماس مع السلطات التركية مما انتاب السياسيين التركمان الباقين في مدينة اربيل شكوك بان السلطات التركية ابلغت هؤلاء القياديين التركمان مسبقا بقدوم الجيش العراقي الى اربيل. تعرض السياسيون التركمان الباقون في اربيل الى مخاطر جمة اذ اعتقل الجيش العراقي العشرات من موظفو الاحزاب التركمانية، واختفاء البعض الاخر دون ان يعرف مصيرهم وتم مهاجمة مقرات الاحزاب التركمانية واتلاف وتمزيق محتوياتها.
- منعت تركيا أي نوع من التقارب بين المجموعتين التركمانيتين الكبيرتين القومية المحافظة والدينية الشيعية، وحالت دون تعاونهما اذ كانت الأوامر التركية في كثير من الأحيان قسرية، على سبيل المثال:
- فشلت جميع المحاولات التي قام بها العديد من القياديين التركمان لأقناع مكتب الجيش التركي في أربيل على قبول مشاركة الجبهة التركمانية مع المجموعة التركمانية الدينية الشيعية والتي كانت جزءا من التحالف الشيعي العراقي، عندئذ اشتركت الجبهة التركمانية في الانتخابات بقائمة مستقلة وكانت النتيجة خسارة العديد من المقاعد البرلمانية.
- فشل الممثل الذي ارسلته القوى السياسية التركمانية الشيعية الى انقرة في مساعيه الرامية الى اقتاع الحكومة التركية على السماح باشتراك القوى السياسية التركمانية بقائمة واحدة في الانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠١٤.
 - استمرار السياسة نفسها في جميع الانتخابات العراقية.
- أجرب اللجنة التركمانية مباحثات مع السلطات الكردية للمشاركة في حكومة الإقليم الرابعة لنيجريفان بارزاني في أوائل عام ٢٠٠٠، أمرت تركيا بانسحاب اللجنة التركمانية رغم ان السلطات الكردية وافقت على معظم المطالب التركمانية.

ان صعوبة تخلص تركمان العراق من الهيمنة التركية واستغلالها للنظام السياسي التركماني تتطلب تدويل السياسة التركية غير الشرعية تجاه تركمان العراق للحصول على دعم المجتمع الدولي.

المصادر:

 ١. مقالة مؤسسة سويتم، "تقييم السياسة التركية تجاه تركمان العراق (القسم الخامس): نهج مؤسسة بحث حقوق الانسان لتركمان العراق"، ١٣ تموز ٢٠١٣.

http://www.turkmen.nl/1A_soitm/Art.7-G1313a.pdf

- ٢. مقالة مؤسسة سويتم، "تقييم السياسة التركية تجاه تركمان العراق (القسم الثامن): القتهم في اليم مكتوفين وقالت اياكم اياكم ان تبتلوا بالماء "، ١٣ تموز ٢٠١٣، ص ٥-٦.
- ٣. مقالة مؤسسة سويتم، "تقييم السياسة التركية تجاه تركمان العراق (القسم العاشر): دور تركيا في فشل التركمان في الانتخابات العراقية"، ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٤.
- ٤. جريدة توركمن ايلي، "الجبهة التركمانية العراقية تبدي استعدادها للمشاركة في الكابينة الرابعة لحكومة إقليم كردستان"، تاريخ العدد الأربعاء ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٠.

http://www.turkmen.nl/1A_Others/ITF-krg.pdf

- ه. جريدة ساراي، "بعد عشرون عام تكلم احمد كونش"، العدد ٧١، ٣٠ مايس ٢٠١٢، ص ٣. http://www.bizturkmeniz.com/publications/saray71.pdf
- تفاصيل المؤتمر التركماني العام الخامس سوف تقدم في التقرير الخامس عشر من هذه الدراسة لمؤسسة سويتم.
- ٧. تفاصيل حول السنوات الخمسة الاخيرة من تاريخ المجلس التركماني العراقي سوف تقدم
 في التقرير السادس عشر من هذه الدراسة لمؤسسة سويتم.

القسم الخامس عشر

المؤتمر التركماني الخامس كان مسرحية انتقامية اعدتها واخرجتها أنقرة ومثلها بعض التركمان

تاریخ: ۱۹ ایلول ۲۰۱۵ عدد: مقا. ٤- ذ۱۹۱۹

تحديد رؤساء الجبهة التركمانية العراقية قبل المؤتمرات العامة

المؤتمرات التركمانية العامة كانت تنظم كل ثلاثة سنوات من قبل المجلس التركماني ووفق النظام الداخلي المعمول به وكسياق عمل كان يتم فيها انتخاب اعضاء المجلس التركماني وكان المجلس بدوره ينتخب رئيسه، رئيس الجبهة التركمانية واعضاء اللجنة التنفيذية لها. تم تنظيم خمسة مؤتمرات تركمانية عامة لحد الان. نُظم المؤتمر التركماني العام الاول بين ١٧ و ١٨ من شهر ايلول لعام ١٩٩٧ في مدينة اربيل اما الاخير فتم تنظيمه بين ١٣ و ١٤ من شهر تموز لعام ٢٠٠٨ في مدينة كركوك.

جميع المؤتمرات التركمانية نُظمت بأشراف والسيطرة المباشرة للسلطات التركية ورؤساء الجبهة التركمانية حددتهم السلطات التركية مسبقا، في الوقت الذي كان من المفروض ان يتم انتخابهم من قبل المؤتمرات التركمانية العامة وكالآتي:

- تم ترتيب انتخاب رئيس الجبهة التركمانية وداد ارسلان في المؤتمر التركماني الاول من قبل مصطفى كمال يايجلى. ا
- تم تحديد صنعان اغا قصاب رئيسا للجبهة التركمانية من قبل الجيش التركي قبل ستة أشهر من انتخابه رئيسا للجبهة التركمانية في المؤتمر التركماني الثاني الذي عقد بين ٢٠ و ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٠ رغم اعضاء اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية.
- بعد سقوط نظام البعث في نيسان من العام ٢٠٠٣ انتقل المقر الرئيسي للجبهة التركمانية من مدينة اربيل الى مدينة كركوك، حينها اشتركت ولأول مرة اعداد كبيرة

من مثقفي وسياسي التركمان من داخل العراق وخارج المنطقة الامنة، ممن كانوا خارج سيطرة السلطات التركية، في المؤتمر التركماني العام الثالث الذي تم تنظمه بين ١٢ و ١٥ ايلول ٢٠٠٣ وفيه لم تستطيع تركيا تحديد رئيس الجبهة التركمانية.

- المؤتمر التركماني الرابع عُقد بين ٢٢ و٢٤ نيسان من العام ٢٠٠٥ وفيه تم ابعاد رئيس الجبهة التركمانية فاروق عبدالله من قبل مكتب الجيش التركي في اربيل، وجيء به سعدالدين أركيج، الرجل الامين والمطيع للسلطات التركية ليُناط له رئاسة الجبهة التركمانية.
- في المؤتمر التركماني الخامس احتفظ سعدالدين أركيج منصبه كرئيس للجبهة التركمانية، موضوع هذه الدراسة.

المؤتمر التركماني العام الخامس (١٣ – ١٤ تموز ٢٠٠٨)

في المؤتمر التركماني العام الرابع الذي نُظم قبل أكثر من عام من موعده الرسمي وتحديدا بين ٢٢ و ٢٤ نيسان من العام ٢٠٠٥، تم تنصيب سعد الدين أركيج رئيسا للجبهة التركمانية. بعد اعتبار الإدارة السابقة للجبهة مسؤولة عن الفشل في الانتخابات البرلمانية العراقية التي جرت في شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٥ تم ابعاد فاروق عبدالله من رئاسة الجبهة التركمانية من قبل الجيش التركي. في شهر كانون الأول من نفس العام مُني أركيج هزيمة كبرى في الانتخابات البرلمانية، دون ان يتعرض الى الاستجواب. اما المؤتمر التركماني العام الخامس الذي نُظم بين (١٣-١٤) تموز عام ١٠٠٨ فكان اخر مؤتمر تركماني عام.

الاحداث التي سبقت تنظيم المؤتمر

الأوضاع التركمانية: كانت اوضاع حقوق الانسان لتركمان العراق متدهورة جدا، اذ تم تهميشهم من قبل قوات الاحتلال والقوى الكردية في إدارة مناطقهم فضلا عن تهميشهم في المناصب في الدولة العراقية، في الوقت نفسه تعرضت مناطقهم الى اجتياح كردي سياسي منظم وكانت انتهاكات حقوق الانسان ترتكب بحق التركمان بأشد صورها من عمليات الاختطاف، الاغتيالات، السجن الاعتباطي بالإضافة الى تعرض منطقة تلعفر التركمانية الى هجمات متكررة من قبل دبابات وطائرات الاحتلال والبيشمركة الكردية اذ تم تفريغ المنطقة من سكانها التركمان الذين يقدر عددهم بأكثر من نصف مليون نسمة

قسم ٥٠: المؤتمر التركماني الخامس كان مسرحية انتقامية اعدتها واخرجتها أنقرة

ولمرتين متتاليتين في نفس السنة وكانت لاتزال عشرات الالاف من العوائل النازحة الى مناطق متفرقة في العراق لم ترجع الى بيوتها.

جبهة تركمانية فاشلة: اتصفت إدارة أركيج للجبهة التركمانية بقبضة حديدية فضلا عن الفساد المالي واهمال فروع الجبهة الى جانب الغياب شبه التام للنشاط التركماني في البرلمان العراقي.

تأخير المؤتمر: في عام ٢٠٠٨ بدى الأمر وكأن الجيش التركي أراد عدم تنظيم المؤتمرات التركمانية العامة والاستمرار مع أركيج الخاضع كليا للإدارة التركية كرئيس دائمي للجبهة التركمانية، بعد تأخير دام عدة أشهر أجبرت تركيا على تنظيم المؤتمر التركماني العام الخامس. اما نية تركيا في إيقاف تنظيم المؤتمرات التركمانية العامة تحققت بعد المؤتمر الخامس، اذ لم يتم تنظيم أي مؤتمر تركماني بعد عام ٢٠٠٨ ولحد اليوم، علما بان النظام الداخلي يقر تنظيم المؤتمر التركماني العام مرة واحدة كل ثلاثة سنوات.

ثورة اللجنة التنفيذية وإقالة أركيج: نتيجة للإخفاقات المنتالية لرئاسة أركيج وتفرده في إدارة الجبهة التركمانية زاد تذمر أعضاء اللجنة التنفيذية من الحالة المزرية التي تمر بها الجبهة التركمانية، التي كانت تتكون من أربعة رؤساء أحزاب تركمانية فضلا عن ورؤساء فروع الجبهة التركمانية في العراق. الى جانب ذلك أن تأخير تنظيم المؤتمر التركماني العام وقضايا إدارية وتنظيمية أخرى ضاعف احتجاجاتهم. أدى ذلك الى عصيان جميع أعضاء اللجنة التنفيذية تقريبا ضد أركيج في بداية عام ٢٠٠٨ وأصدروا بيانا أقالوا فيه أركيج من رئاسة الجبهة التركمانية العراقية.

غضب انقرة: محاولة اقالة أركيج، الرجل المخلص والمطيع للمؤسسة العسكرية التركية، من قبل اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية اغضبت الجيش التركي المشرف على الملف التركماني مُبديا رفضه لإقالة اركيج وامر بتنظيم المؤتمر التركماني العام الخامس.

الانتقام التركي: انعكس انتقام المؤسسة العسكرية التركية من خلال تنظيم المؤتمر التركماني العام الخامس بطريقة اشبه بدرامة مسرحية تمت فيها معاقبة مفضوحة لكل من تمرد ضد أركيج. ٢- °

تسلسل احداث المؤتمر

خطوات تنظيم المؤتمر: وفقا للنظام الداخلي للمجلس التركماني والجبهة التركمانية فان خطوات تنظيم المؤتمر التركماني تنص على ما يلى:

- ١. يختار المجلس التركماني اللجنة التحضيرية لتنظيم المؤتمر.
- ٢. اللجنة التحضيرية بدورها تختار الهيئة العامة للمؤتمر (مندوبي الشعب)
 - ٣. الهيئة العامة تختار أعضاء مجلس تركمان العراق
 - ٤. مجلس التركمان ينتخب:
 - رئيس مجلس التركمان
 - اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية
 - رئيس الجبهة التركمانية

١. اللجنة التحضيرية:

بدلا من اختيار اللجنة التحضيرية من قبل مجلس التركمان، تم ارسال ثلاثة شخصيات تركمانية من المقيمين في تركيا الى كركوك برئاسة مصطفى ضيائي الى جانبه كل من شمس الدين كوزه جي وعلى كركوكلو. شكل ضيائي اللجنة التحضيرية للمؤتمر من التركمان الموالين لسعدالدين أركيج.

مصطفى ضيائي: التركماني الذي بقي مخلصا للسلطات التركية وهو متخصص في علم الجيولوجيا يقيم في تركيا منذ عقود. كُلف ضيائي باداء مهمات كثيرة من قبل السلطات التركية، على سبيل المثال:

- أول ممثل للجبهة التركمانية في أنقرة.
- ممثل التركمان في اجتماعات المعارضة العراقية، منها:
- أرسل ضيائي إلى لندن سراً لحضور اجتماعات (مجموعة الأربعة)
 واجتماعات (قانون تحرير العراق).
- حضر اجتماعات نيويورك للمعارضة العراقية في تشرين الأول ١٩٩٩. ٢
 - المسؤول عن العلاقات الخارجية في الجبهة التركمانية العراقية. ^
- باحث في المركز الاستراتيجي العالمي (Global Strategic Center)، وكان منظمة مجتمع مدنى تابعة للجيش التركي

قسم ٥٠: المؤتمر التركماني الخامس كان مسرحية انتقامية اعدتها واخرجتها أنقرة

- رئيس المركز الثقافي التركماني
- جميع ابنية الجبهة التركمانية في اربيل كانت مسجلة باسم ضيائي كمالك للبنايات.
- لعب ضيائي الدور الأساسي في تنظيم جميع المؤتمرات التركمانية العامة، وهو الذي كان يحرص على تنفيذ السياسة التركية في تنظيم المؤتمرات.

٢. اختيار الهيئة العامة من الشعب:

خلال جميع مراحل المؤتمر كان ضيائي على اتصال مباشر ومستمر مع انقرة: ٢- ؛

- وفقًا للنظام الداخلي كان ينبغي ترشيح أسماء أعضاء الهيئة العامة للأحزاب والمنظمات التركمانية من قبل الأحزاب والمنظمات نفسها، ولكن الترشيح تم بخلاف القانون والمنطق. ٢
- اشترك أركيج وضيائي بشكل رئيسي في اختيار ٥٥٠ عضو الهيئة العامة للمؤتمر، خلافا للنظام الداخلي لمجلس تركمان العراق والجبهة التركمانية، كون أركيج الرئيس التنفيذي للجبهة التركمانية وضيائي لم يكن عضوا في اللجنة التحضيرية.
- تم اختيار حوالي ٪ ٩٠٠ (٠٠٠ من ٥٠٠ عضو) من أعضاء الهيئة العامة للمؤتمر من اتباع رئيس الجبهة التركمانية، سعدالدين أركيج، وكان اغلبهم من الموظفين في الجبهة التركمانية الذين تعرضوا الى التهديد بالطرد وكان معظمهم لا يستوفون شروط العضوية.
 - · لم يتم الإعلان عن قائمة أعضاء الهيئة العامة.

٣. انتخاب أعضاء مجلس التركمان: يتم انتخاب أعضاء المجلس التركماني من قبل الهيئة العامة من الشعب: ٢-٠

- لم يتم تنظيم الاجتماع الأساسي لاختيار الأعضاء، والذي يعد انتهاكا صارخا لجميع قواعد وقوانين النظام الداخلي للمجلس التركماني والجبهة التركمانية. اذ كان من المفروض انتخاب أعضاء المجلس التركماني من قبل الهيئة العامة.
- تم تحدید (۷۱) عضوا لمجلس ترکمان العراق من قبل ضیائی وأرکیج بشکل رئیسی.

- ان موقع أركيج كرئيس للجبهة التركمانية وضيائي كونه ليس عضوا في اللجنة التحضيرية لا يسمح لهما الاشتراك في تحديد أعضاء المجلس التركماني.
- تم اختيار معظم أعضاء المجلس التركماني من موظفي الجبهة التركمانية نفسها.

٤. <u>تحديد الفائزون:</u>

انتخاب رئيس المجلس التركماني، رئيس الجبهة التركمانية وأعضاء اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية

- رئيس مجلس التركمان احتفظ بمنصبه.
- رئيس الجبهة التركمانية: تنافس سعدالدين أركيج مع ممثل حزب العدالة التركماني حسن توران، على مقعد رئيس الجبهة، وكانت النتيجة حصول توران على أربعة اصوات، في المقابل حصل أركيج على بقية الأصوات ليحتفظ بمنصبه لولاية ثانية.
- تم اختيار ثلاثة أعضاء من اللجنة التحضيرية لعضوية اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية وهم أمين غريب، شاهبندر طاهر وطلعت عزت، خلافا للنظام الداخلي للجبهة ويعيدا عن المنطق.

نتائج المؤتمر ومعاقبة الذين ارادوا اقالة رئيس الجبهة

- تم طرد رؤساء الأحزاب الأربعة من اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية الذبن ثاروا ضد اركيج وقطع التمويل من أحزابهم.
- تم اسكات أعضاء اللجنة التنفيذية ممن تمردوا على أركيج من رؤساء بعض فروع الجبهة التركمانية وعلى راسهم علي هاشم مختار اوغلو رئيس الجبهة التركمانية فرع صلاح الدين، الذي كان في مقدمة الثائرون.
- تم تغيير تسجيل الجبهة التركمانية في الدولة العراقية كحزب مع احتفاظها بنفس الاسم.

الجدير بالذكر بان كل من حزب توركمن ايلي وحزب القرار التركماني سبق وان تركا الجبهة التركمانية، اذ كانا يأملان العودة تحت مظلة الجبهة التركمانية لتقوية العمل

قسم ٥٠: المؤتمر التركماني الخامس كان مسرحية انتقامية اعدتها واخرجتها أنقرة

السياسي التركماني لمواجهة التحديات الكبيرة آنذاك، وأصدر الحزبان بيانين صحفيين معننا انسحابهما من المؤتمر متهما في الوقت نفسه كل من ضيائي وأركيج بعملية اغتصاب تنظيم المؤتمر التركماني ورفضا تسمية المؤتمر بالمؤتمر التركماني العام الخامس."، '

استنتاجات

من المعلومات المقدمة في هذه الدراسة يمكن الاستنتاج بسهولة على ان:

- السياسة التركية تجاه تركمان العراق سياسة عدوانية وانتقامية
- المؤتمر التركماني العام الخامس كان عبارة عن مسرحية أعدها واخرجها الجيش التركي
- عدد من التركمان قاموا بأداء أدوار فصول هذه المسرحية اذ خدموا الدولة التركية من اجل مصالحهم الشخصية على حساب معاناة الإنسان التركماني
- العديد من السياسيين والمثقفين التركمان يساعدون الدولة التركية في استغلالها لتركمان العراق وعلى حساب معاناة الانسان التركماني
- الدولة التركية تهيمن ويشكل مطلق على النظام السياسي التركماني اذ تشل النظام السياسي التركماني معرضا التركمان الى انتهاكات كبيرة تهدد وجودهم القومي. وهذا يتطلب أن يتخلص التركمان من الهيمنة التركية

توصيات

على المجتمع التركماني العمل معا للتخلص من الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني، ويتطلب ذلك تامين تعاون القوى الوطنية والإقليمية والعالمية

المصادر:

^{1.} مقالات مؤسسة سويتم، "تقييم السياسة التركية تجاه تركمان العراق (القسم السابع): تستند على المبدأ الميكافيللي الذي يبرر كل الوسائل"، ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٣

۲. حزب توركمن ايلي، توضيح من حزب توركمن ايلي"، موقع نحن التركمان، ۱۵ تموز ۲۰۰۸، http://www.bizturkmeniz.com/ar/index.php?page=article&id=14091

- ٣. حزب القرار التركماني، "بيان انسحاب من المؤتمر التركماني الخامس"، موقع نحن التركمان، ١٢ تموز ٢٠٠٨،
- http://www.bizturkmeniz.com/ar/index.php?page=article&id=14071&w=
- ٤. تيمور بك اوغلو، "المؤتمر ام الطبخة التركمانية الخامسة (توضيح)"، موقع نحن التركمان، ٢٠٠٥ تموز ٢٠٠٨،
- http://www.bizturkmeniz.com/ar/index.php?page=article&id=14184
- و. راديو سوا، "اعتراضات على أعمال المؤتمر التركماني الخامس في كركوك"، موقع راديو سوا، ۲۷ تموز ۲۰۰۸،

http://www.radiosawa.com/content/article/110147.html#ixzz3k2AIXzsT

- ت. عزيز قادر صمانجي، "جولة في دهاليز السياسة... حوار أكثر من صريح، مع السياسي التركماني أستاذ عزيز قادر الصمانجي"، موقع التركماني.
- http://www.turkmen.nl/1A_Others/ak-alturkmani.pdf
- ٧. عزيز قادر صمانجي، قطار المعارضة العراقية: من بيروت عام ١٩٩١ الى بغداد عام
 ٢٠٠٣ ، دار الحكمة، لندن، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، ص ٤٠٣ ٤٠٤.
- http://www.alturkmani.com/new/images/Books/Train_Book/Opposition_Train_Book_Fin.pdf
- ٨. جريدة حريات، "هجمة على مكتب التركمان في كركوك"، من آ. آ، ١٩ كانون الأول http://www.hurriyet.com.tr/sondakika/3672616.asp

القسم السادس عشر

التاريخ الجائر الذي تكتبه حكومة أردوغان التركية لتركمان العراق

تاریخ: ۲۸ ایلول ۲۰۱۵

عدد: مقا. ٥- ذ١٥٢٨

مختصر عن الحركة السياسية التركمانية ومجلس تركمان العراق

في بداية تسعينات القرن الماضي وعند ظهور الأحزاب السياسية التركمانية لأول مرة، كان التركمان القوميون المحافظون يشكلون الغالبية العظمى من الحركة السياسية التركمانية، في حين كان السياسيون التركمان من الإسلاميين الشيعة يعملون في داخل الأحزاب الشيعية العراقية الكبيرة وفق أيدولوجية ونهج تلك الأحزاب، شاغلين في الوقت نفسه مراكز قيادية عليا عديدة في تلك الأحزاب. المجموعة الأولى بدأت تنمو في تركيا والعراق منذ خمسينيات القرن الماضي على شكل جمعيات ثقافية وطغى عليها الطابع القومي في الفعاليات الثقافية والسياسية. اما المجموعة الثانية فكانت بداية عملها ونموها في إيران وسورية وظهرت لأول مرة على شكل حزب سياسي في بداية عام ١٩٩١ وطغى على فعالياتها وسياستها الطابع الديني. الأحزاب والمنظمات التركمانية من القوميين المحافظين، الذي يضم اعداد كبير من التركمان الشيعة، لازالت تتفوق على الأحزاب والمنظمات التركمانية الدينية الشيعية في العدد والحجم والقاعدة الشعبية.

هيمنت المجموعة القومية المحافظة على الساحة السياسية التركمانية ومازال تكون التيار الأقوى في الحركة السياسية التركمانية، بينما برزت السياسيين التركمان الشيعة في العمل السياسي التركماني في السنوات الأخيرة على الرغم من تواجد مبكر للمجموعتين معا ضمن مؤتمر المعارضة العراقية في الخارج. من هنا يمكن اعتبار التيار القومي المحافظ الممثل الرئيسي للنظام السياسي التركماني.

لم يستطيع النظام السياسي التركماني التحرر من قبضة الدولة التركية منذ نشأتها في عام ١٩٩١ في تركيا. اذ اخضعت الدولة التركية النظام السياسي التركماني كليا تحت هيمنتها بعد قيامها بتأسيس الجبهة التركمانية في عام ١٩٩٥، معتبرة في البداية الجبهة التركمانية الممثل الشرعي الوحيد لتركمان العراق ودعمتها أكثرية المجتمع التركماني ولسنوات عديدة.

قبل تأسيس الجبهة التركمانية وبطلب من السلطات التركية، وحسب بعض المصادر التركمانية الموثوقة، من رئيس الجمهورية التركية آنذاك سليمان دميرال، تم اقتاع الأكاديمي التركماني المشهور احسان دوغراماجي بالتعاون لتأسيس الجبهة التركمانية. في النصف الثاني من عام ١٩٩٤ أسس دوغراماجي نواة المجلس التركماني الذي سمي آنذاك بشورى التركمان من مجموعة من الأساتذة التركمان العاملين بالجامعات التركية المثال أكرم باموكجي، انور حسن اوغلو وآجار اوكان. بقي شورى التركمان كهيئة صورية لايملك نظام داخلي ولم يتم تسجيلها بشكل رسمي في الدولة ولم يجتمع يوما بجميع أعضائه.

أسست وزارة الخارجية والاستخبارات التركية الجبهة التركمانية العراقية تحت اشراف صوري لشورى التركمان ويتعاون وثيق مع فرع انقرة لجمعية أتراك العراق للثقافة والتضامن، في الوقت نفسه همشت تركيا جميع الاطراف التركمانية الأخرى التي كانت خارج سيطرتها.

المؤتمر التركماني العام الأول الذي عُقد في عام ١٩٩٧، حدد عدد أعضاء شورى التركمان بثلاثون عضوا، وأصبح شورى التركمان مسؤولا عن تنظيم المؤتمرات التركمانية العامة. في المؤتمر التركماني العام الثالث، الذي عُقد في عام ٢٠٠٣، تم تغيير اسم شورى التركمان الى مجلس تركمان العراق وأصبح عدد أعضائه واحد وسبعون عضوا.

مع تنظيم المؤتمر التركماني الأول في عام ١٩٩٧، سحب الجيش التركي الملف التركماني من الحكومة التركية الذي بقي تحت ادارته حتى عام ٢٠١٠ وفيه استطاعت حكومة أردوغان اعادة الملف التركماني من الجيش، وعليه فان جميع المؤتمرات التركمانية الخمسة عُقدت تحت اشراف الجيش التركي، وتوقف عقد المؤتمرات التركمانية

العامة بعد ان تسلمت الحكومة التركية إدارة الملف التركماني وتم تجميد المجلس التركماني من قبل السفارة التركية في بغداد في عام ٢٠١١.

يتضح ومن خلال مراجعتنا السنوات الخمسة الأخيرة من تاريخ المجلس التركماني بوضوح الخطوط العريضة للهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني والوضع الحالي البائس لمجلس تركمان العراق ما هو الا مؤشر للجوانب الهدامة للسياسة التركية تجاه تركمان العراق.

المحاولات التركمانية لتأسيس المجلس التركماني العام والمانع التركي

في ظل التطورات المتسارعة على الساحة السياسية العراقية والانتهاكات المتصاعدة والمستمرة لحقوق الانسان لتركمان العراق، بدءا من تأسيس المجلس التركماني كشورى التركمان في النصف الثاني من العام ١٩٩٤ الى يومنا هذا، لم تتوقف أمال المواطن التركمان في النصف الثاني والسياسيين التركمان ومحاولاتهم المتواصلة لتطوير وإعادة بناء مجلس تركماني شامل يلبي الطموح ويواجه في الوقت نفسه التحديات التي يتعرض لها التركمان. السنوات الخمس الأخيرة من عمر المجلس التركماني من تكشف عن هذه المحاولات العديدة التي جرت لإعادة بناء المجلس التركماني من قبل السياسيين والمثقفين التركمان الا ان تركيا استطاعت افشال جميع هذه المحاولات وكما يأتي:

١. محاولة عام ٢٠١٠

ان المجلس التركماني المصطنع والذي كان يعد احدى نتاجات مسرحية المؤتمر التركماني العام الخامس، كان فاشلا بمعنى الكلمة، وكان تواجده كهيئة مشلولة في وقت باتت فيه تحديات كبيرة تواجه التركمان في العراق تحتم وجود مؤسسة تركمانية سياسية محترفة للتعامل معها. لذا كانت مطالب السياسيين والمثقفين التركمان هي تفعيل المجلس التركماني بدأت تزداد بشكل متزايد يوما بعد اخر. ' ' '

مع انعقاد الاجتماع الأول في ٢٦ حزيران من العام ٢٠١٠ بدأت واحدة من أكبر المحاولات التي قادتها الأحزاب التركمانية لإعادة بناء المجلس التركماني. " اشترك فيها

جميع الأحزاب التركمانية من المجموعتين السياستين الرئيسيتين القومية المحافظة والدينية الشيعية. (جدول ١)

تم عقد أربع وعشرين اجتماعا سبقتها أربع اجتماعات تمهيدية. وكان الاقتراح الأول لرئيس المجلس التركماني يونس بيرقدار هو استكمال النقص في أعضاء المجلس التركماني من الأحزاب التركمانية التي كانت خارج المجلس التركماني. رُفِض المقترح من قبل غالبية السياسيين التركمان الذين كانوا خارج الجبهة التركمانية فضلا عن المثقفين التركمان. وكان المقترح الثاني في جدول الأعمال هو العمل على مشروع متكامل لبناء المجلس التركماني الجديد ليصبح مرجعية سياسية لتركمان العراق تشترك فيها جميع المؤسسات التركمانية. تم قبول المقترح الثاني وعليه استمرت الاجتماعات.

جدول ١، المؤسسات التركمانية التي شاركت في محاولة عام ٢٠١٠ لتأسيس المجلس التركماني

تجمع التركمان القوميين	٩	الجبهة التركمانية العراقية	١
الحركة التركمانية الاسلامية	١.	الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق	۲
حركة الوفاء التركمانية	11	حزب توركمن ايلي	1
تركمان في حزب الدعوة	١٢	حزب العدالة التركماني	¥
تركمان المجلس الأعلى الإسلامي	۱۳	حزب القرار التركماني	0
جمعية الحق التركماني*	١٤	حزب الوطني التركماني العراقي	*
منظمات المجتمع المدني التركمانية		حركة المستقلين التركمان	٧
		الحركة القومية التركمانية	٨

^{*=} تحول الى حزب سياسى في عام ٢٠١٣

بعد عقد أربع وعشرين اجتماعا، تم إحباط مشروع المجلس التركماني المنتظر من قبل رئيس المجلس يونس بيرقدار، من خلال المماطلات والتسويف والمحاولات غير المباشرة لتحقيق اقتراحه الأول الذي كان يروم فيه الحفاظ على المجلس الحالي وارجاع الأحزاب التركمانية المطرودة من الجبهة التركمانية لخيمة الاخيرة مرة أخرى بهدف أبقاء الأغلبية في المجلس مع الموالين لتركيا محاولة منه بقاء الهيمنة التركية على المجلس التركماني. بعد عقد ما يقارب عشرة اجتماعات انسحبت الأحزاب التركمانية الشيعية من المشروع، ثم تبعه الحزب الوطنى التركماني العراقي. بعد الاجتماع العشرين انسحب حزب العدالة ثم تبعه الحزب الوطني التركماني العراقي.

التركماني من المشروع. فيما توقفت الجبهة التركمانية التي تخضع مباشرة للدولة التركية عن حضور الاجتماعات بعدما أدركت بعدم إمكانية هيمنتها على المجلس التركماني المزمع تأسيسه وبآليه جديدة وهي التي كانت تتغيب أصلا عن الاجتماعات في أحيان كثيرة.

في الوقت الذي كُتبت فيه العديد من البنود الأساسية للنظام الداخلي للمجلس التركماني الشامل على يد ممثلي المؤسسات التركمانية المشاركة في الاجتماعات مع تحديد الإطار العام، اشترط بيرقدار موافقة الدولة التركية عليه من اجل الاستمرار بالعمل وفق النظام الداخلي الجديد وإعلان المجلس والعمل على إقناع عودة المؤسسات التركمانية التي تركت اجتماعات تأسيس المجلس التركماني الجديد.

بدأ بيرقدار جولة طويلة لأقناع السلطات التركية على النظام الداخلي الجديد للمجلس التركماني العراقي. اذ تم ترجمته الى اللغة التركية وزيارة القنصلية التركية في الموصل والسفارة التركية في بغداد لاطلاعهم عليه ومن ثم السفر الى انقرة مع اثنين من مساعديه لأقناع الحكومة التركية.

جميع محاولات بيرقدار والجهات التركمانية الأخرى لأقناع الدولة التركية على الموافقة على الدستور الجديد للمجلس التركماني وإعادة بناء المجلس التركماني الشامل باءت بالفشل. وهكذا أفشلت تركيا احدى أكبر المبادرات التركمانية لتأسيس مرجعية سياسية تركمانية واعدة كان من شانها تنظيم أرضية جامعة لكل الأطراف التركمانية ورسم السياسات التركمانية المستقبلية لتحقيق الأهداف العليا للتركمان والحياة العادلة والعيش بكرامة، في وقت كان فيه تركمان العراق يتعرضون الى أبشع انتهاكات حقوق الانسان.

حل مجلس تركمان العراق في عام ٢٠١١

في خضم الجهود التي كانت تبذلها المؤسسات السياسية التركمانية لإعادة بناء مجلس التركمان وفي ظل ترقب المؤسسات السياسية التركمانية للموافقة التركية على الدستور الجديد بفارغ الصبر، أمرت السفارة التركية في بغداد في شهر مايس من العام ٢٠١١ بحل مجلس التركمان. ليتم تشكيل إدارة مصطنعة غير شرعية سميت بديوان المجلس بحل مجلس التركمان. ليتم تشكيل إدارة مصطنعة غير شرعية سميت بديوان المجلس

التركماني وعُين بيرقدار رئيسا للديوان. كما احتفظ الموظفون الاخرون بوظائفهم وعلى النحو التالى:

- محمد طاهر ونهاد قوشجو نائبا بيرقدار.
- نجيب أحمد زكى صابونجى، سكرتير الديوان.
- مصطفی بیرقدار، (ابن یونس بیرقدار) کموظف
 - كولشان هورمزلو (زوجة صابونجي) محاسب

هؤلاء الموظفون مستمرون باستلام رواتبهم من تركيا حتى اليوم.

٢. محاولة عام ٢٠١٣

ان التدخل التركي المباشر في شل اهم مؤسسة تركمانية الا وهي مجلس التركمان وقيامها بعرقلة جميع المحاولات لإعادة بنائه أدى الى اسكات المثقف والسياسي التركماني وضياع فترة زمنية طويلة وجهود كبيرة في الوقت الذي كان يمر فيه الوضع التركماني بفترة حرجة جدا تنتهك حقوقهم وتزهق ارواحهم. رغم ذلك فان المثقفين والسياسيين التركمان استمروا في التأكيد على حتمية وجود مجلس تركماني فغال في خطاباتهم وكتاباتهم. " تم طرح موضوع إعادة بناء المجلس التركماني مرة أخرى في الاجتماع الذي دعى اليه رئيس الجبهة التركمانية أرشد الصالحي في ١٣ كانون الثاني من العام ٢٠١٣ واشترك فيه العديد من السياسيين والمثقفين التركمان. أكد فيه المجتمعون بشدة على أهمية توحيد الخطاب السياسي التركماني وتعاون الأطراف التركمانية كافة.

تم في هذا الاجتماع تشكيل لجنة من المتقفين التركمان منهم يشار ونداوي، يشار امام اوغلو، صباح طاهر، كولشان عبدالله وكونر محمد كركوكلو تحت عنوان "اللجنة العليا لمتابعة إعادة بناء المجلس التركماني". وقامت اللجنة بتنظيم لقاءات مكثفة مع الأحزاب التركمانية.

بدأ بيرقدار في وضع الصعوبات امام اللجنة وإيجاد عراقيل للحيلولة دون نجاح مهمتها والذي تزامن ذلك مع مواصلة غيابه من كركوك ولفترات طويلة، فيما اصرت الجبهة التركمانية باستثناء رئيسها بعدم الاشتراك في اي مجلس تركماني لا يضمن لها الهيمنة او السيادية، فيما ظهرت بوادر معاكسة من حزب العدالة التركماني الإسلامي السني واتخذ موقفا داعما لرئيس المجلس يونس بيرقدار الرامي لإعاقة بناء المجلس مختلقا

الصعوبات وواضعا الصعوبات. علما بان حزب العدالة كان يعد من الداعمين دوما لمبادرات توجيد الصف ويناء المجلس التركماني.

الجدير بالإشارة ان الحكومة التركية قد استعادت إدارة الملف التركماني من الجيش التركي عام ٢٠١٠، ما انعكس ذلك إيجابيا على حزب العدالة التركماني المتناغم أصلا مع حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم في التوجه الطائفي السني الإخواني، ويعد الحزب من أبرز امتدادات جماعة الاخوان المسلمين في المشهد السياسي التركماني، ومنذ ذلك الوقت يحظى حزب العدالة التركماني باهتمام كبير من قبل القائمين على ادارة الملف التركماني في الحكومة التركية بعد أن كان مهمشا من قبل الجيش التركي في السابق، وقد تبلور هذا الاهتمام بتعيين الرجل الثاني في حزب العدالة حسن توران في موقع الرجل الثاني في الجبهة التركمانية العراقية من قبل الحكومة التركية في مايس عام ٢٠١١، ليتحول الدعم التركي تدريجيا من الجبهة التركمانية إلى حزب العدالة التركماني.

هكذا وعلى خلاف توجهات حزب العدالة التركماني في المرحلة السابقة الذي كان يدعم فيها بقوة سياسة إعادة بناء المجلس التركماني اتخذ الحزب سياسة تتماشى مع السياسة التركية في منع إعادة تأسيس المجلس التركماني، حينما بدا بوضع العراقيل واختلاق الاعذار الواهية امام اللجنة العليا لمتابعة إعادة بناء المجلس التركماني، ولعل واحدة من تلك العقبات الرئيسية التي كان حزب العدالة يضعها امام اللجنة هي اشتراطه باشراك الأحزاب العربية الدينية في مجلس التركمان.

في ١٣ أبريل ٢٠١٣، تم الإعلان عن إعادة بناء مجلس التركمان الذي رجب به جميع شرائح المجتمع التركماني في مؤتمر كبير ضم ممثلين عن جميع قطاعات المجتمع السياسي التركماني، باستثناء مجموعتين سياسيتين تركمانيتين مواليتين لتركيا هما حزب العدالة التركماني والمجموعة التي صنعتها الدولة التركية في اللجنة المركزية للجبهة التركمانية بقيادة النائب الإسلامي السنى حسن توران،

٣. محاولة شهر كانون الثاني عام ٢٠١٤

بعد مؤتمر نيسان عام ٢٠١٣ ويتأخير دام نحو ثلاثة أشهر، لم يبقى امام بيرقدار خيارا سوى تشكيل لجنة جديدة لدراسة آليات اختيار اعضاء المجلس التركماني الموسع في

تاريخ ٦ تموز ٢٠١٣، عمد بيرقدار الاختيار معظم أعضاء هذه اللجنة من الموالين له وأولئك الذين يتقاضون أجورا شهرية من الدولة التركية. ١٠ (جدول ٢)

استمرت المماطلة من قبل بيرقدار وحزب العدالة التركماني للحيلولة دون المضي قدما، ازدياد في المقابل ضغوط أعضاء اللجنة السابقة والسياسيين والمتقفين التركمان على بيرقدار لتسريع عملية بناء المجلس.

وافق بيرقدار مضطرا على إعلان نواة المجلس التركماني الجديد في بداية عام ٢٠١٤، غير انه اختفى مرة أخرى من كركوك وسافر إلى تركيا ويقي هناك حوالي ثلاثة أشهر ليعود إلى كركوك قبل موعد الانتخابات البرلمانية العراقية في ٣٠ نيسان من العام ليعود إلى كركوك قبل موجد الانتخابات عملية إعادة بناء المجلس التركماني.

جدول ٢، أعضاء لجنة دراسة آليات اختيار اعضاء المجلس التركماني الموسع

عدنان بابا	نوزاد تيمور	د. نجيب احمد زكي صابونجي
شادان شابندر	نهاد قوشجو	غازي عبدالمجيد
كلشان عبدالله	محمد ياغمور	سامي قولسز

٤. محاولة شهر تشرين الثاني عام ٢٠١٤

يبدو أن بيرقدار ولكي يتهرب من ضغوطات المجتمع التركماني والتنصل من مسؤولية إعادة بناء مجلس التركمان قرر الإقامة في تركيا، اذ انه رجع الى مدينة كركوك قبل فترة قصيرة من الانتخابات البرلمانية وغادرها الى تركيا بعد الانتخابات مباشرة ليبقى هناك عدة أشهر.

حينما عاد بيرقدار إلى كركوك، واجه موجة انتقادات عنيفة من السياسيين والمثقفين التركمان ومجموعة من طلاب وشباب التركمان الذين هددوا بالسيطرة على بناية المجلس التركماني ومنعه وموظفيه من الدخول الى البناية، وتنظيم حملة صحفية ضده. ومن جانب آخر بدا الكتّاب التركمان بحملة إعلامية في المواقع الالكترونية التركمانية ضد تصرفات بيرقدار غير المسؤولة ودوره في احباط مبادرات النهوض بالواقع التركماني. ١١

لم تتوقف محاولات بيرقدار في عرقلة إعلان مجلس التركمان الجديد من خلال اختلاقه لأعذار واهية، مع سفراته المتكررة الى تركيا. ١ غير ان الحملة المستمرة من قبل الكتاب التركمان وخضوعا لتهديدات الطلبة والشباب التركماني، أجبر بيرقدار على الإعلان عن المجلس التركماني الجديد. ١٠

جدول ٣، لجنة صياغة مسودة النظام الداخلي لمجلس تركمان العراق

عمر كركوكلي	موفق محمد	أنور بيرقدار	رياض صاري كهيا
	لیلی خانجی	نهاد بياتلي	استبرق يازار اوغلو
	سامى قولسز	عبدالامير ابراهبم	زهدي كوبرلي

جدول ٤، أعضاء اللجنة المؤقتة التي تشكلت في تاريخ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٤

أرشد الصالحي	حسن توران	رياض صاري كهيا	أنور بيرقدار
ياووز عمر عادل	حسن اوزمن	يشار امام اوغلو	نهاد قوشجو

في ١٥ تشرين الثاني عام ٢٠١٤، جامعا وبشكل عشوائي بضعة عشرات من الأعضاء معظمهم من أولئك السياسيين والمثقفين التركمان الموالين لتركيا، مستثنيا في الوقت نفسه المجتمع السياسي التركماني الشيعي الكبير والاخرين من التركمان الغير الخاضعين لتركيا أعلن بيرقدار المجلس التركماني الجديد. مرة أخرى، تم تشكيل اللجان. في تاريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٤، تم تشكيل لجنة سميت بلجنة صياغة مسودة النظام الداخلي لمجلس تركمان العراق الموسع" لمراجعة النظام الداخلي وتوسيع المجلس ليضم المؤسسات السياسية التركمانية الأخرى. ١٠٠٥ (جدول ٣) وتم تشكيل لجنة أخرى مؤقتة بعد أسبوع من تشكيل اللجنة الأولى لدراسة سبل وتطوير المجلس التركماني. ١٠ مؤقتة بعد أسبوع من تشكيل اللجنة الأولى لدراسة سبل وتطوير المجلس التركماني. ١٠ (جدول ٤)

تم تحضير النظام الداخلي للمجلس من قبل لجنة مراجعة النظام الداخلي بعد الاتفاق المبدئي بين الاحزاب على وضع آليات اختيار الأعضاء والعمل على إقناع الأطراف التركمانية الأخرى للانضمام إلى المجلس. خرج بيرقدار هذه المرة بعذر اخر مطالبا اللجنة بتخفيض عدد أعضاء المجلس المزمع تأسيسه بحجة كثرة عددهم.

تم وضع آلية من قبل اللجنة والأحزاب التركمانية التي شاركت في المجلس الجديد حول كيفية تقليل عدد اعضاء المجلس وفقا لطلب بيرقدار. وتم تسليم مشروع النظام الأساسي الجديد للمجلس الى بيرقدار في ٣٠ كانون الأول من العام ٢٠١٤. وعد بيرقدار بترجمة النظام الداخلي الى اللغة التركية بأسرع وقت ممكن والحصول على موافقة الدولة التركية واعادته الى المجلس للعمل بموجبه، ولكن عاد بيرقدار إلى اللجنة بأعذار أخرى جديدة، تم معالجتها جميعا من قبل اللجنة المكلفة فضلا عن الأحزاب.

حينما استهلك بيرقدار جميع ارصدته المانعة لبناء المجلس وأدرك بان السياسيين والاحزاب والمتقفين التركمان سوف لن يتخلوا عن مشروع إعادة بناء المجلس التركماني الشامل، عمد الى إصدار بيان صحفي أعلن فيه ايقاف نشاطات لجنة مراجعة النظام الداخلي واجتماعات المجلس التركماني الجديد وفي الوقت نفسه قام بتجميد المجلس عائدا الى تركيا مرة اخرى. تصرف بيرقدار هذا أدهش جميع الأحزاب السياسية التركمانية والمثقفين التركمان الموجودين حوله، عندما اتهم في البيان الصحفي استحالة وصول الأحزاب التركمانية الى اتفاق وفشلهم في توحيد الآراء. ١٧ فضلا عن ذلك قام بيرقدار بإخفاء جميع الملفات الخاصة لإعادة بناء المجلس التركماني محاولة منه لمنع نوابه والأحزاب التركمانية من مواصلة المشروع اثناء غيابه.

سلوك يونس بيرقدار

في البداية كان بيرقدار يمتلك شيئا من الجدية في إعادة بناء المجلس التركماني ويهدف جمع شمل الاطراف السياسية التركمانية كافة، عندئذ كان من المؤكد بان المجلس المؤسس لن يكون خاضعا للإرادة التركية، الا ان بيرقدار أدرك تدريجيا بان تحقيق مثل هذا الهدف غير ممكن بسبب إصرار تركيا للسيطرة على النظام السياسي التركماني ومجلس التركمان، حينذاك عمل بيرقدار على بناء مجلس تركماني فعال ليشمل الفئات التي تقبل الهيمنة التركية. عندما قامت تركيا بحل مجلس التركمان في مايس من العام الدي بيرقدار ولربما أبلغ رسميا ويشكل مباشر من قبل السلطات التركية، بأن تركيا ضد وجود المجلس التركماني.

بعد ذلك، انسلخ بيرقدار من مبادئه فعمد لخلق الاعذار واحدا تلو الاخر متغيبا عن كركوك بتكثيف زياراته الى تركيا بشكل مثير للجدل، مقابل إصرار الأحزاب والمثقفين التركمان على إعادة بناء المجلس التركماني.

ان لا مبالات وتصرفات بيرقدار الغير المسؤولة والبعيدة كل البعد عن المبادئ الانسانية والوطنية والقومية فضلا عن تقاطعه مع المبادئ الأساسية للتركمان، ما هي الا دلالة واضحة على مدى ضغوطات الدولة التركية على بيرقدار للحيلولة دون إعادة بناء المجلس التركماني.

٥. محاولة شهر نيسان عام ٢٠١٥ (حركة طلبة وشباب التركمان)

في يوم ٢ ٢ نيسان ٢٠١٥، وعندما كان رئيس المجلس التركماني المنحل يونس بيرقدار في تركيا اعتصم مجموعة من طلبة وشباب التركمان في مبنى مجلس التركمان بعد اقتحامه والسيطرة عليه وقاموا بمنع دخول أي شخص الى البناية مهددين بعدم مغادرة البناية مالم تقدم رئاسة مجلس التركمان استقالتها والبدء بإعادة بناء المجلس التركماني وتأسيسه بالية جديدة، وفي مساء نفس اليوم، تم تسليم المبنى من قبل طلبة وشباب التركمان الى مجموعة مكونة من ستة أحزاب تركمانية بعد ان أصدروا بيانا صحفيا ايدوا فيه الحركة الطلابية ووعدوا بالقيام بالخطوات التالية: ^١

- حل ما يسمى بديوان المجلس التركماني.
- تخويل لجنة صياغة النظام الداخلي للمجلس بصلاحيات الديوان (جدول ٣)
- دعوة الأحزاب التركمانية والمتقفين التركمان لعقد مؤتمر خلال أسبوع لتوحيد القرار التركماتي.

جدول ٥، أعضاء الهيئة الانتقالية لإدارة المجلس التركماني العراقي

عمر كركوكلي	موفق محمد	أنور بيرقدار	رياض صاري كهيا
أنور فخرالدين	لیلی خانجي	سامي قولسز	استبرق يازار اوغلو
كريم زينل	يشار ونداوي	عبدالامير ابراهبم	زهدي كوبرلي

تم تخويل لجنة صياغة مسودة النظام الداخلي للمجلس التركماني التي أنشأت في ٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٤ بصلاحيات المجلس التركماني. ١٠٠٠ (جدول ٣) ليتم بعد ذلك تغيير اسمها إلى "الهيئة الانتقالية لإدارة المجلس التركماني العراقي" (الهيئة الانتقالية) بعد تغيير بعض من أعضائها واضافة آخرين. ١٠٠٠ (جدول ٥)

لاقت حركة طلبة وشباب التركمان ترحيبا كبيرا من قبل الشعب التركماني في جميع المناطق التركمانية ومن قبل التركمان المغتربين في خارج الوطن. أعلنت الأحزاب

السياسية التركمانية والمنقفين والوجهاء واعيان التركمان دعمهم للحركة وأصدرت شخصيات ومؤسسات تركمانية معروفة بيانات معنين دعمهم للمبادرة ويباركون الثورة الشبابية وإعادة بناء المجلس التركماني. ووعد العديد من رجال الأعمال التركمان تقديم الدعم المالي للمجلس التركماني المستقل.

مع ذلك، فقد تمكنت الدولة التركية من احباط حركة الشباب التركماني وأنهاء المحاولة الجديدة لإعادة بناء المجلس التركماني في غضون ثمانية عشرة يوما فقط، وهكذا بددت الدولة التركية مرة أخرى حلم الانسان التركماني في محاولة إعادة ترتيب بيته والوقوف على قدميه بهدف إيقاف الاضطهادات والانتهاكات التي يتعرض لها منذ تاريخ طويل.

خطوات افشال المبادرة الشبابية

أ. التدخلات المباشر للحكومة التركية

في الوقت الذي افشلت الدولة التركية المحاولات السابقة للمؤسسات السياسية التركمانية ومنظمات المجتمع المدني التركماني لإعادة بناء المجلس التركماني عن طريق رئيس المجلس، يونس بيرقدار، وبمساعدة اشخاص اخرون بينهم العديد من السياسيين الذين باعوا ضمائرهم وتغاضوا عن المآسي التي يعيشها أهلهم التركمان، وأصبحوا الة طيعة تستخدمهم الدولة التركية متى ما تشاء، فقد تدخلت الحكومة التركية في هذه المرة بشكل مباشر لإجهاض حركة طلبة وشباب التركمان، وكان تدخل الحكومة التركية على النحو التالى:

- تم ابلاغ الطلبة والشباب التركماني بان الحكومة التركية لا تريد مجلس تركماني في الوقت الحاضر
- اتّهام القنصلية التركية في اربيل الطلبة والشباب التركماني بالتمرد ضد الدولة التركية
- بعثت الحكومة التركية ممثل الجبهة التركمانية في انقرة هجران قزانجي الى كركوك، وهو كثيرا ما يرسل من قبل انقرة الى كركوك لتطبيق إملاءاتها، جاء هذه المرة للقضاء على حركة طلبة وشباب التركمان.
- اجبرت الحكومة التركية اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية، التي لم تجتمع طوال عام كامل، على الاجتماع في ٩ مايس ٢٠١٥، وأصدرت بيانا تهدد فيه الطلبة

والشباب التركمان الثائرون ١٠ واصفا في البيان حركتهم بأعمال عنف وملوحا بان بناية المجلس التركماني تعتبر من ممتلكات الجبهة التركمانية.

- بتاريخ ٥ مايس ٢٠١٥ قطعت تركيا الدعم المادي من الجهات التركمانية المتعددة والتي ايدت التغيير وقامت بدعم حركة الطلبة والشباب التركماني، منها:
- اتحاد طلبة وشباب توركمن ايلي الذي شارك مع أعضائه في السيطرة على
 بناء المجلس التركماني.
 - عدد من أعضاء الهيئة الانتقالية

وقد رافق هذه الإجراءات شن حرب نفسية ضد الطلبة والشباب التركمان الثائرون، بهدف الانتقاص منهم واحباط معنوياتهم. ``

 ب. رفض مبكر للحركة الطلابية من قبل بعض المنظمات التركمانية الخاضعة مباشرة لتركيا

ثلاث مجموعات تركمانية يقودها ثلاثة من التركمان الذين اثبتوا ولائهم للدولة التركية جاهدة ويعملون على تطبيق السياسات التركية، عارضوا الحركة الطلابية من بدايتها.

تسيطر الدولة التركية على عدد كبير من المؤسسات التركمانية عن طريق العديد من التركمان الذين أصبحوا دمى بيد الدولة التركية لتحريف الحركة السياسية التركمانية وتوجيهها في خدمة المصالح التركية، كما ان هؤلاء التركمان لا يبالون بالإساءات التركية لتركمان العراق. يتواجد سياسيون، رؤساء احزاب، كتاب ومثقفون تركمان الذين يخدمون المصالح التركية على حساب معاناة الشعب التركماني. في الوقت نفسه، يحتلون هؤلاء مواقع حساسة في التنظيمات السياسية التركمانية ومنظمات المجتمع المدني التركماني الممولة من قبل تركيا. فهذه المؤسسات التركمانية والتركمان الذين يخضعون مباشرة للسلطات التركية عارضوا حركة طلبة وشباب التركمان من البداية، وهم كالتالي:

- فرع كركوك للجبهة ومنظمة المجتمع المدني التركماني كلتا المؤسستين تخضعان لرئيس الجبهة التركمانية فرع كركوك قاسم قزانجي، وهو شقيق مسؤول الجبهة التركمانية فرع انقرة، هجران قزانجي.
 - اتحاد نساء التركمان

رئيس اتحاد نساء التركمان قدرية ضيائي، وهي شقيقة مصطفى ضيائي، تستخدم الدولة التركية ضيائي في مهمات حساسة وهو يشغل في الوقت الحاضر منصب رئيس جمعية غامضة تسمى مركز توركمن ايلى الثقافي.

- الجبهة التركمانية العراقية

يقود حسن توران أكبر واقوى مجموعة تركمانية تخدم السياسة التركية. وهو الرجل الثاني في حزب العدالة التركماني الذي يتبع مبادئ جماعة الإخوان المسلمين، ويعد من انشط السياسيين التركمان الذين يلعبون ادوارا مهمة في تطبيق السياسة التركية الطائفية المبنية على المذهب السنى في العراق وخاصة داخل المجتمع التركماني.

استخدمت تركيا توران لشق صفوف اللجنة التنفينية للجبهة التركمانية بعدما شكلت مجموعة خاضعة للدولة التركية في اللجنة وهي اليوم تهيمن على اللجنة التنفيذية للجبهة التركمانية العراقية. على الرغم من أن رئيس الجبهة التركمانية أرشد الصالحي كان قد دعم حركة الطلبة والشباب التركماني في إعادة بناء المجلس التركماني، ولكن اللجنة التنفيذية للجبهة استطاعت إسكات رئيس الجبهة وقامت بنشر بيان صحفي نددت فيه الحركة الطلابية.

ت. انسحاب الأعضاء الموالين لتركيا من الهيئة الانتقالية

دعمت رئاسة الجبهة التركمانية حركة طلبة وشباب التركمان مشاركة في تشكيل الهيئة الانتقالية ممثلة بعدد من أعضائها. ومع ذلك، وبعد فترة قصيرة من الحركة بدأت المجموعة الموالية لتركيا في اللجنة التنفيذية للجبهة بمعارضة الحركة الطلابية. تدفقت تحذيرات وتهديدات هجران قازانجي من البداية وقبل وصوله الى كركوك ووصلت تهديداته الى مسامع أعضاء اللجنة من الذين يتقاضون اجورا شهرية من الدولة التركية منها الطرد وقطع الأجور متهما إياهم بخيانة الدولة التركية.

ظهرت نتائج تهديدات هجران قازانجي بعد ثلاثة أيام ويشكل لا يقبل الشك، اذ انسحبت ليلي فخرالدين من اجتماعات الهيئة الانتقالية للمجلس وعزت سبب انسحابها على عدم تأييد الجبهة التركمانية التي تعمل بها. تعتبر فخرالدين من الموظفين القدامى لدى الدولة التركية والتي تولت مهمات رفيعة في الجبهة التركمانية ومنظمات المجتمع المدني التركماني الممولة من الدولة التركية وسبق لها الترشيح الى انتخابات البرلمان العراقي من قبل الجبهة التركمانية في السابق.

بعد ستة أيام انسحب موظف مخضرم اخر لدى الدولة التركية من الهيئة الانتقالية وهو زهدي مهدي الذي يعمل في الدائرة السياسة الصورية للجبهة التركمانية والذي عزا سبب انسحابه الى تلقيه ضغوطات من قازانجي.

ث. انسحاب منظمات المجتمع المدنى التركماني

استنادا الى الجهة الممولة، يمكن تصنيف منظمات المجتمع المدني التركماني الى قسمين:

- القسم الأول: منظمات تعتمد على التمويل الذاتي او الوطني (الأعضاء، المتبرعين،
 الأحزاب السياسية والحكومة المركزية او حكومة الإقليم)
- القسم الثاني: منظمات تعتمد فقط على تمويل الدولة التركية. وإن عدد المنظمات في القسم الثاني أكبر من تلك المنظمات في القسم الأول. كما هو الحال في النظام السياسي التركماني الذي يتم تمويله من قبل تركيا، اذ تستغل تركيا منظمات المجتمع المدني التركمانية أبشع استغلال لتجييرها لخدمة سياساتها الوطنية ومصالحها، على حساب المصالح التركمانية. (الجدول ٢)

معظم منظمات المجتمع المدني التركمانية، ولا سيما تلك التي تمولها تركيا، هي منظمات صورية فعالياتها قليلة جدا تكاد تكون عديمة الفائدة وتُدار من قبل اثنين او ثلاثة اشخاص يستلمون اجورا شهرية تتراوح بين ١٠٠ -٣٠٠ دولار امريكي.

ضغوطات الحكومة التركية وتدخلات قازانجي في كركوك ادت الى سحب دعم عدد من منظمات المجتمع المدني التركمانية من العملية الجديدة لبناء المجلس التركماني، على الرغم ان بعضها في البداية دعمت الحركة وأعادت بناء المجلس التركماني. على سبيل المثال، أصدر مجلس عشائر وإعيان التركمان بيانا صحفيا دعم فيه العملية، لكنه تراجع بعد تدخلات قازانجي. بدأت منظمات أخرى ترفض هذه العملية وأصبح كل من منظمة المعلمين التركمان وجمعية الحقوقيين التركمان غير مبالين لها.

أصدر ستة احزاب تركمانية بيانا صحفيا عن استلام بناية المجلس التركماني العراقي من الطلبة والشباب التركماني. ١٦ (الجدول ٧)

ج. تراجع الأحزاب التركمانية

• تجمع التركمان القوميين

تم حل تجمع التركمان القوميين قبل عدة سنوات، غير انه بقي كاسم فقط يمثله بعض أعضاء لجنته التنفيذية. على الرغم من أن التجمع كان من بين الأحزاب التركمانية التي وقعت على البيان الصحفي عند استلام البناية من الطلبة الثائرين، لكنه لم يتواجد أي عضو من التجمع في الهيئة الانتقالية. قبل إيقاف الهيئة الانتقالية اعمالها وفي أحد الاجتماعات حضر ممثل من التجمع، فطلب إيقاف اعمال الهيئة الانتقالية.

جدول ٦، منظمات المجتمع المدنى التركمانية ومصادر تمويلها

المنظمات المعتمدة على التمويل الخارجي		
المنظمات التي تمولها تركيا		
جمعية الحقوقيين التركمان	منظمة المجتمع المدني التركماني	
جمعية الرياضة التركمانية	مجلس اعيان وعشائر التركمان	
جمعية القراء والمجودين التركمان	اتحاد طلبة وشباب توركمن ايلي	
معية السجناء السياسيين وعوائل شهداء التركمان	اتحاد نساء التركمان ج	
نقابة المهندسين التركمان (توقف؟)	جمعية المحاربين القدماء التركمان	
جمعية رجال اعمال التركمان (تمويل ذاتي؟)	جمعية المعلمين التركمان	
نقابة الاطباء التركمان (تمويل ذاتي؟)	جمعية الموظفين التركمان	
اتحاد الأكاديميون التركمان (توقف)	اتحاد موظفي الصحة التركمان	
ذات التمويل الوطني	منظمات	
مصدر التمويل	منظمة المجتمع المدني	
من حزب الحق التركماني القومي	حركة قوجاق للطلبة والشباب	
من النائبة السابقة زالة النفطجي	جمعية الرهف الخيرية	
من وقف كركوك في استنبول	نادي الاخاء التركماني	
ن من حزب العدالة التركماني	جمعية أحفاد الفاتح لطلبة وشباب تركما	
ذاتي، متبرعين والتعاون مع منظمات دولية	مؤسسة انقاذ التركمان	

جدول ٧، الأحزاب التركمانية التي وقعت على البيان الصحفي عند استلام مبنى المجلس التركماني من الطلبة وشباب التركمان

حزب الحق التركماني القومي	حزب العدالة التركماني
الحركة القومية التركمانية	حزب توركمن ايلي
تجمع التركمان القوميين	حزب القرار التركماني

• الحركة القومية التركمانية

بعد يومين من تشكيل اللجنة الانتقالية وفي تاريخ ٢٤ نيسان ٢٠١٥، تراجعت الحركة القومية التركمانية التي يعيش رئيسها في تركيا، وانسحبت من الهيئة الانتقالية. واصدرت بيانا صحفيا تضمنت نفس الموقف الذي اظهرته الجبهة التركمانية الخاضعة مباشرة للدولة التركية تجاه حركة طلبة وشباب التركمان في بيانها الصحفي الذي جاء في وقت لاحق. "

الحركة القومية التركمانية التي ترتبط مباشرة بحزب الحركة القومية في تركيا وتُدار من قبل مجموعة صغيرة غير مثقفة من التركمان، وتُعد اية معارضة للسياسات التركية خطا احمر عند الحركة، فيما يعيش رئيس الحركة في تركيا منذ سنوات طويلة، بسبب وجود دعاوى قضائية ضده في المحاكم العراقية.

• حزب توركمن ايلى

في الوقت الذي كان فيه رئيس الحزب رياض صاري كهيه في انقرة، بدأ ممثل حزب توركمن ايلي يتهرب من حضور اجتماعات الهيئة الانتقالية مبكرا، حتى قبل ظهور معارضة الدولة التركية والجبهة التركمانية. عندما عاد صاري كهيه من تركيا ويدأ مباشرة بالاشتراك في اجتماعات الهيئة الانتقالية مبديا معارضته للعملية بأكملها وطلب إيقاف المهمة وحل الهيئة الانتقالية واقترح قيام الأحزاب التركمانية بتأسيس المجلس السياسي التركماني بدلا من المجلس التركماني. وهكذا اتضح بان موقف صاري كهيه جاء متوافقا ومتطابقا مع السياسة التركية في منع تأسيس وتطوير المجلس التركماني.

والجدير ذكره هنا بان حزب توركمن ايلي حاله حال الأحزاب التركمانية الأخرى يفتقر الى مقومات الحزب السياسي، ويكتنف الغموض لمصادر تمويله.

يُعرف رياض صاري كهيه، رئيس حزب توركمن ايلي، بتأييده للسياسات التركية الاستغلالية تجاه تركمان العراق والدفاع عنها. يتنقل صاري كهيه في السنوات الأخيرة بين كركوك واربيل وتركيا.

• حزب العدالة التركماني

كان رئيس حزب العدالة التركماني أنور بيرقدار جديا ومتفائلا في بداية الحركة الطلابية المطالبة ببناء المجلس التركماني وفي مهمة الهيئة الانتقالية رغم وجود الصعوبات الكبيرة، لكن الحال تغير بعد العقوبة التي وجهتها الدولة التركية الى عدد من أعضاء اللجنة الانتقالية بقطع تخصيصاتهم الشهرية الى جانب تهديد الجبهة التركمانية للحركة الطلابية واتهامها لم باقترافهم أعمال عنف. تغيير موقف أنور بيرقدار بعد بضعة أيام والتحق برئيس حزب تركمن ايلي، رياض صاري كهيه، طالبا إيقاف اجتماعات الهيئة وإيقاف العملية.

على الرغم من ان حزب الحق التركماني القومي وحزب القرار التركماني واخرين في الهيئة الانتقائية أصروا على الاستمرار بالمهمة، الا ان أنور بيرقدار ورياض صاري كهيه أطلقا رصاصة الرحمة على العملية عندما جاءوا ببيان صحفي جاهز ونشروه في ١٠ من شهر مايس ٢٠١٥، باسم اللجنة الانتقالية أعلنا فيه إيقاف المحاولة الرامية لإعادة بناء المجلس التركماني. ٢٠

الجدير بالذكر ان المجتمع السياسي التركماني الديني الشيعي لم يشارك بجدية في محاولات إعادة بناء المجلس التركماني المستقل، نظرا للتهميش المستمر من قبل تركيا ورئاسة المجلس التركماني التي يمثلها يونس بيرقدار، على الرغم من مشاركتهم في البعض من الاجتماعات لا سيما بعد توقعهم بوجود آمال لإقامة مجلس تركماني مستقل.

استنتاجات

ان معطيات هذه الدراسة توضح المواقف وتكشف الحقائق التالية:

- ان غاية حكومة أردوغان التركية تجاه المجلس التركماني تتلخص بأحد هذين الهدفين، أما صناعة مجلس تركماني بمقاسات المصالح التركية وفصال هيمنتها

قسم ١٦: التاريخ الجائر الذي تكتبه حكومة أردوغان التركية لتركمان العراق

- على هذا المجلس واخضاعه لعصا طاعتها ليضمن لها تحقيق استراتيجيتها، او تركمان بدون مجلس.
- هناك اصرار تركماني لا يتغير في بناء المجلس التركماني الشامل والمستقل ليضم جميع الأطراف التركمانية من الأحزاب والمنظمات التركمانية والمثقفين التركمان،
- في حالة تأسيس المجلس التركماني وفق رؤى تركمانية لا تستطيع الدولة التركية
 في تحقيق غايتها الاولى ولذلك تعمل الدولة التركية على اجهاض جميع المحاولات التركمانية في بناء المجلس التركماني.
- ان المجلس التركماني المنحل ويقاياه يتم تمويله من قبل تركيا ويعمل لخدمة السياسة والمصالح التركية، وتمنع تركيا اعادة بنائه مستغلة في ذلك رئيس المجلس بيرقدار والعديد من التركمان عديمي الضمائر.
- تستغل تركيا المؤسسات التركمانية التي تمولها فضلا عن سياسيين تركمان خاضعين لها في تمرير سياساتها التسلطية على النظام السياسي التركماني.

السياسيين والمثقفين التركمان والمؤسسات التركمانية يمكن تقسيمها من حيث العلاقة بتركيا إلى خمسة مجموعات:

- مهمشون باستمرار: كالمجموعة السياسية الدينية الشيعية
- مطرودون من الجبهة: كالأحزاب التركمانية الأربعة الذين تم طردهم في المؤتمر التركماني الخامس
 - مرغمون على ترك الجيهة: كحزب القرار التركماني وحزب توركمن ايلي
- الخاضعون للدولة التركية: كالجبهة التركمانية والعديد من منظمات المجتمع المدنى
- العاملون للدولة التركية: على سبيل المثال هجران قازانجي، مصطفى ضيائي وحسن توران

الخلاصة: تركمان العراق يتعرضون اليوم الى كل أنواع انتهاكات حقوق الإنسان والتي يهدد وجودهم، وهذا يستلزم وجود نظام سياسي تركماني محترف، فيما يبدو ان الدولة التركية مصممة على منع أي شكل من أشكال بناء النظام السياسي التركماني المستقل والإصرار على سياساتها الاستغلالية والمهينة لتركمان العراق.

توصيات

بهدف الحد من التسلط التركي على تركمان العراق والعمل على بناء نظام سياسي تركماني مستقل والذي يلبي طموح وتطلعات التركمان كمؤسسة قوية قادرة على وضع حدا لمآسي التركمان، آن الاوان لجميع شرائح المجتمع التركماني وبالأخص المهمشين من قبل الدولة التركية توظيف كل القوى المتاحة لها للوقوف صفا واحدا امام التسلط التركي والتخلص من هيمنتها والعمل المشترك على:

- فضح المؤسسات والسياسيين والكتاب التركمان الذين يعملون لصالح تركيا على حساب المعاناة التركمانية
 - تدويل اغتصاب الدولة التركية للنظام السياسي التركماني.
 - تنوير المجتمع التركماني وتحذيره بمدى مخاطر السياسة التركية تجاه التركمان.

المصادر:

١. حزب توركمن ايلي، "مقترح حزب تركمن ايلي لتفعيل مجلس تركمان العراق"، موقع نحن التركمان، ١٩ أيلول ٢٠٠٩،

http://www.bizturkmeniz.com/ar/index.php?page=article&id=1771

٢٠. جتين بزركان، "مشروع تفعيل العمل السياسي التركماني"، موقع نحن التركمان، ٢١ نيسان ٢٠١٠،

http://www.bizturkmeniz.com/ar/index.php?page=article&id=1911 3&w=مجلس تركمان العراق

 ٣. اعلام مجلس تركمان العراق، "اجتماع الاحزاب التركمانية في مجلس تركمان العراق"، موقع نحن التركمان، ٢٩ مايس ٢٠١٠،

http://www.bizturkmeniz.com/ar/index.php?page=article&id=1935 4&w= مجلس تركمان العر اق

- ٤. موظفوا المجلس التركماني الذين حافظوا الى وظائفهم بعد حل المجلس التركماني من قبل السفارة التركية في مايس ٢٠١١ ورواتبهم:
 - يونس بيرقدار، رئيس المجلس، راتبه ١٥٠٠ دولار امريكي
 - محمد طاهر، وكيل، ٥٥٠ دولار امريكي
 - نهاد قوشجو، وكيل، ٥٥٠ دولار امريكي
 - نجیب احمد زکی صابونجی، سکرتیر، ۴۰۰ دولار امریکی
 - مصطفی بیرقدار ، سکرتیر ، ۲۰۰ دولار امریکی

المقدمة

نستطيع اعتبار بدايات تاريخ تاسيس الحزب الوطني التركماني العراقي (أواخر عام ١٩٩٠ وأوائل عام ١٩٩١) هي بداية للنشاط السياسي التركماني الفعلي الذي استمر بدون انقطاع ليومنا هذا. أن المجتمع السياسي التركماني العراقي اليوم يمكن تصنيفه الى ثلاث مجموعات: ١. الأحزاب القومية المحافظة. ٢. الاحزاب الدينية الشيعية. ٣. الاحزاب المتعاونة مع الاكراد.

التعرض للسياسات القمعية قبل وبعد عام ١٩٩١ وسوء المعاملة التركية للنظام السياسي التركماني ادّت الى تخلف السياسة التركمانية وانحراف نموها وانعدام نشاطاتها، وولدت مؤسسات سياسية وتقافية واعلامية ومنظمات مجتمع مدني تركمانية هزيلة غير محترفة ولا ترقى الى مهام ادارة سياسة مجتمع بحجم التركمان فبقيت كما نشأت ضعيفة ومشتنة ومشرذمة، مما أدى إلى تهميش المثقف التركماني وعزَّل غالبيتهم أنفسهم بعد ان خضعوا للامر الواقع. وأصبحت الساحة السياسية التركمانية أرضا خصبة لنمو الاتنهازيين والنفعيين والوصوليين في وقت تقلصت فيه الفرص أمام العاملين المحترفين من السياسيين التركمانية طبقة من الكتاب والصحفيين والسياسيين التابعين للقوى المهيمنة على السياسية التركمانية مثل اولئك الذين جاءت بهم الدولة التركية والقوى الكردية على السياسية التركمانية مثل اولئك الذين جاءت بهم الدولة التركية والقوى الكردية النفذة.

مؤسسة سويتم ١ مارت ٢٠١٥ http://turkmentribune.com/Article6/A4955.htm

تورهان المفتي، "مجلس التركمان والهيئة الرئاسية"، موقع المنبر التركماني، ١٤ أبلول ٢٠١٤،

http://turkmentribune.com/Article6/A5225.htm

ج. تورهان كتانة، "الى الرأي العام التركماني الكريم"، موقع المنبر التركماني، ٢ تشربن الأول ٢٠١٤،

http://turkmentribune.com/Article6/A5726.jpg

۱۲. نورالدین مصطفی، " بأوامر مباشرة من جهة خارجیة یونس بیرقدار یعرقل اعلان مجلس ترکمان العراق!!!"، موقع المنبر الترکمانی، ۱۱ تشرین الثانی ۲۰۱۴، http://turkmentribune.com/Article6/A6734.htm

 ١٣. علي قصاب، "الاجتماع الاول لمجلس التركماني العراقي الموسع"، موقع المنبر التركماني، ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٤،

http://turkmentribune.com/Article6/A6875.htm

١٠. مجلس تركمان العراق، "انبثاق لجنة كتابة النظام الداخلي لمجلس تركمان العراق الموسع"، موقع نحن التركمان، ٢٢ تشرين الثانى ٢٠١٤،

http://www.bizturkmeniz.com/ar/index.php?page=article&id=3123 3

١٥ فيس بوك - كركوك نت، "رأينا العجب العجاب في اللجنة التي بادر على كتابة دستور ما يسمى مجلس تركمان العراق الجديد"، موقع المنبر التركماني ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٤،

http://turkmentribune.com/Article6/A7126.htm

١٦. مجلس تركمان العراق، "المجلس التركماني يشكل لجنة موقتة"، موقع المنبر التركماني،
 ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٤،

http://www.bizturkmeniz.com/ar/index.php?page=article&id=3127 3&wقاب تركمان العراق

۱۷. رئاسة مجلس تركمان العراق، " توضيح من مجلس تركمان العراق"، موقع المنبر التركماني، ۲۸ تشرين الثاني ۲۰۱۶،

http://www.bizturkmeniz.com/ar/index.php?page=article&id=3185 3

۱۸. الأحزاب التركمانية الستة، "بيان صحفي للأحزاب التركمانية الستة الذين استلموا بناية المجلس التركماني، ۲۲ نيسان المجلس التركماني، ۲۲ نيسان http://turkmentribune.com/photo/tpde.jpg ،۲۰۱۰

- قسم ١٦: التاريخ الجائر الذي تكتبه حكومة أردوغان التركية لتركمان العراق
- ۱۹. الأحزاب التركماني، "بيان صحفي للأحزاب التركمانية حول تأسيس الهيئة الانتقالية لإدارة مجلس تركمان العراق"، موقع نحن التركمان، ۲۶ نيسان ۲۰۱۰، http://www.bizturkmeniz.com/foto/normal/32138 1.jpg
- ٢٠. رئيس الهيئة الانتقالية لإدارة مجلس تركمان العراق، "بيان واسماء اعضاء الهيئة الانتقالية لادارة مجلس تركمان العراق"، موقع أفكار حرة،
- http://www.afkarhura.com/index.php?option=com_content&view=article&id=11207:2015-04-23-13-02-13&catid=1:akbar&Itemid=21
- ٢١. الدائرة الإعلامية للجبهة التركمانية، "الجبهة التركمانية تحذر من استهداف مؤسساتها"، موقع نحن التركمان، ٩ مايس ٢٠١٤،
- http://www.bizturkmeniz.com/ar/index.php?page=article&id=3223 4&w=التركمانية العراقية=8
- ٢٢. حسام الدين تركمان، " تمخض الجبل فولد فأرا"، موقع نحن التركمان، ٢٤ نيسان ٢٠١٤،
- ٢٣. الهيئة الانتقالية، "بيان صادر من الهيئة الانتقالية لإدارة مجلس التركمان"، موقع نحن التركمان، ١٠ مايس ٢٠١٤،
- http://www.bizturkmeniz.com/ar/index.php?page=article&id=3224 1&w=الهيئة الانتقالية

القسم السابع عشر

محنة تركمان العراق والطاعة العمياء للدولة التركية

تاریخ: ۱۰ ایار ۲۰۱۹ عدد: مقا. ۳ – ت ۱۹۱۰

المحنة التركمانية

عانى تركمان العراق من تجاوزات في جميع مراحل العملية السياسية للحكومات العراقية المتعاقبة، تندرج ضمن انتهاكات حقوق الانسان الصارخة، اذ وصلت هذه الانتهاكات الى درجة التطهير العرقي بعد عام ١٩٧٠، عندما اقدمت حكومة البعث على اعدام القياديين التركمان واجراء التغيير الديموغرافي على مناطقهم والاستيلاء على الأراضي التركمانية واستملاكها، فضلا عن اجبار التركمان على تغيير قوميتهم في الفترة ما قبل عام ٢٠٠٣، مطالبة منهم باختيار اما القومية العربية او الكربية بدلا عن التركمانية.

بعد سقوط نظام البعث في عام ٢٠٠٣، بدأت المرحلة الجديدة من تاريخ العراق المثقلة بالإرهاب وسيطرت الأحزاب الكردية وميليشياتهم على اغلبية المناطق التركمانية، وأصبحت هذه المرحلة آفة على تركمان العراق، اذ تم تهميشهم إداريا في الدوائر المحلية في مناطقهم وفي الحكومة المركزية ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية، وتعرض المناطق التركمانية الى تغيير ديمغرافي منهجي منظم من قبل الأحزاب الكردية، اذ تم إسكان مئات الالاف من الاكراد في المناطق التركمانية وعلى راسها محافظة كركوك، وعانوا التركمان من انتهاكات حقوق الانسان رهيبة تحت إدارة الأحزاب والميليشيات الكردية.

ثم جاءت مرحلة ما يسمى بالدولة الإسلامية المرعبة في عام ٢٠١٤، واحتلت مناطق تركمانية كبيرة وتعرضت مناطق تركمانية أخرى كثيرة الى هجماتهم وارهابهم المستمر، وقاموا بالإبادة الجماعية وسبي النساء وحدث تهجير ونزوح جماعي من المناطق

التركمانية منها قرى جارداغلي وبيراوجلي في قضاء طوزخورماتو وناحية بشير في محافظة كركوك وقضاء تلعفر والقرى المحيطة بها في محافظة نينوى. ازدادت في هذه المرحلة شدة التغيير الديموغرافي في المناطق التركمانية، متزامنا مع التفجيرات اليومية التي طالت قضاء طوزخورماتو.

في كلا المرحلتين الأخيرتين أصبحت التفجيرات والاغتيالات وعمليات الخطف والابتزاز واقتحام البيوت في المناطق التركمانية، وبالأخص في محافظة كركوك، يحدث بشكل شبه يومي.

العوامل التي ساعدت على تعرض التركمان الى مآسى مستمرة

هناك العديد من العوامل التي هيأت الارضية لتعرض التركمان الى ماسي مستمرة، على سبيل المثال:

- شدة الصراعات القومية العرقية في العراق مع غياب الثقافة الديمقراطية في بلد متعدد الاعراق والأديان، عرضت التركمان الى اضطهادات مستمرة من قبل حكومة البعث العنصري والأحزاب الكردية العنصرية.
- كون التركمان يعد من المجتمعات غير حاكمة (أقلية) والذي غالبا ما تكون هذه المجتمعات عرضة لانتهاكات حقوق الانسان، ولهذا السبب تعرضوا الى اضطهادات مستمرة بوجود القوميتين الكبيرتين، العربية والكردية، الأول تمتلك سلطة الدولة والثانية تحصل على الدعم الدولي ولها ميليشيات مسلحة.
- تهديد الوحدة الوطنية للعراق بعد حرب الخليج الأولى في عام ١٩٩٠ وتأسيس "الملاذ الآمن"، وانتشار الفوضى في العراق بعد سقوط نظام البعث في عام ٢٠٠٣، سهل تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية للعراق، وبالأخص دول الجوار. سمح هذا الوضع لتركيا بالاستمرار في السيطرة على النظام السياسي التركماني واستغلاله من اجل المصالح التركية، الامر الذي ترك تركمان العراق بلاحماية وعرضة لمصائب كبيرة في غياب الاستقرار السياسي والامني.

العوامل التي ساعدت على نشوء الطاعة العمياء عند التركمان للدولة التركية

اما العوامل التي أدت الى نشوء الطاعة العمياء عند التركمان للدولة التركية وخضوعهم لها وانتظار المساعدة منها فقط، فهى:

- العداء والكراهية تجاه الدولة العثمانيين في العقود الاخيرة للإمبراطورية، انعكست على المجتمعات ذو الأصول التركية وأدت الى معاداتهم في البلدان التي أنشأت بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية
 - العوامل التي أعطت املا للتركمان بان الإدارة التركية سوف تعود الى مناطقهم:
- استمرار مفاوضات ضم ولاية الموصل العثمانية الى تركيا لسنوات عديدة (١٩١٨-١٩٢٥)، اذ كانت ولاية الموصل تضم معظم المناطق التركمانية في العراق
- ضم معظم المناطق التركمانية في العراق وسورية لخريطة الميثاق القومي التركي
 العوامل التي زادت من خضوع التركمان لتركيا:
- ان الاضطهادات المستمرة التي تعرض لها التركمان، وبالأخص منذ سبعينات القرن الماضي، والتي وصلت الى مستوى التطهير العرقي، أضاف سببا اخر الى الأسباب التي دفعت التركمان الى خضوع أكثر لتركيا واعتبارها المنقذ الوحيد لهم
- ان غياب احترام القانون وعدم وجود دولة المواطنة، فضلا عن اشتداد النزعة العشائرية والدينية والقومية، بالإضافة الى عدم الاستقرار الامني والسياسي في مرحلة ما بعد سقوط نظام البعث، والذي وضع ثقله الارهابي على مناطق تركمانية كثيرة. زاد هذا الوضع من خضوع التركمان لتركيا للتخلص من الماسي والإضطهاد الذي عانوا منها لعقود، في الوقت نفسه السكوت على استغلال تركيا للنظام السياسي التركماني
- أدى اعتماد التركمان على تركيا إلى زيادة شدة العداوة ضدهم ونتيجة لذلك زاد من عزلتهم وخضوعهم لتركيا

ساهمت هذه العوامل المذكورة أعلاه في ظهور وتطور الطاعة العمياء عند التركمان لتركيا. وفي هذا السياق، أتهم العديد من التركمان بالعمل لصالح تركيا وصدر بحقهم عقويات كالإعدام او السجن. بالإضافة الى ذلك، أدت هذه العوامل الى انعدام احتمال حصولهم على المساعدة من اية قوة وطنية او إقليمية او عالمية.

غياب التركمان في السياسة الخارجية التركية قبل عام ١٩٩٠

بقي تركمان العراق غير مدركين غير واعيين لحقيقة السياسة الخارجية التركية، اذ ان

الدولة التركية الفتية كانت قد انشغلت ببناء اركانها الديمقراطية والاقتصادية وتبنت سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ومن ناحية أخرى، اتخذت تركيا إجراءات وممارسات سلبية تجاه اقلياتها، التي تشكل نسبة كبيرة من سكانها، والتي جعلت الاوساط السياسية والإعلامية التركية تتفادى التطرق بمواضيع تتعلق بالحقوق القومية وحقوق الاقليات، عندها أصبح من المستحيل ان تتدخل تركيا للدفاع عن حقوق الاقليات نوي الاصول التركية في الدول المجاورة لها، الذين لايزال يعانون من انتهاكات حقوق الانسان حتى اليوم.

ان ما تعرض له الاكراد في تركيا من انتهاكات لحقوق الانسان انعكس سلبا على التركمان في العراق من خلال قسوة الاحراب والميليشيات الكردية عليهم، وبرزت هذه القسوة بشكل واضح في مجزرة كركوك في ١٤ تموز عام ١٩٥٩. تستمر الأحزاب الكردية وميليشياتهم بمواقفهم السلبية ضد التركمان حتى اليوم، وفي جميع المجالات منها السياسية والإدارية.

بالإضافة الى التغاضي عن المعاناة التي يعيشها التركمان، فلم تسمح تركيا بتأسيس حزب تركماني في تركيا قبل عام ١٩٩١ رغم احتياجهم الشديد ومطالبتهم المستمرة بذلك، وكانت خيرة مثقفي وسياسيي التركمان يعيشون هناك.

اهتمام تركيا لتركمان العراق بعد عام ١٩٩٠، واسبابه

تركيا التي لم تفعل شيئا لتركمان العراق قبل عام ١٩٩٠، بدأت تهتم بهم بعد احتلال الكويت من قبل العراق في عام ١٩٩٠ وتأسيس المنطقة الامنة في شمال العراق. اما الأسباب التي دفعت تركيا للاهتمام بتركمان العراق، فكانت:

- وجود الحزب العمال الكردي في المنطقة الامنة والتي كانت تعاني من فراغ أمنى وإداري
 - والخوف من ظهور دولة كردية في شمال العراق
- الخشية من سقوط محافظة كركوك الغنية بالنفط وذو حجم سكاني تركماني كبير في ايدي الأحزاب الكردية.

في الفترة نفسها، بدأت جميع اقطاب المعارضة العراقية الكبيرة في الخارج بتنظيم اجتماعات ضخمة ويدعم دولي، اذ كان أول تلك الاجتماعات في بيروت في ١١ مارت

1991. لكي تتطلع على نشاطات تلك المؤتمرات، وافقت تركيا على انه بإمكان التركمان تأسيس احزاب سياسية تركمانية في تركيا.

تأسيس الأحزاب التركمانية تحت تسلط الدولة التركية

في اوائل تسعينيات القرن الماضي، بدأت الأحزاب التركمانية تتأسس تحت سيطرة دوائر الاستخبارات والخارجية التركية. نحو نهاية عام ١٩٩٠، تم تأسيس حزب الوطني التركماني العراقي من قبل نخبة من مثقفي التركماني المتواجدين في تركيا.

لكي تتحكم تركيا بشكل مطلق بالنظام السياسي التركماني أسست الاستخبارات التركية الجبهة التركمانية العراقية في عام ١٩٩٥.

ان العقود الثلاثة (١٩٩٠ – اليوم) للإدارة التركية لتركمان العراق، مليئة بالقرارات العدامة للنظام السياسي التركماني وللشعب التركماني، على سبيل المثال:

- تأسيس الجبهة التركمانية العراقية كان اشبه بتأسيس دائرة حكومية تركية
- أجريت مقابلات لتعيين كوادر الجبهة من قبل وزارة الخارجية ومسؤولي
 الاستخبارات التركية
- تم تخصيص رواتب شهرية للعاملين في الجبهة التركمانية من السياسيين
 التركمان من قبل الحكومة التركية
 - اخضعت تركيا معظم المؤسسات التركمانية تحت سقف الجبهة التركمانية
- قامت تركيا بتهميش جميع الجهات التركمانية غير الخاضعة لها، على سبيل المثال، السياسيين والأحزاب السياسية التركمانية الشيعية والذين لهم وزن سياسي كبير في الوسط السياسي العراقي.
- قامت تركيا بمعاقبة و/او طرد أي سياسي تركماني واية جهة تركمانية في الجبهة إذا ما خرج عن طاعة الإدارة التركية
- كنتيجة لصراع مراكز القوى في تركيا انقسمت الهيئة الإدارية للجبهة التركمانية الى جناحين متصارعين، ما أدى الى توقف اجتماعات هيئتها الإدارية، مع العقوبات المالية تحولت الجبهة الى مؤسسة صورية غير فعالة.
- أسست تركيا في داخل العراق قناة تلفزيونية فضائية تحت اسم فضائية توركمن ايلي للشعب التركماني، لكن لم يكن للتركمان اي دور لا في ادارتها ولا في

صياغة سياستها ولا في تعريف برامجها. يتم تعيين موظفي تلفزيون توركمن ايلي من قبل الحكومة التركية ويتبنى التلفزيون سياسات الحكومات التركية، وفي السنوات الاخيرة يتبنى سياسة حكومة أربوغان. ان من اهم الجوانب السلبية في سياسات الحكومات التركية لادارة تلفزيون توركمن ايلي، هو تهميش الذين لا يخضعون لسيطرة الادارة التركية من المؤسسات السياسية التركمانية ومنظمات المجتمع المدني التركماني والسياسيين والناشطين التركمان. ان هذه السياسة التركية في ادارة تلفزيون توركمن ايلي يصبح أكثر ضررا في فترة الانتخابات العراقية. إذا تُشن الحملات الدعائية لمرشحي الجبهة التركمانية فقط والتي تشكل اليوم جزءا يسيرا من النظام السياسي التركماني وتهمش جميع الجهات السياسية التركمانية الاخرى. تهميش السياسيين والمنظمات التركمانية من المجتمع التركماني الشيعي من قبل تلفزيون توركمن ايلي، يزيد الانقسام الطائفي والسياسي في المجتمع التركماني. علما بان التركمان الشيعة يشكلون حوالي نصف نفوس التركمان في العراق.

- بناءَ على أوامر من السفارة التركية في بغداد، الغت تركيا المجلس التركماني في شهر مايس من العام ٢٠١١، وافشلت جميع محاولات المؤسسات التركمانية والسياسيين التركمان لإعادة بناء مرجعية سياسية تركمانية مستقلة (المجلس التركماني العام المستقل)، على سبيل المثال:
- باتصالات هاتفية مباشرة من السفارة التركية، تم منع العديد من المؤسسات التركمانية والسياسيين التركمان في الاشتراك في المؤتمر التركماني العام في حزيران عام ٢٠٠٩ الذي كان برعاية رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ونظم بهدف إرساء التعاون بين المؤسسات التركمانية
- افشلت تركيا أكبر محاولة للسياسيين التركمان والمؤسسات التركمانية
 التي بدأت في منتصف عام ٢٠١٠، لتأسيس المجلس التركماني
 المستقل
- تكررت نفس العملية عند تنظيم الملتقى التركماني الأول في كانون الأول من
 عام ٢٠١٤، اذ اتصلت السفارة التركية هاتفيا لجهات تركمانية كثيرة وطلبت
 منهم عدم الاشتراك في الملتقى
- قضت تركيا على انتفاضة طلبة وشباب التركمان في شهر نيسان عام
 ٢٠١٥ في ثلاثة أسابيع، عندما احتلوا مبنى المجلس التركماني بهدف الضغط على السياسيين التركمان لأحياء المجلس التركماني

- اتخذت الحكومات التركية العديد من القرارات المؤذية جدا تجاه تركمان العراق،
 ونفذت العديد من التدابير الجائرة ضدهم:
- تركيا حرمت تركمان العراق من دخل شهري تقدر بملايين الدولارات الامريكية،
 وذلك بمنعهم من المشاركة في اجتماعات لتوزيع واردات برنامج النفط مقابل غذاء
- منعت تركيا تركمان العراق من الحصول على دعم مالي منتظم من دولة أذربيجان الغنية بالنفط، وإن دولة أذربيجان تعتبر تركمان العراق من أصل اذربيجاني
- منعت تركيا التعاون بين السياسيين التركمان السنة والسياسيين التركمان الشيعة، ويشغلون السياسيين التركمان الشيعة مناصب قيادية عليا في الأحزاب الشيعية الرئيسية في العراق

ان العوامل الجيوسياسية حكمت على النظام السياسي التركماني ان يتأسس في تركيا في عام ١٩٩٠، وإن ينمو هناك لأكثر من عقد من الزمن تحت سيطرة الاستخبارات التركية، وأخضعت للمصالح الوطنية التركية. عندما انتقلت الساحة السياسية العراقية الى داخل العراق وإلى بغداد بعد سقوط نظام البعث في عام ٢٠٠٣، انتقلت معها العمل السياسي التركماني ايضا، ولكن دون ان يتحرر نفسها من السيطرة التركية.

عانى ولاتزال تعاني النظام السياسي التركماني والسياسيين التركمان من الاستغلال والاستبداد والعقوبات تحت الإدارة التركية الى ان وصل الى نهايته المحتومة اليوم. مما لا شك فيه ان انهيار النظام السياسي التركماني وحالة اليأس التي يعاني منها تركمان العراق اليوم، يعكسان الهيمنة التركية على النظام السياسي التركماني والإدارة التركية الجائرة للمؤسسات السياسية التركمانية.

الجانب الأكثر ضررًا من سوء استخدام تركيا للنظام السياسي التركماني هو أن التركمان لم يستطيعوا إنشاء أي حزب سياسي أو منظمة للمجتمع المدني محترف حتى اليوم. والأخطر هو منع تركيا بشكل مباشر التركمان من إنشاء مؤسسة مرجعية سياسية تركمانية (المجلس التركماني المستقل). اليوم جميع الأحزاب السياسية التركمانية ومنظمات المجتمع المدني التركماني شبه مصطنعة، معظمها يديرها عدد قليل من الافراد وتفتقر إلى أبسط احتياجات الحزب أو المنظمة.

تصنيف الأحزاب التركمانية من حيث خضوعها وعدم خضوعها لهيمنة التركية

الأحزاب التركمانية الخاضعة للهيمنة التركية هي كما يلي:

- الجبهة التركمانية العراقية
- الجبهة التركمانية ملك للدولة التركية، تمويلها الكلّي من الدولة التركية من حيث المصروفات ورواتب العاملين فيها من السياسيين وغير السياسيين. ولا يُسمح للجبهة التركمانية بالحصول على أي تمويل من اية مصدر كانت، وتدار بيد من الحديد من قبل الحكومات التركية ولا تستطيع ان تعصى الأوامر التي تتلقاها.
 - حزب العدالة التركماني
- حزب العداة الذي يتبع سياسة جماعة إخوان المسلمين، من المرجح جدا انه تم تأسسه بتوجيهات من حكومة اردوغان بتاريخ ٢٦ مارت ٢٠٠٥، التي تتبنى نفس سياسة جماعة اخوان المسلمون. الحزب تُدعم من قبل حزب العدالة والتنمية لاردوغان وعلى أسس دينية ومذهبية.
 - حزب توركمن ايلى
- حزب توركمن ايلي الذي سلمته الاستخبارات التركية لرئيسه الحالي رياض صاري كهيه في عام ١٩٩٤ بعد ابعاد رئيسه ومؤسسه، كان قد تأسس تحت اسم حزب الاتحاد التركماني من قبل احمد كونش في أواخر عام ١٩٩١، وغير صاري كهيه اسم الحزب الى "حزب توركمن ايلى" في عام ١٩٩٦.
- كان رياض صاري كهيه السياسي التركماني الوحيد تقريبا الذي عمل مع الاستخبارات التركية في تأسيس الجبهة التركمانية العراقية، التي تعتبر كدائرة حكومية تركية، ومن خلالها سيطرت تركيا على النظام السياسي التركماني بالكامل تقريبا. وفي منشورات الاستخبارات التركية لتشويه سمعة السياسيين التركمان الذين لم يطيعوا اوامرهم، وخاصة أولئك الذين كانوا يعارضون تأسيس الجبهة التركمانية، كان صارى كهيه يتلقى قدرا كبيرا من المديح.

لعب صاري كهيه دورا أساسيا في قضاء الحكومة التركية على انتفاضة طلبة وشباب التركمان في ٢٢ نيسان ٢٠١٥، حين احتلوا بناية المجلس التركماني في مدينة كركوك في محاولة لإجبار السياسيين التركمان لتأسيس المجلس التركماني العام. اذ كان صاري كهيه يتواجد في انقرة في تلك الفترة وكان حزبه اول حزب ينسحب من اجتماعات الهيئة الانتقالية لتأسيس المجلس التركماني العام. بعد عودة صارى كهيه من تركيا بدأ مباشرة بالاشتراك في اجتماعات الهيئة الانتقالية

مبديا معارضته للعملية بأكملها وطلب إيقاف المهمة وحل الهيئة الانتقالية. وكان صاري كهيه مع رئيس حزب العدالة التركماني أنور بيرقدار عندما أصدرا بيانا أنهى من خلاله جميع الإجراءات لتأسيس المجلس التركماني العام.

بشهادة العديد من القياديين التركمان، كان لصاري كهيه دورا كبيرا عند الاستخبارات التركية ولعب دورا مهما في تغييرات جذرية في السياسة التركمانية، كتعيين القيادات العليا وفي تأسيس الجبهة التركمانية. ويعترف صاري كهيه في احدى المنشورات بدوره غير الاعتيادي في نفس السياق، اذ يقول "ولعل ما يذكره التاريخ بكل فخر لصاري كهيه أنه كان باستطاعته فرض رأيه واخراج من يذكره التاريخ بكل فخر لصاري كهيه أنه كان باستطاعته فرض رأيه واخراج من يخالفه في الرأي من صفوف الحزب الوطني التركماني العراقي". علما بان الحزب الوطني التركماني كان المؤسسة السياسية التركمانية الوحيدة تقريبا في تأثير الفترة ويمثل النظام السياسي التركماني، ولم يكن لصاري كهيه أي تأثير على السياسيين التركمان كي يحصل على دعمهم ويفرض رايه في الحزب، بل كان له دورا كبيرا عند الاستخبارات التركية التي كانت تتحكم في السياسة التركمانية.

اما الأحزاب التركمانية، التي لا تخضع مباشرة لتركيا، ولكنها تدعم السياسة التركية تجاه تركمان العراق، وتفتقر ليس فقط الى أبسط مواصفات حزب سياسي، بل الى مواصفات ابسط مؤسسة، هي:

- الحركة القومية التركمانية وحزب القرار التركماني

هذين الحزبين التركمانيين يشبهان أحزاب كارتونية لهم مقر حزب فقط لا يختلف عن مقهى صغير. كوادرهم الحزبية تعد بعدد أصابع اليد ويفتقرون لأبسط ثقافة سياسية وقابلية تنظيمية، وليس لهذه الاحزاب أي نوع من الفعاليات السياسية او المتقافية، وهم عاجزين اليوم حتى من نشر البيانات الصحفية حول الاحداث المتعلقة بالتركمان. الحركة القومية التركمانية ويموجب ايديولوجياتها وارتباطها المباشر بحزب الحركة القومية التركية العنصرية يُلزم نفسها بالدفاع عن المصالح التركية والسياسة التركية الجائرة تجاه التركمان.

· حزب الإرادة التركماني

تأسس حزب الإرادة التركماني في أوائل عام ٢٠١٨ في مدينة كركوك من قبل النائبة التركمانية السابقة في البرلمان العراقي زالة نقطجي. منذ تأسيس الحزب لم يُسمع عن اسم أي عضو او قيادي في الحزب غير اسم الرئيسة. ولم يُسمع عن

اية فعاليات للحزب غير بيانات حول بضعة زيارات ودية قامت بها رئيسة الحزب. فالحزب يخضع نفسه لتعاليم الجبهة التركمانية.

اما الأحزاب التركمانية غير الخاضعة للهيمنة التركية، فهي:

- الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق
- الاتحاد الإسلامي الذي تأسس في دمشق في سورية في ٢ مارت ١٩٩١، قُبيل المؤتمر الأول للمعارضة العراقية الذي نظم في بيروت بين يوم ١١ و١٣ من شهر مارت عام ١٩٩١. والحزب لايزال ينقصه العديد من المواصفات التي يجب ان تمتلكه ابسط مؤسسة سياسية، في هيكليته وادارته وتمويليه وقاعدته الشعبية.
- حزب الحق القومي التركماني حزب الحق مدعوم من قبل الدولة العراقية، الذي تأسس في عام ٢٠١٣ من قبل الوزير
- رب الذي رشحته الجبهة التركمانية، بعد تركه الجبهة. فشل حزب الحق أيضا في كسب ثقة الشارع التركماني وفقد الامل في انه يستطيع ان يخدم الشعب التركماني. ويشغل اليوم العديد من اعضاء الحزب مناصب إدارية عليا المخصصة لتركمان العراق.
 - حركة الوفاء التركمانية

أسس بعض من تركمان المجلس الأعلى الإسلامي العراقي حركة الوفاء التركمانية قبل مؤتمر المعارضة العراقية الخامسة الذي نظم في لندن بين يومي ١٦ و ٢٤ من تشرين الثاني في عام ٢٠٠٧، لكي تنافس الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق خلال المؤتمر. ليس للحركة أي مقر واية فعاليات في الوقت الحاضر، وتشغل بعض من أعضائها مناصب مهمة باسم التركمان في الدولة. فحركة الوفاء من الأحزاب التركمانية التي لا تمتلك ابسط مواصفات مؤسسة.

اما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني التركمانية، فأغلبيتها الساحقة التي تقدر حوالي عشرون منظمة تخضع للإدارة التركية. اذ تُدار كل منظمة من قبل بضعة اشخاص يخضعون للدولة التركية ويحصلون على أجور شهرية صغيرة تقدر بمئة الى مئة وخمسون دولار امريكي من الدولة التركية. كما ان أجور الأبنية ويعض مصروفات المنظمة تدفع من قبل تركيا.

أسباب عدم معرفة المواطن التركماني حقيقة السياسة التركية

هناك عوامل حديدة تجعل تركمان العراق يبقون غير مدركين للإدارة القمعية التركية للنظام السياسي التركماني، مما يساعد على استمرار الطاعة العمياء عند التركمان لتركيا:

- صعف الثقافة السياسية وبالأخص الثقافة الديمقراطية في المجتمع العراقي بشكل عام والمجتمع التركماني بشكل خاص، وخوف المواطن من الدولة في الأنظمة غير الديمقراطية الذي يجعل المواطن ان يتفادى انتقاد سياسة الدولة
- غياب وسائل الإعلام التركمانية لتعرية السياسة التركية تجاه التركمان، واستعمال تركيا وسائل الاعلام التي اسستها باسم التركمان في إخفاء حقيقة السياسة التركية تجاه التركمان
- الوضع السياسي والأمني غير المستقر في العراق يسهل التدخل التركي في الشؤون الداخلية العراقية، ويدوره يساعد تركيا على الهيمنة على النظام السياسي التركماني وإسكات الذين ينتقدون السياسة التركية تجاه التركمان
- تستخدم تركيا أيضًا رفض طلبات التأشيرة لإسكات من ينتقد السياسات التركية. هناك العديد من الأسباب التي تجعل عددًا كبيرًا من العراقيين يطلبون التأشيرة التركية
- الإدارة التركية لتركمان العراق من قبل أجهزة المخابرات السرية، تجعل من الصعب على الشعب التركماني التحقق من حقيقة هذه الادارة
- الاعداد الكبيرة من العاملين في الأحزاب التركمانية ومنظمات المجتمع المدني التركماني،
 الذين يخضعون لتركيا، يدافعون عن السياسة التركية تجاه التركمان في العراق

من ناحية اخرى، تصرف تركيا جهود كبيرة لتضليل الشعب التركماني، وذلك باستخدام تلفزيون توركمن ايلي والعديد من اذاعات الراديو، الذي اسستهم تركيا باسم التركمان. تبث هذه الوسائل الاعلامية اخبار مستمرة عندما تقدم تركيا المساعدات العينية والمادية للأسر التركمانية، وجلب التركمان الجرحي الى تركيا للعلاج. كما ان تركيا تستأجر بسهولة كتاب تركمان لكتابة مقالات واخبار مؤيدة للسياسة التركية، وعن المساعدات التي تقدمها للتركمان والرد على انتقادات للسياسات التركية.

هذه العوامل المذكورة اعلاه، تساعد على استمرار الطاعة العمياء عند التركمان للدولة التركية، ولذلك تبقى الأغلبية الساحقة من المجتمع التركماني لا تعي حقيقة التسلط التركي والإدارة التركية الظالمة للنظام السياسي التركماني الى يومنا هذا.

يمكن تشبيه هذه السياسة التركية تجاه تركمان العراق للسياسة التركية تجاه جميع المجتمعات من الاصول التركية في الدول المجاورة لتركيا ومنطقة البلقان.

الخاتمة

مما لا شك فيه ان جميع شرائح المجتمع التركماني من الشباب والطلبة والمثقفين والسياسيين تخالجهم الحيرة بأمرهم، والتفكر في كيفية التخلص من حالة الضياع الذي يعيشه التركمان في العراق والبحث عن سبل الانقاذ والحيلولة دون مصادرة وجودهم، وهم يواجهون أسئلة كبيرة في غاية الأهمية ماذا بعد؟ اين الخلل؟ كيفية المعالجة؟ كيف السبيل الى الحلول؟ وما الواجب عمله؟ ومن اين نبدأ في البناء؟

على الرغم من السلبيات في الوضع التركماني الا أن هناك ابعادا اخرى مهمة ايجابية لتركمان العراق مثل: الحجم السكاني الكبير، سعة الاراضي، نسبة المتعلمين المرتفعة، اعتلاء عدد لا بأس به من سياسييهم مواقع قيادية في الاحزاب الشيعية الكبيرة، التي تحكم العراق اليوم من جانب ومن جانب آخر وجود صلة القرابة القومية اضافة الى التاريخ المشترك كعوامل صلة مع الجمهورية التركية التي تملك قوة التأثير على توازن القوى في المنطقة ومدى اهتمامهم بالتركمان. رغم هذه العوامل الايجابية فان غياب التركمان من الساحة السياسية العراقية وتعرضهم الى كل انواع الاضطهاد حيث التطهير العرقي يتطلب دراسة الواقع التركماني من قبل قيادييهم بمنطق علمي ومنهجي وكتابة خارطة طريق محكمة والعمل على تطبيقها.

من هنا تتضح الخطوة الاولى في البحث عن الحلول لإنقاذ التركمان من التحديات التي تهدد وجودهم، الا وهي تلاقي قياداتهم وقيادييهم الذي لم يحدث حتى اليوم غير مرة واحدة او مرتين فكانت لأسباب عابرة ولعبت القوة المهيمنة المعلومة على الساحة السياسية التركمانية دورها السلبي. يحدث عدم التلاقي رغم المحاولات المستمرة للسياسيين التركمان في ارساء التعاون والتضامن بين المؤسسات التركمان اللذان يقدسهما التركمان.

عملت مؤسسة سويتم على مدى تاريخها على تثبيت وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان لتركمان العراق محاولا التأثير على الراي العام الاوربي لكسب الدعم الانساني والسياسي لهم، الا ان المؤسسة اكتشفت ومن خلال نشاطاتنا بان غياب النظام السياسي التركماني هي السبب الاساس في المحنة التركمانية، الأمر الذي دفعها للانعطاف نحو دراسة الشؤون السياسية التركمانية الداخلية منذ بدايات عام ٢٠٠٨ والتمعن في البحث عن ملامحها ومكامنها على مدى سبع سنوات، لتتكشف امامها الكثير من الخفايا والأسرار الكامنة بين السطور مما حدا بالمؤسسة لدراستها بإسهاب وتوثيقها فكان هذا الكتاب الذي بين ايديكم.